الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: محاسبة وتدقيق

قياس وتفسير أثر مستوى كفاية الإفصاح المحاسبي لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية

- دراسة حالة المؤسسات المساهمة في الجزائر -

للطالب:

عبدلي جيلالي

تحت إشراف:

أ.د محمد الهادي ضيف الله

أ.د هشام لبزة

يونس زين	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
محمد الهادي ضيف الله	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
هشام لبزة	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
محمد البشير بن عمر	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا
عمر عطاء الله	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
أحمد خليفة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا
عمر عبو	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

أحمد الله رب العالمين، وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ لإتمام هذه الدراسة.

ثم أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **محمد الهادي ضيف الله** على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى صبره الجميل، وعلى توجيهاته القيمة، ونصحه، وإرشاداته.

فبارك الله فيه، وجزاه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري وامتناني لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور **هشام لبزة** على المساعدة والتوجيه دون ما كلل أو ملل فأحسن الله إليه.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم وقبولهم مناقشة هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد - ولو بكلمة طيبة – على إنجاز وإتمام هذا العمل.

إهداء

إلى من قال الله تعالى في حقهما

(فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما)

الذين لهما كل الفضل عليّ بعد الله عز وجل

والدي الكريمين، حفظهما الله وأطال في عمرهما على طاعته

إلى التي طالما ساعدتني وشجعتني على إتمام هذا العمل، فصبرت وصابرت، وقاسمتني التعب والهموم حتى آخر نقطة من هذا البحث

زوجتي الغالية حفظها الله

إلى من قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(إن أولادكم هبة الله لكم)

ابنتي آمنة، وابني عبد الرحمان، وابنتي عائشة، وابني عبد الرحيم

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني ولو حرفا

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي وتلبيته لاحتياجات ومتطلبات مستخدمي القوائم المالية، وقصد الإحاطة بالموضوع فقد اشتمل الجانب النظري على المفاهيم الأساسية لمحاور الدراسة، من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وما تتضمنه القوائم والتقارير المالية من معلومات، هذا مع التعرف على مستخدمي القوائم المالية وتحديد صفاتهم واحتياجاتهم من المعلومات لغرض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وبعد العرض النظري جاءت الدراسة الميدانية كمحاولة لتقييم واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك من خلال تصميم استمارة استبيان لاستقصاء آراء نخبة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين، والمهنيين في مجال المحاسبة. خلصت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضيات، وإثبات التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح من خلال نشر قوائم مالية ذات جودة يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، قوائم مالية، تقارير مالية، مستخدمو القوائم المالية، معلومات مالية، كفاية الإفصاح المحاسبي.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the adequacy of the level of accounting disclosure and its response to the needs and requirements of the users of the financial statements. In order to understand the subject, the theoretical side included the basic concepts of the study axes, by presenting the various concepts related to accounting disclosure and the information included in the financial statements and reports, and get to know the users of the financial statements, determine their characteristics and information needs for the purpose of making their economic decisions.

After the theoretical presentation, the field study was an attempt to assess the reality of accounting disclosure in the financial statements of the companies listed on the Algiers Stock Exchange. This was done by designing a questionnaire to survey the opinions of a group of university professors and professionals in the field of accounting.

The study concluded that the hypotheses were confirmed, and prove the commitment of the institutions listed on the Algiers Stock Exchange to the principle of disclosure by publishing financial statements of reliable quality in decision-making.

Keywords: accounting disclosure, financial statements, financial reports, users of financial statements, financial information, adequacy of accounting disclosure.

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VIII
المقدمة	ا - ج
الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة	7
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المحاسبي	8
أولا. مفهوم الإفصاح المحاسبي	8
ثانيا. التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي	10
ثالثا. مستويات الإفصاح المحاسبي	12
رابعا. مقومات الإفصاح	15
خامسا. العوامل المؤثرة في الإفصاح	19
سادسا. معوقات الإفصاح	22
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية	26
أولا. القوائم المالية	26
ثانيا: تقرير مراجع الحسابات	42
ثالثا: تقرير مجلس الإدارة	42
رابعا: تقارير مالية أخرى	43
خامسا: العلاقة بين القوائم المالية	45
سادسا: الفروض والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية	47
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول المعلومات المحاسبية ومستخدميها	55
أولا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	55
ثانيا. محددات تطبيق خصائص المعلومات المحاسبية	59
ثالثا: مستخدمو المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم	62

رابعا: صفات مستخدمي المعلومات المحاسبية	66
خامسا: تحديد واستهداف المستفيدين من المعلومات المحاسبية	66
سادسا: طرق تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية	68
سابعا. نماذج قياس كفاية الإفصاح المحاسبي	69
المبحث الرابع: عرض وقراءة في الدراسات السابقة	71
أولا: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة العربية	71
ثانيا: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	78
ثالثا. مساهمة الدراسة	83
خلاصة الفصل الأول	84
الفصل الثاني الدراسة الميدانية	86
تمهيد	86
المبحث الأول: التعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر	87
أولا. نشأة سوق الأوراق المالية بالجزائر	87
ثانيا. الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالجزائر	89
ثالثا. الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر	91
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	98
أولا. مجتمع الدراسة الميدانية	98
ثانيا. عينة الدراسة الميدانية	98
ثالثا. تصميم استمارة الاستبيان	99
رابعا. توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان	101
خامسا. اختبار صدق وثبات الاستبيان	102
المبحث الثالث: معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها	104
أولا. الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة	104
ثانيا. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	107
ثالثا. اختبار الفرضيات	117
خلاصة الفصل الثاني	121
الخاتمة	123
قائمة المراجع	128
الملاحق	135

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: طرق ومتطلبات الإفصاح	18
الجدول رقم 02: فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	65
الجدول رقم 03: مواصفات شركة AOM Invest	93
الجدول رقم 04: مواصفات مجمع صيدال	94
الجدول رقم 05: مواصفات مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي	95
الجدول رقم 06: مواصفات مؤسسة أليانس للتأمينات	96
الجدول رقم 07: مواصفات مؤسسة بيوفارم	97
الجدول رقم 08: مقياس ليكرت الخماسي	100
الجدول رقم 09: إحصائيات توزيع واسترجاع الاستبيان	102
الجدول رقم 10: نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	103
الجدول رقم 11: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	104
الجدول رقم 12: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	105
الجدول رقم 13: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة المستهدفة	106
الجدول رقم 14: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	107
الجدول رقم 15: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح	108
الجدول رقم 16: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى الاعتماد على التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات	110
الجدول رقم 17: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات	112
الجدول رقم 18: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات	115
الجدول رقم 19: نتائج اختبار الفرضية الأولى	118
الجدول رقم 20: نتائج اختبار الفرضية الثانية	118
الجدول رقم 21: نتائج اختبار الفرضية الثالثة	119
الجدول رقم 22: نتائج اختبار الفرضية الرابعة	120

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: مستويات الإفصاح المحاسبي	15
الشكل رقم 02: التقارير المالية	26
الشكل رقم 03: القوائم المالية	27
الشكل رقم 04: العلاقة بين القوائم المالية الأساسية	46
الشكل رقم 05: الفروض والمبادئ المحاسبية	54
الشكل رقم 06: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	61
الشكل رقم 07: التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة	92

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما
COSOB	Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
SGBV	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs	شركة تسيير بورصة القيم

المقدمة

يشهد العالم اليوم تطورا متزايدا في مجال التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي الدولي، فتعاظمت حاجة المؤسسات إلى مصادر التمويل، الأمر الذي أدى إلى انفتاح الأسواق المالية الدولية على مصارعها وزيادة المنافسة في جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الدولية، هذا إضافة إلى ما نتج عن ظاهرة العولمة الاقتصادية من تقريب للمسافات واختصار للأوقات وسرعة إيصال المعلومات، خاصة المالية منها.

إلا أن هذا التطور أفرز العديد من المشاكل المحاسبية والتي كان سببها اختلاف الأنظمة المحاسبية بين دول العالم، واعتماد كل دولة لمعايير محاسبية محلية خاصة بها، الأمر الذي كان له تأثيرا سلبيا على قراءة وفهم محتوى القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين الدوليين، وعدم بلوغ الهدف المرغوب في إيصال معلومات مالية موثوقة وصادقة بغية اتخاذ قرارات الاستثمار، هذا فضلا عن الصعوبات التي تجدها الشركات المتعددة الجنسيات في تجميع القوائم المالية لفروعها في دول تختلف تطبيقاتها المحاسبية.

ونظرا لأهمية القوائم المالية باعتبارها مصدرا للمعلومات لفئة واسعة من مستخدميها حصل تعاون دولي أدى إلى ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية التي هدفت إلى محاولة تضييق الخلافات من خلال السعي لزيادة توافق القوانين والتشريعات المحلية، مع الإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية. حيث تعد القوائم المالية أهم أنواع التقارير المالية والمصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية، إذ تهدف هذه القوائم – وفقا لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01- إلى تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

ولأن القوائم المالية ذات أهمية خاصة لدى مستخدميها، حيث تمثل المؤشر الأول والأهم عند اتخاذ قراراتهم، كان لزاما على الشركات زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية، الذي يجعل مستخدمي هذه القوائم على ثقة بأن ما عرض فيها يمثل بعدالة المركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال في الشركة، ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم الرشيدة على أساس سليم من المعلومات.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي، فهو أداة اتصال بين الشركات والعالم الخارجي لها، كما يعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، ونظرا لما اكتسبه من الأهمية فقد أصبح جميع مستخدمي القوائم المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، حتى تكون المعلومات كافية ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.

وبسبب الأهمية المتزايدة للإفصاح المحاسبي حرصت الهيئات المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تتضمن حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 05 الصادر عام 1976 بعنوان "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية" والذي أعيد صياغته عام 1994، إلا أن هذا المعيار قد ألغي وصدر المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 المعدل عام 1997 بعنوان "عرض البيانات المالية".

كما تتضح أهمية الإفصاح بعدما شهدته أكثر أسواق العالم تنظيما من انهيارات لشركات عملاقة وعلى رأسها شركة Enron الأمريكية، وكذا بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1929، حيث قامت كثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها و ممتلكاتها بهدف جلب رؤوس أموال المستثمرين، فأدى هذا التلاعب إلى إظهار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، الأمر الذي نتج عنه إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات.

إن القصور في إعداد التقارير المالية والإفصاح غير الدقيق والتلاعب في المعلومات، أو إخفاءها واحتكارها يجعل الشركة المعنية غير معروفة بدقة من قبل المتعاملين، الذين سوف يتخذون قراراتهم الاستثمارية على أسس خاطئة، وعليه فإن السعي لتحقيق إفصاح أفضل من خلال تحسين عرض وتبويب القوائم المالية في ضوء استخدام إيضاحات مرفقة، أصبح أمرا ضروريا قصد تخفيض حالات عدم التأكد خاصة لدى المستخدمين الخارجيين.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة حول موضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر، ومدى كفايته في تلبية متطلبات واحتياجات مستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية، في ظل الظروف السائدة والمحددات التي قد تحول دون الاستخدام الأمثل للمعلومات لغرض اتخاذ القرارات. وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لغرض اتخاذ القرارات؟

2. الأسئلة الفرعية:

وقصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمتطلبات الإفصاح؟
- هل يتم الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات؟
- هل تتوافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات؟
- هل يوجد معوقات تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات؟

3. فرضيات الدراسة:

وحتى تتم الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح.
- يتم الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات.
- تتوافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات.
- يوجد معوقات تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات.

4. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي وتلبيته لاحتياجات ومتطلبات مستخدمي القوائم المالية لغرض صنع قراراتهم المختلفة، وقصد الوصول إلى هذا الهدف كان لا بد من تحقيق جملة من الأهداف الفرعية، وهي:

- تحديد مدى توافر المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية على خصائص الجودة المساعدة على صنع القرارات.
- تحديد مدى الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية لاتخاذ القرارات في بيئة تتعدد فيها مصادر المعلومات.
- التعرف على الفئات المستخدمة للقوائم المالية وتحديد احتياجاتهم منها.

- التعرف على نوعية المحددات والمعوقات التي تحول دون استخدام التقارير المالية، وتقديم التوصيات التي يمكن أن تقلل منها وتسهل عمليات اتخاذ القرار

5. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية القوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من معلومات كأساس لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، بحيث تحظى المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير المالية باهتمام كبير من قبل فئات متعددة من مستخدميها، باعتبارها المنتج النهائي لنظام المحاسبة الذي شهد بدوره تغيرا جذريا، من كونه نظاما لمسك الدفاتر هدفه حماية مصالح الملاك، إلى نظام للمعلومات يهدف إلى توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

كما تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام المتزايد بوجهات نظر مستخدمي القوائم المالية التي أصبحت عاملا أساسيا في تحديد أهداف هذه القوائم والتقارير، بحيث أصبح من الضروري تحديد متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية وأخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار وما يصدر عنهم من قرارات مهمة حين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

كما تكتسب الدراسة أهمية من خلال التعريف بسوق الأوراق المالية الجزائرية من حيث الهيئات المنظمة والمسيرة لها والمؤسسات المدرجة فيها.

6. حدود الدراسة:

تبعا لموضوع الدراسة والذي كان حول مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر، فإن الحدود المكانية للدراسة اشتملت على العديد من ولايات الوطن قصد الحصول على حجم عينة مناسب لإتمام هذا البحث، بينما كانت الحدود الزمنية للدراسة مرتبطة بالفترة التي أجريت فيها، حيث امتدت من شهر جويلية إلى غاية شهر نوفمبر من سنة 2022، في حين كانت الحدود الموضوعية للدراسة حول المفاهيم الأساسية للإفصاح المحاسبي، والمعلومات الواردة بالقوائم المالية ومستخدميها، والتعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر.

7. المنهج المستخدم:

قصد تحقيق هدف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض مختلف البيانات المتعلقة بالجانب النظري، من خلال ما أمكن الوصول إليه من الكتب والملتقيات والمجلات ومحركات البحث عبر شبكة الأنترنت، بالإضافة إلى الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية. في حين تم استخدام المنهج التحليلي على مستوى الدراسة الميدانية، من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للدراسة لاستطلاع آراء أفراد عينة البحث، والتي تم تحليلها باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية الملائمة.

8. صعوبات الدراسة:

تكمن الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة في الجانب الميداني منها، ولعل أهمها ما يلي:

- تشتت أفراد عينة الدراسة على نطاق جغرافي واسع، بحيث لم يكن من الممكن التواصل معهم أو مقابلتهم لشرح الأمور غير الواضحة في استمارة الاستبيان.
- عدم تجاوب العديد من أفراد عينة الدراسة ونخص بالذكر مع الاستبيان الإلكتروني.
- صعوبة الوصول إلى بعض الفئات الهامة من مجتمع الدراسة كالمستثمرين في سوق الأوراق المالية وإدارات المؤسسات المدرجة فيها.

9. تقسمات الدراسة:

تشتمل الدراسة على فصلين، فكان الفصل الأول متضمنا للأدبيات النظرية للدراسة، حيث تم من خلاله عرض المفاهيم الأساسية للإفصاح المحاسبي كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة القوائم والتقارير المالية، بينما كان المبحث الثالث للمفاهيم الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستخدميها، في حين تم عرض وتحليل الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية من خلال المبحث الرابع.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية في بورصة الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، فكان عنوان المبحث الأول التعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر، بينما استعرض المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل منهجية الدراسة الميدانية ومعالجة بياناتها وتحليل نتائجها.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد:

أدت التطورات الاقتصادية المستمرة إلى ازدياد الطلب على المعلومات المحاسبية الدقيقة والصحيحة والمناسبة لكل الاحتياجات، هذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم والتقارير المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، باعتبارها الوسيلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة من خلال توصيل المعلومات الهامة لفئات مختلفة وواسعة من المجتمع.

عادة ما يكون لدى المؤسسات مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، من المالكين والمستثمرين والدائنين وغيرهم، ولكل منهم أهدافه ومصلحته الخاصة في استخدام القوائم والتقارير المالية الصادرة، والاستفادة من المعلومات المفصح عنها، وهنا تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في صنع القرارات الاقتصادية المبنية على ملاءمة وموثوقية المعلومات المفصح عنها. وهذا ما أدى إلى تزايد اهتمام المعاهد والجمعيات العلمية والمهنية بمعايير الإفصاح، فقد تضمنت معايير المحاسبة الدولية العديد من متطلبات الإفصاح المحاسبي التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وألزمت معدي القوائم المالية بتوفير وعرض المعلومات الملائمة والموثوقة التي يجب الإفصاح عنها وبكل موضوعية، لتسهل عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية، إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرارات الاستثمار والتمويل وغيرها.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي سواء للوحدات الاقتصادية أو مستخدمي القوائم والتقارير المالية الصادرة عنها، ولغرض الوقوف على هذه المفاهيم الأساسية تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

المبحث الرابع: عرض وقراءة في الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المحاسبي

تعتبر القوائم والتقارير المالية المنتج النهائي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة كانت، فقد ركزت المعايير المحاسبية الدولية في إطارها النظري الصادر في أفريل عام 2001 على القوائم المالية ذات الغرض العام، والتي تعدها المؤسسات لتلبية الاحتياجات العامة لمجموعة من المستفيدين ذوي الأغراض المتعددة. ولا تتحقق الأهداف المرجوة من هذه التقارير حتى يتم إيصال ما تتضمنه من معلومات إلى مستخدميها ومختلف الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وهنا يظهر دور الإفصاح المحاسبي الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي ساهت في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، كما يعتبر أحد أدوات الاتصال التي بدونها لن يكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

أولا. مفهوم الإفصاح المحاسبي

تطرق الكثير من المؤلفين والباحثين وكذلك المنظمات المهنية في إصداراتها لموضوع الإفصاح المحاسبي، فاختلفت وجهات نظرهم، وذلك لأنه لا يوجد تحديد دقيق وعام وموحد لمفهوم الإفصاح وحدوده. وفيما يلي عرض لبعض التعاريف المرتبطة بالإفصاح المحاسبي.

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض البيانات المالية" تعريف الإفصاح من خلال تحديده للغرض من القوائم المالية حيث جاء فيه: "إن الهدف من البيانات المالية هو توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة والتي تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية".[1]

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) الإفصاح بأنه عرض للمعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور الجوهرية والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل) وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها.[2]

الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل.[3]

[1] متوفر على الموقع: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1، تاريخ التصفح 2022/06/16، 15:55
[2] محمد عطية مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، 1996، ص 370
[3] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 577

عُرف الإفصاح بأنه عرض وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة منها بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة الاستثمارية منها.[1]

إن الإفصاح المحاسبي هو نشر للمعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها.[2]

عرف عباس مهدي الشيرازي الإفصاح على أنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[3]

كما عرف الإفصاح على أنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.[4]

يعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجين بآن واحد.[5]

إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار.[6]

يتضح من خلال التعاريف السابقة أنها اتفقت على ضرورة إظهار وإيصال المعلومات لمستخدميها بشكل صحيح يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل، بحيث يستطيع مستخدمي هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة. كما تضمنت هذه التعاريف اختلافا فيما بينها يكمن في تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، فقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض البيانات المالية" إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، وهذا ما أشار إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) من خلال ذكره لمحتوى القوائم المالية نفسها، واختلفت بقية

[1] إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 29
[2] محمد عمر أحمد الدياش، المحاسبة المتقدمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص 203
[3] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2001، ص 322
[4] محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية – أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 147
[5] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، عمان، دار الثقافة للنشر وتوزيع، 2009، ص 298
[6] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 69

التعاريف ما بين الإفصاح عما هو ضروري من المعلومات فحسب، أو الإفصاح عن جميع المعلومات، ومنها ما لم يحدد كمية المعلومات المفصح عنها. ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف فئات مستخدمي المعلومات ومستوياتهم ومصالحهم وعلاقاتهم مع المؤسسة المصدرة للمعلومات.

من خلال العرض السابق، والجمع بين مختلف التعاريف يمكن تعريف الإفصاح على أنه الإعلان عن المعلومات المالية وغير المالية وإيصالها في الوقت المناسب للمستفيدين منها، بشكل واضح ومفهوم ضمن قوائم وتقارير مالية حتى يسهل اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا. التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي

إن المتتبع لتاريخ الإفصاح عن المعلومات وتطوراته عبر الزمن يعود إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة **Railway Magazine** مقالا عن الإفصاح والتي أشارت من خلاله إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشتمل على بيانات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات.[1]

في المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد في تلك الفترة، ولم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم[2].

في عام 1844 صدر قانون الشركات الإنجليزية والذي فرض التدقيق الخارجي، حيث أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية و التوقيع عليها، بحيث تكون عادلة و شاملة، على أن يتم التحقق من صحتها و صدقها من قبل مراجع خارجي، و بالرغم من إلزام الشركات الإنجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا، وذلك لعدم وجود رقابة مهنية تحدد شكل و مضمون الميزانية، الأمر الذي جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها وتتجاهل نشر معلومات هامة بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها، هذا بالإضافة إلى عدم اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي من جمهور المستثمرين، ونتيجة لذلك كان الإفصاح في هذه الفترة اختياريا. وفي سنة 1907 صار الإفصاح عن المعلومات إجباريا نتيجة لتزايد اعتماد شركات المساهمة على التمويل الخارجي.[3]

لم تكن هناك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى، فكانت كل شركة تختار ما تراه مناسبا من الطرق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا

[1] Brief Richard. P, The Accountant's Responsibility in Historical Perspective, The Accounting Review, vol 50, N 02, 1975, p 02

[2] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 579

[3] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 35-36

مناسبا، وكان المحاسب يضطر إلى قبول أي سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفا لديها، كما كان مدقق الحسابات مضطرا للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي.[1]

توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى 1929-1933 حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه، ولكن بعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما.

في عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية **(SEC)** مند تأسيسها في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.[2]

من الناحية العملية يمكن اعتبار أن البدايات الأولى لإجراءات الإفصاح المحاسبي و الإفصاح المالي تحديدا قد بدأت مع بداية انفصال ملكية رأس مال الوحدات الاقتصادية عن إدارتها[3]، فمن المنطق أن مالك المشروع الاقتصادي (صاحب رأس المال) يبدأ مشروعه الذي يتوقع منه تحقيق الأرباح المناسبة و المقبولة قياسا برأس المال المخصص للمشروع، دون الاهتمام بتوفير البيانات و المعلومات إلا بقدر حاجته الخاصة أو بالقدر المطلوب منه للجهات ذات العلاقة (مصلحة الضرائب مثلا)، غير أن هذه الوضعية لا تبقى على حالها عندما يتطور المشروع و يكبر بشكل لا يمكن إدارته، فظهرت فئة الإداريين التي أبدت استعدادها لإدارة المشاريع دون المساهمة في رأس المال، كما ظهرت فئة العاملين المتخصصين وحاجة أصحاب العمل إلى هذه الفئة.

نتيجة لهذا التحول الذي حدث في الوظيفة المحاسبية منذ بداية الستينات، والذي أطلق عليه الباحثون التحول من مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين[4]، وبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر، غايته الأساسية حماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولتقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مثل مبدأ الإفصاح وخاصيتي الملاءمة والمصداقية، وهذا على حساب مبدأ التحفظ والموضوعية. كما صاحب هذا التطور انفتاحا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية ودور مبدأ الإفصاح.

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون توفيق، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص 23
[2] رضوان حلوه حنان- النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 471
[3] إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص 35
[4] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 368

استمر الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وتزايد بشكل ملحوظ حين تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**) سنة 1973، وقد أصدرت حتى سنة 2001 المعايير المحاسبية الدولية (**IAS**) فاحتل الإفصاح المحاسبي الصدارة ضمن هذه المعايير، فكان موضوع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (**IAS**1) "عرض البيانات المالية"، و خصت له معايير أخرى منها (**IAS**5) "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية"، (**IAS**24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"، وغيرها من المعايير التي منها مازالت سارية المفعول ومنها ما تم إلغاؤها، هذا و قد أدرجت لجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**) ضمن جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تبين من خلالها حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية. وفي سنة 2001 تم إعادة هيكلة اللجنة (**IASC**) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) وقد أظهر المجلس اهتماما كبيرا هو الآخر بموضوع الإفصاح وخصه بمعايير منها (**IFRS7**) "الأدوات المالية -الإفصاح"، (**IFRS12**) "الإفصاح عن المنافع في الشركات الأخرى".

نستنتج من خلال ما سبق أن الإفصاح قد تطور عبر التاريخ ومّر بأربع مراحل تاريخية، الأولى قبل الثورة الصناعية حيث كانت معظم الوحدات الاقتصادية شركات فردية وشركات أشخاص ولم يكن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة مطلوبا بل كان صاحب المشروع يحتفظ بالمعلومات لنفسه. أما المرحلة الثانية فتزامنت مع تزايد عدد وحجم شركات الأشخاص وتباين العلاقات بين الشركاء، فصار الإفصاح المحاسبي اختياريا. أما المرحلة الثالثة والتي تميزت بظهور شركات الأموال واعتمادها على أموال جمهور المستثمرين وانفصال الإدارة عن الملكية، فقد صار الإفصاح المحاسبي إجباريا على جميع الشركات. أما المرحلة الرابعة والتيعُرف فيها الإفصاح بمفهومه الحديث والذي يركز على توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية للمستخدمين.

ثالثا. مستويات الإفصاح المحاسبي

نظراً لاختلاف الآراء والمعاني حول موضوع الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية لدى الكثير من المختصين والباحثين، كان من الصعوبة بمكان وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع الأطراف، الأمر الذي أّدى إلى ظهور نماذج ومستويات عديدة للإفصاح المحاسبي تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية ومختلف التطورات الحاصلة لمراحل الفكر المحاسبي. وقد رأى (**Hendriksen**) أن الإفصاح في التقارير المالية هو عرض للمعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل لسوق رأس المال الكفء، وقسم الإفصاح المحاسبي من ناحية علاقته بأسواق رأس المال إلى ثلاثة مستويات وهي الإفصاح الكافي، والإفصاح العادل، والإفصاح الكامل.[1] ورأى أن أكثر هذه المفاهيم شيوعا هو الإفصاح الكافي، وهو الذي يضمن الحد الأدنى من المعلومات الذي يساعد في اتخاذ القرارات من قبِل مستخدمي القوائم والتقارير المالية والتي تجعلها غير مضللة، أما الإفصاح العادل فينطوي

[1] Eldon S. Hendriksen et Michael F. van Breda, Accounting Theory, Irwin Homewood IL, Edition N05, United States, 1992, p 830

على هدف أخلاقي يتمثل في توفير معاملة متساوية مع جميع المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية، في حين يقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة مع مراعاة مبدأ الأهمية النسبية، لأن الإفصاح عن جميع المعلومات من شأنه تقديم معلومات زائدة عن الحاجة وبالتالي فهي غير ملائمة و تخفي المعلومات ذات الأهمية، الأمر الذي يجعل من الصعب قراءة و تفسير التقارير المالية.

وباعتبار أن الإفصاح ومنذ نشأته تطور عبر مراحل تاريخية مع تطور الفكر المحاسبي وتزايد حجم وعدد شركات الأموال، إلى أن توسع مفهومه ونطاقه ومضمونه، فلم يعد مقتصرا على مجرد الإبلاغ عن نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها فحسب، إنما صار ينطوي على عرض معلومات مالية وغير مالية والتي لها تأثيرها على متخذي القرارات، فمن هذا المنطلق توجه البعض إلى تقسيم الإفصاح المحاسبي استنادا إلى اتجاهاته التقليدية والحديثة وميزّوا بين نوعين من الإفصاح، هما الإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي.[1] ويقصد بالإفصاح الوقائي الذي يعكس الاتجاه التقليدي للإفصاح المحاسبي، والذي يهدف إلى حماية المجتمع المالي وخصوصا المستثمر العادي صاحب القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المحاسبية. لذلك يجب أن تتصف المعلومات المالية بالموضوعية حتى لو كانت على حساب استبعاد الكثير من المعلومات الملائمة. أما الإفصاح الإعلامي فيعكس الاتجاه الحديث للإفصاح المحاسبي، وقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. أي إن نطاق الإفصاح وفق هذا النوع لم يعد قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة، وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصا تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار.

يعتبر الافصاح المحاسبي المرحلة الأخيرة للدورة المحاسبية الذي تعكس من خلاله المنشآت مستوى الجودة النهائية لأدائها، وتوفر معلومات ملائمة كأساس لاتخاذ القرارات وتقييم كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال مواردها المتاحة، فكان لزاما على هذه المنشآت التقيد بما جاءت به معايير المحاسبة الدولية من متطلبات الإفصاح على وجه الخصوص لتحقيق الغرض. فكان من ناحية إلزامية الإفصاح أن يكون هناك نوعان من الافصاح المحاسبي، النوع الأول هو الإفصاح المحاسبي الإلزامي وهو الذي يتم عن طريق القوائم المالية الأساسية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة، حيث يوفر الإفصاح الإلزامي الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف النظام المحاسبي، ويخضع للمبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية الواردة بالأطر والمعايير المحاسبية. والنوع الثاني هو الافصاح المحاسبي الاختياري والذي يتم من خلال التقارير المالية الأخرى والتي تقوم الإدارة بإعدادها بصورة اختيارية لتلبية احتياجات المستخدمين، ولا يتطلب إعداد تلك التقارير

[1] بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص 06

الالتزام بالمبادئ والفروض المحاسبية كما هو الحال في القوائم المالية.[1] و عليه فإن المصلحة من الإفصاح الاختياري لا تقتصر على مستخدمي المعلومات فحسب، بل تستفيد منه المنشآت نفسها لأنه يحسن من صورتها لدى الغير خاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها، فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الشركات الناجحة التي توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة.

مع تعدد وتنوع الدراسات في موضوع الإفصاح المحاسبي ومستوياته فقد خلص بعض المؤلفين إلى التمييز بين مفهومين أو مستويين للإفصاح، وهما الإفصاح المثالي والإفصاح الواقعي.[2] أما الإفصاح المثالي فهو الذي يتطلب قوائم مالية وحسابات ختامية على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصداقية، تُعرض في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات ذوي العلاقة. كما يتطلب الإفصاح المثالي أن يكون هناك نموذج معين للإفصاح خاص بفئة المساهمين مثلا، وآخر خاص بفئة المستثمرين المحتملين، وثالث خاص بفئة المقرضين وهكذا. غير أن هذا المستوى لا يمكن توفيره عمليا. ونظرا لصعوبة توفير هذا النوع من الافصاح عمليا لا تلتزم الشركات به. وأما الإفصاح الواقعي أو ما يسمى بالإفصاح الممكن فيراعي الموازنة بين كلفة المعلومات، والفائدة أو العائد المتحقق منها، في إطار ما يعرف بمبدأ الجدوى الاقتصادية، بحيث يعتمد هذا المفهوم للإفصاح على المبادئ والأصول المحاسبية والسياسات والتعليمات الإدارية والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى. ويتضمن الإفصاح الواقعي مستويات الإفصاح الثلاثة الكافي والعادل والكامل.

ويمكن عرض مستويات الإفصاح المحاسبي من خلال الشكل الموالي:

[1] وائل محمد عبد الوهاب، إطار مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر، الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 02، كلية التجارة – جامعة دمياط، 2018، ص 02

[2] توفيق حسن عبد الجليل ومحمد أبو نصار، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 02، الجامعة الأردنية، 2014، ص 328

الشكل رقم 01: مستويات الإفصاح المحاسبي

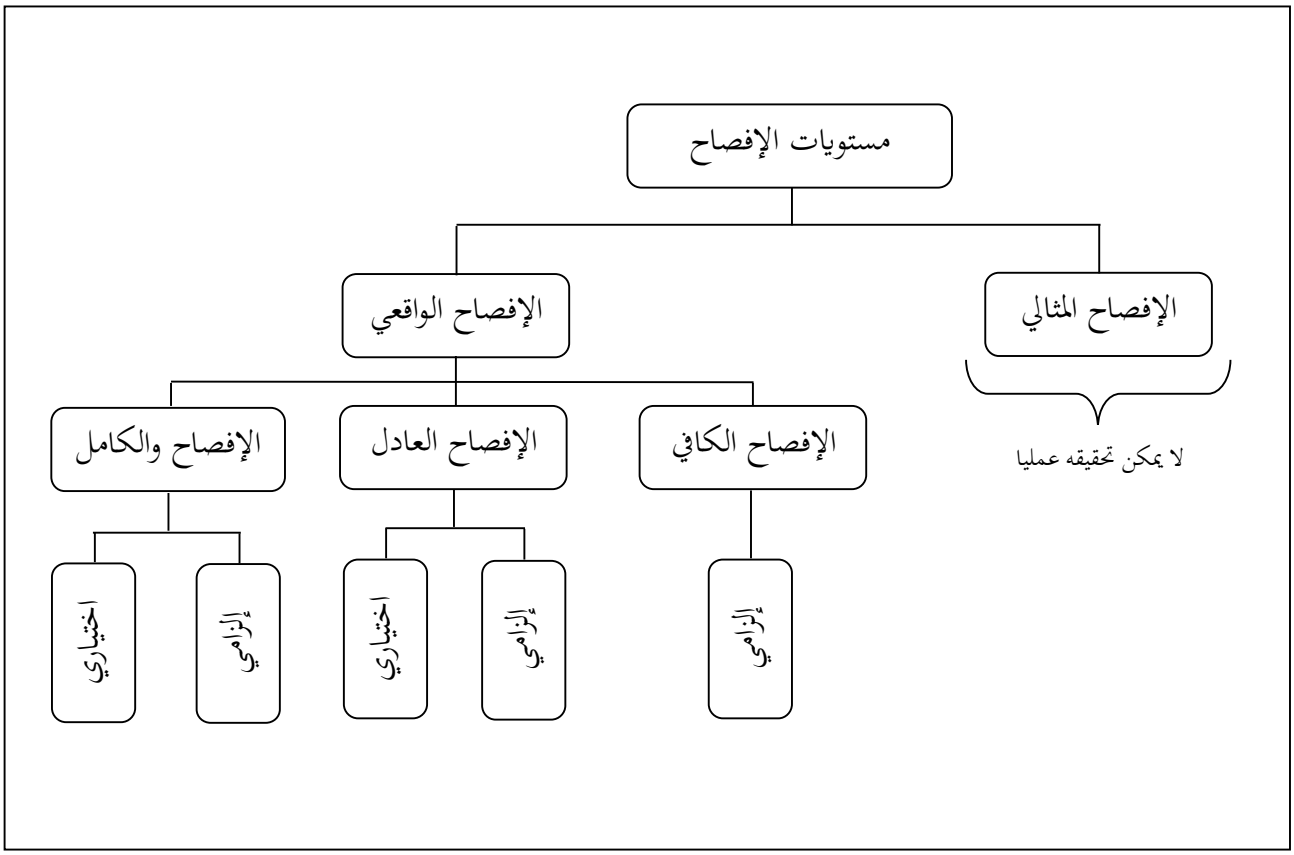

المصدر: من إعداد الطالب

رابعا. مقومات الإفصاح

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المقومات الرئيسية التالية:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية
2. تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية
3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها
4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

إن الجهات المستخدمة والمستفيدة من البيانات والمعلومات لا تقتصر على جهة واحدة فحسب، فهي قد تمثل كل من الملاك الحاليين والمحتملين، والدائنين والمحللين الماليين والموظفين، والجهات الحكومية والمؤسسات البحثية من جامعات ومعاهد علمية ومهنية متخصصة، وكذلك المؤسسات الرقابية وغيرها من الجهات حسب أهداف ودور كل منها. فملاءمة البيانات والمعلومات لاحتياجات شريحة معينة من المستفيدين ليست بالضرورة ملائمة لغيرها، هذا إضافة إلى المهارة المهنية والمستوى التعليمي للمستخدم الذي يساعد إلى حد كبير في درجة الاستفادة من المعلومات المتوفرة.[1] وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**)، على ضرورة تصميم القوائم المالية شكلا ومضمونا بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم مع التركيز أساسا على احتياجات المالكين الحاليين والمحتملين والدائنين.[2]

تنقسم الجهات المستفيدة والمستخدمة للمعلومات والبيانات المفصح عنها إلى جهات داخلية (من داخل المنشأة) والتي تتضمن الملاك الحالين ومديري المشروع وباقي العمال، وجهات خارجية وهي التي تتضمن باقي المستخدمين من خارج المنشأة وهم الأغلبية من المستخدمين للمعلومات المفصح عنها.

2. تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية

ليس من المصلحة في شيء الإفصاح عن بيانات ومعلومات لا يمكن الاستفادة منها على الإطلاق، أو تكون ذات استخدام جد محدود، لذا كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الغرض من استخدام المعلومات والبيانات المفصح عنها، ونميز هنا بين الأغراض العامة التي يشترك فيها الكثير من مستخدمي المعلومات وبين الأغراض المحددة مسبقا والتي تستهدف مستخدمين ومستفيدين معينين.

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملاءمة، فقد ورد عن جمعية المحاسبة الأمريكية (**AAA**) في أحد التقارير الصادرة عنها سنة 1977: "بينما تعتبر الأهمية النسبية بمنزلة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات والإفصاح عنها من

[1] إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص 48
[2] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2004، ص 337

جهة، والغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومات من جهة أخرى".[1] فتعد المعلومة ملائمة لمستخدميها إذا كان من المتوقع لهؤلاء المستخدمين الاستفادة منها في غرض معين.

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستخدمين والمستفيدين منها، لأن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.[2]

تعتمد المؤسسات في تحقيق الإفصاح عن المعلومات والبيانات على قوائمها المالية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هذا مع إضافة الملاحظات والإيضاحات المرفقة بهذه القوائم والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها. مع مراعاة التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها ذات الأهمية النسبية التي تهم جميع ذوي المصالح من مستفيدين داخليين وخارجيين.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.[3]

ولما كان من الضروري أن تُرفق القوائم المالية بإيضاحات وملاحظات وملاحق تفصيلية، كان لابد من التمييز بين المعلومات المفصح عنها، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية والتأثير على قرارات المستخدم المستهدف ضمن القوائم المالية، في حين تظهر المعلومات الأخرى ضمن الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

سنعرض من خلال الجدول الموالي الطرق والأساليب العامة للإفصاح والأكثر شيوعا ومتطلباته مع إظهار أهمية كل طريقة.

[1] خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، دمشق، 2002، ص 157
[2] محمد عمر أحمد الدياش، مرجع سابق، ص 212
[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 379

الجدول رقم 01: طرق ومتطلبات الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية
القوائم المالية الأساسية	• قائمة المركز المالي • قائمة الدخل • قائمة التغيرات في حقوق الملكية • قائمة التدفقات النقدية	هي العامل الأساسي في الإفصاح، يراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وكل ما يتعلق بترتيب وتنظيم المعلومات. ويزيدها أهمية شكلها المتبع في عرض المعلومات والبيانات التي يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.
المذكرات (الملاحق)	تكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على: • طرق تقويم المخزون • طريقة الاهتلاك المتبعة • الأحداث الواقعة بعد إعداد الميزانية • التغيرات في السياسات المحاسبية	تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، تشتمل على بيانات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية.
الإيضاحات	توضح ما يلي: • أي ضمانات على أحد الأصول • سعر السوق وسعر الشراء وللأوراق المالية • سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة المتبقية	تشتمل على جداول مساعدة تحتوي على معلومات غير واردة في القوائم المالية ولا الملاحق المكملة لها. تساعد على معرفة تفاصيل المبالغ الإجمالية التي تظهر في صلب القوائم المالية.
تقرير الإدارة	• معلومات عن أهداف المشروع • النشاط الحالي والمستقبلي للمشروع • أحداث غير مالية تؤثر عن مستقبل المشروع • الطاقة الإنتاجية ومشاكل الإنتاج والتوزيع	يتضمن على المعلومات غير المالية التي قد تؤثر على مستقبل المشروع وتفيد في التنبؤ
تقرير مراجع الحسابات الخارجي	يتضمن ما يلي: • مدى تطبيق المبادئ المحاسبية • مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية • الأحداث المهمة الواقعة بعد إعداد القوائم المالية	يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية

المصدر: محمد عمر أحمد الدياش، مرجع سابق، ص 214، بتصرف

يتضح من خلال الجدول أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والبيانات يختلف في مضمونه من أسلوب لآخر ووفق متطلبات خاصة وأهميات متفاوتة، غير أن الأمر يقتضي أحيانا أن يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة في أماكن متعددة من التقارير المالية إذا كانت على قدر كبير من الأهمية النسبية لدى للمستخدمين والمستفيدين من منها.

وحتى يتحقق الغرض من الإفصاح عن المعلومات وفقا لطرقه وأساليبه المختلفة وتكون القوائم والتقارير المالية واضحة دون لبس وميسورة الفهم والاستيعاب للمستخدم العادي يجب الإفصاح عن مجموعة من البيانات والمعلومات التي تمثل الحد الأدنى للإفصاح الواجب، حيث يمكن تصنيف المعلومات المفصح عنها في صلب القوائم المالية إلى مجموعتين[1]، أما المجموعة الأولى فتشمل الإفصاح عن الأمور العامة المرتبطة بالمنشأة أو الشركة المصدرة لقوائمها المالية، بحيث يجب أن تحتوي كل قائمة من القوائم المالية على اسم أو عنوان القائمة، واسم المنشأة وجنسيتها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني ونوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية، وكذلك الفترة التي تغطيها القوائم المالية. وأما المجموعة الثانية فهي ذات طابع محاسبي وترتبط بالبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وما يرفق بها من إيضاحات مكملة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لابد من الالتزام بالحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات والذي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للمعايير المحاسبية والقوانين التي تتبناها كل دولة، ويمكن لإدارة المنشأة أن تفصح عن بيانات ومعلومات تزيد عن الحد الأدنى كلما تطلب الأمر ذلك.

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعتبر الإسراع في نشر التقارير المالية وعدم تأخير ذلك من المتطلبات الهامة لتكون التقارير المالية مفيدة لمستخدميها، حيث تقل المنفعة والفائدة من التقارير المالية كلما طالت فترة تأخير نشرها وتوفيرها للأطراف ذات العلاقة.[2]

يعد التوقيت المناسب من أهم صفات خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، وحتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها فإن منفعة المعلومة تتناقص ثم تزول إذا لم تأت في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.[3]

خامسا. العوامل المؤثرة في الإفصاح

تتأثر عملية الإفصاح المحاسبي بعدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] عبد المنعم عوض الله وآخرون، "تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 85

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 28

[3] بن ثابت علي وسوالم صلاح الدين، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، العدد 01، 2013، ص 111

1. عوامل متعلقة بالبيئة:

تختلف البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التقارير المالية من دولة لأخرى وهذا حسب حاجة المستفيدين إلى المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية. إن اختلاف الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة يؤثر على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وهو ما يؤثر بدوره على المقارنة بين المؤسسات مع بعضها البعض.

1.1 معايير التقارير المالية الدولية:

أثّر تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية ومستوى مقارنتها محليا ودوليا. فبعد مرور فترة ليست بطويلة نسبيا على تطبيق معايير المحاسبة الدولية قامت 120 دولة بتطبيق أو بدأت التزامها بتطبيق هذه المعايير وذلك رغبة منها في توحيد الإجراءات المحاسبية المطلوبة منها، خاصة بالنسبة للشركات المسجلة في الأسواق المالية، وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها سعي تلك الدول إلى تقليل التكاليف الناجمة عن مقارنة التقارير والكشوفات المالية لشركات تتعامل بمعايير محاسبية مختلفة عن بعضها البعض، وكذلك توفير الوقت في إجراء المقارنات بين البيانات والمعلومات المقدمة.[1]

يتأثر مستوى الإفصاح وجودة المعلومات إيجابيا مع التوسع في تبني معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية، وهو الأمر الذي يحد من الاختلافات المحاسبية التي تؤثر بشكل سلبي على هدف البيانات والمعلومات المقدمة ضمن الإفصاح المحاسبي لمختلف المؤسسات والشركات. هذا وقد أسفرت دراسة **(Horton Joanne)**[2] التي تبحث في آثار تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على دقة المعلومات وتوقعات وتنبؤات المحللين، أسفرت الدراسة على نتائج إجمالية تشير إلى وجود تحسن وبدرجة عالية في دقة التنبؤات بعد اعتماد المعايير الدولية.

2.1 السلطة التنظيمية والهيئات المالية:

إن المشرع له القدرة على التأثير وبشكل كبير على محتوى الإفصاح بالمؤسسات من خلال القوانين والتشريعات والأوامر التنظيمية للمهنة، وبذلك فإن محتوى القوائم والتقارير المالية ومواعيد إصدارها تدخل ضمن الإجراءات المحددة من قبل السلطات. كما تؤدي الهيئات المالية دورا كبيرا وتعتبر هي الأخرى من ضمن العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح، كهيئات الأسواق المالية التي

[1] جورج توما بيداويد، "الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2012، ص34

[2] Horton Joanne et autres, " Does mandatory IFRS adoption improve the information environment? ", Contemporary Accounting Research, mai 2013, p 11 sur le site http://hdl.handle.net/10871/9434

تشترط حد معين من المعلومات على المؤسسات الناشطة بها[1]، حيث تقوم هذه المؤسسات بالإفصاح في عدد من النماذج والإيضاحات عن أهدافها ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تزيد وتحسن من مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية. وفي دراسة لـ **(الشاذلي بكوش)**[2] رأى فيها أن عامل تطور الأسواق المالية له أثر واضح على مستوى الإفصاح، إذ أن الأسواق المالية الغير متطورة بما فيه الكفاية تفتقد لخاصية الموثوقية في معلوماتها.

2. عوامل متعلقة بالمعلومات:

إن درجة الإفصاح في التقارير المالية تتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها للحكم على كفاءتها وجودتها وملاءمتها للقرارات التي يتخذها المستثمرون، ولتحقيق الدقة والموضوعية في هذه المعلومات يجب أن تكون ذات محتوى معلوماتي مناسب، والذي يعني قيمة ما تحويه هذه التقارير أو القوائم من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع، كما يجب أن تتوفر فيها صفات كالملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والأهمية النسبية.[3] فالمعلومات الواردة في التقارير المالية تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

3. عوامل متعلقة بالمؤسسة:

1.3 حجم المؤسسة:

تتمتع المؤسسات والشركات الكبيرة بكثرة متابعيها من المستثمرين والمحللين، فكان لزاما عليها التوسع في الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب الذي يعود عليها وعلى مستخدمي المعلومات بالمصلحة المرجوة.

أكدت الدراسات أن حجم المؤسسة هو أحد العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبيرة الحجم لها موارد مالية وبشرية تمكنها من تحمل تكاليف إعداد المعلومات على المستويين الداخلي والخارجي، وهي تتميز في هذا عن المؤسسات الصغيرة الحجم التي قد لا تتوفر لديها هذه الموارد. هذا فضلا على أن المؤسسات والشركات الصغيرة تكون أقل إفصاحا بسبب الخوف أو الخطر على وضعيتها التنافسية بالسوق إذا ما قامت بالإفصاح عن بعض المعلومات.[4]

[1] العايب فوزية، بن ناصر عيسى، "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد ب، جامعة قسنطينة 02، 2016، 221

[2] Chédli Baccouche et autres, " Impact de la culture d'entreprise sur l'étendue de la divulgation au niveau des rapports annuels ", HAL archives-ouvertes.fr, mai 2006, p 02, sur le site https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548089

[3] محمد إبراهيم ناعسة، "مدى كفاية الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 33

[4] العايب فوزية، بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 219

2.3 إدراج المؤسسة بسوق الأوراق المالية

وقد يكون لهذا العمل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح قي التقارير المالية.[1]

3.3 المراجع الخارجي:

يظهر ويتأكد تأثير المراجع الخارجي في كونه ذو نشاط مستقل ومحايد وموضوعي، يهدف إلى إبلاغ الأطراف ذوي المصلحة ما إذا كانت القوائم المالية محل التدقيق قد تم إعدادها وعرضها بشكل عادل وصادق طبقا للمبادئ المحاسبية. إن ارتفاع مستوى المصداقية في مهنة التدقيق يعني خلو القوائم المالية المدققة من الأخطاء والتلاعبات الجوهرية، ولن يكون ذلك إلا من خلال المستويات العليا لجودة الأداء، حيث أن تحقيق الجودة في عملية التدقيق سوف تؤدي إلى تحسين وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ضمن التقارير المالية وتعزيز ثقة مستخدمي هذه التقارير في المؤسسة أو الشركة المعنية، وهو ما أثبتته دراسة (**Eric Demolli**)[2].

أعطت معايير المحاسبة الدولية لمراجع الحسابات دورا في إكمال الجوانب المهمة التي ربما أغفلها تقرير الإدارة في الإفصاح، والهدف من ذلك هو إضفاء المصداقية والشفافية على المعلومات لجعلها مناسبة لمستخدمي القوائم المالية بما يلبي احتياجاتهم ويحمي مصالحهم.

سادسا. معوقات الإفصاح

في الواقع أن معوقات الإفصاح المحاسبي لا تقتصر على نوع محدد، فمنها ما يكون على المستوى الداخلي للمؤسسة، وهي تلك التي ترتبط بالنمط الإداري للمؤسسة، وفكر ونظر المسؤولين بها، وخصائص سياستها في التعامل مع مخاطر السوق وتحدياته، ويوجد من المعوقات ما يكون على المستوى الخارجي، وهي تلك التي ترتبط بحدوث أزمات كبرى لها تأثير على المؤسسات.

[1] ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المؤتمر الدولي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، يومي 15-16 أكتوبر 2008، ص 08

[2] Eric Demolli, Dominique Dufour, "Divulgation Financière Et Transition Aux Ias-Ifrs Le Rôle Du Comité D'audit Et Des Auditeurs", HAL archives-ouvertes.fr, mai 2010, p 16, sur le site https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460633

1. معوقات الإفصاح الداخلية

رغم أن الإفصاح المحاسبي مطلب حيوي للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات والمستفيدين منها، وهو في الوقت نفسه يعود بالفائدة على المنشأة المصدرة للقوائم المالية، إلا أنها تصطدم بأسباب ومشاكل تعيق عملية الإفصاح، ومن بين أهم المعوقات التي تضعف من التزام المنشآت بالإفصاح نذكر ما يلي:[1]

1.1 عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المتعددة لمختلف فئات مستخدمي المعلومات والبيانات

من جهة المنشاة يرجع ذلك إلى قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين نتيجة ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين، مما ينعكس على قلة المعرفة المحاسبية والإدراك بمزايا الإفصاح ونتائجه ومتطلباته القانونية. أما من جهة مستخدمي المعلومات فسببه عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

2.1 عدم وجود قوانين فعالة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح:

على الرغم من كثرة القوانين والتشريعات واعتماد نظام مالي ومحاسبي ذو مرجعية دولية، فمازال هناك حاجة للتلاحم بين كافة التشريعات بحيث يكون هنالك ضوابط محددة تعكس اتحاد القوانين والتشريعات المحاسبية في الممارسة الفعلية لها داخل المنظمات.

3.1 التكلفة الإضافية لإصدار المعلومات:

هناك تكاليف تتحملها المؤسسة قصد توفير المعلومات الدقيقة والملائمة لذا كان من الضروري عمل موازنة بين التكلفة المرتفعة لتجميع وإنتاج المعلومات وتحليلها، وبين الحاجة إلى الإفصاح عنها لخدمة مصالح مختلف الأطراف المستفيدة.[2]

[1] فارس فضيل، ضويفي حمزة، "أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات"، Revue d'économie et de statistique appliquée، العدد 02، المجلد 10، ص 16-17

[2] توفيق حسن يوسف أبو شربة، "تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2009، ص 22-23

4.1 الوضع التنافسي للمؤسسة:

إن المزيد من الإفصاح يعني وضع عمليات وأنشطة المشروع أمام جميع الأطراف ومن بينهم المنافسين الذين سوف يتعمدون الإفادة منها للإضرار بالمشروع أو التأثير على مركزه التنافسي، كما قد يؤثر على الملكية الفكرية أو أسرار المؤسسة التي يؤدي الإعلان عنها إلى إفساد الخطط المستقبلية وإفادة المنافسين على حساب مستقبل المؤسسة.

كما أن الإفصاحات الإضافية في هذا المجال قد تؤدي إلى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل اتحادات العمال في سعيها لتحسين موقفها التساومي ضد مصلحة الشركة أو المساهمين.[1]

5.1 الدعاوى القضائية:

تخشى إدارة المنشأة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع ضد المنشأة إذا ما قامت بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها المرتفعة عن الدخل المتوقع، إذ أن المستثمرين يمكنهم مقاضاة المنشأة لتعويضهم عن خسائرهم الناجمة نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.[2]

6.1 الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري وعمليات الغش والتلاعب التي قد لا يمكن السيطرة عليها بشكل كامل قد تكون من الأسباب التي تدعو المؤسسات إلى التستر والكتمان في الإفصاح عن بعض المعلومات والنشاطات التي إذا تم كشفها للغير يمكن أن تحملها عواقب قانونية وخيمة، وقد يحدث هذا في المنشآت والوحدات الاقتصادية التي تتصف بصغر الحجم وعدم توفر نظم رقابة داخلية فعالة.[3]

2. معوقات الإفصاح الخارجية:

تتعرض المنشأة خلال حياتها العملية إلى العديد من المخاطر الخارجية، كتعرضها لبعض الحوادث أو السرقات أو الأزمات كالأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يجعلها عرضة لمخاطر عدم التأكد والتي قد تؤثر على استمراريتها أو قدرتها على سداد ديونها،

[1] محمد العيد عمامرة وآخرون، "معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020، ص 392

[2] رجب سعيد محمود أبو جراد، "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فمسطين"، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2015، ص 123

[3] إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص 61

فعليها أن تفصح عن حالات عدم التأكد بالإضافة إلى الأسس التي أعدت عليها القوائم المالية، ومن شأن هذه المخاطر التأثير بالسلب على كفاية الإفصاح المحاسبي ولعل أهم هذه المعوقات التي يشهدها العالم اليوم جائحة فيروس كورنا (Covid 19)[1].

[1] غريب محمد محمد عبد العزيز، "معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (Covid 19)"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 02، المجلد 22، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن، السعودية، أفريل 2021، ص 213

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المنشآت المادة الأساسية ومصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون من المعلومات، فهي بمثابة الشكل الإعلامي للمنشأة، حيث تنشر معلومات محاسبية ومالية تهم ذوي العلاقة، وهي بمثابة صلة وصل بين المنشأة وبين المهتمين بها. إلا أن الخلاف في طرق عرضها ودرجة الإفصاح فيها تجعل قدرة المستفيد منها تتبدل ومن ثم تؤثر على شكل القرار المتخذ بناء عليها.

كما تعتبر التقارير المالية الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية وباقي المعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة وتقرير المراجع الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى تقارير أخرى والتي نذكر منها -لا على سبيل الحصر- تقارير المبيعات، تقارير المشتريات، تقارير المخازن، ميزان المراجعة وغير ذلك.

وسوف نركز من خلال العرض الموالي على القوائم المالية وتقريري مجلس الإدارة مراجع الحسابات.

الشكل رقم 02: التقارير المالية

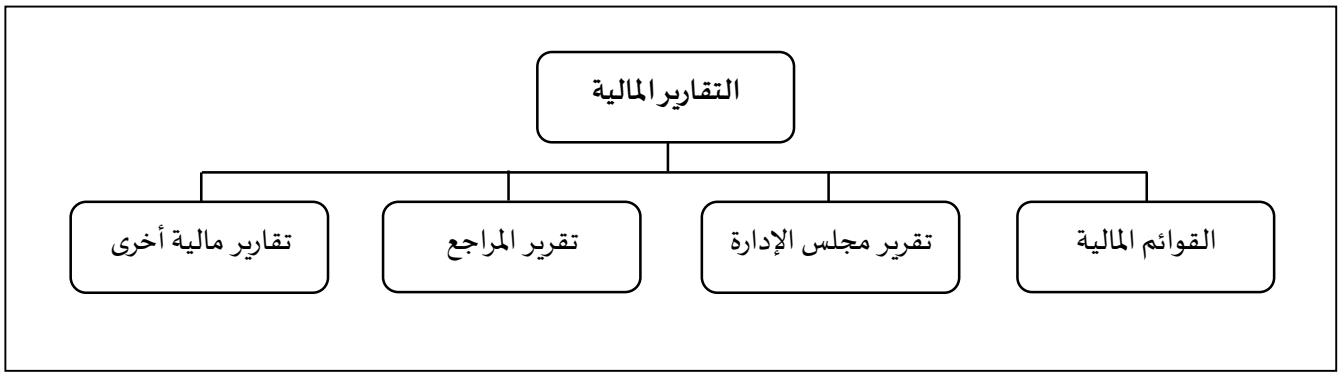

المصدر: من إعداد الطالب

أولا- القوائم المالية

تعد القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، فهي تعتبر منتجا نهائيا من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فمن خلالها يمكن توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المنشأة، ويكون باستطاعة المستثمرين تفسير وتحليل الأرقام للوصول إلى نتائج مهمة فيما يتعلق بأداء المنشأة الحالي وتقدير النمو المتوقع، والتعرف على نقاط قوة المنشأة ومكامن الضعف فيها.

تنشأ القوائم المالية نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى مختلف الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة. وهي تتكون من أربع قوائم أساسية مرفقة بالإيضاحات، نعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: القوائم المالية

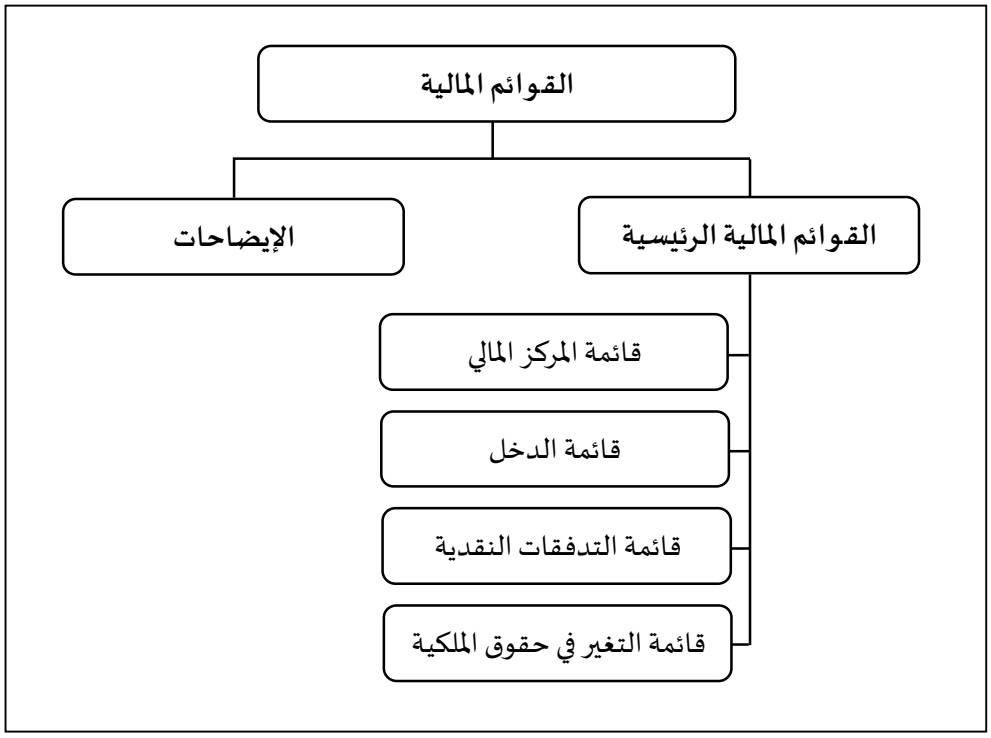

المصدر: من إعداد الطالب

1. القوائم المالية الرئيسية

تتكون القوائم المالية الرئيسية من أربع قوائم وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية.

1.1 قائمة المركز المالي:

وتعرف أيضا بالميزانية العمومية، وهي القائمة التي توضح مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) من جهة، واستخدامات هذه الأموال (الأصول) من جهة أخرى، حيث تظهر هذه البنود من أصول والتزامات وحقوق الملكية في شكل

أرصدة لحظية بتاريخ إعداد القوائم المالية من خلال تصنيفها تحت عناوين رئيسية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمنشأة في ذلك التاريخ.

تصنف بنود قائمة المركز المالي إلى متداول وغير متداول سواء للأصول أو للالتزامات، حيث نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية"[1] على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي يجب مراعاتها عند إعداد قائمة المركز المالي، بحيث يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة، وكذلك الالتزامات المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، إلا إذا كان عرض القوائم المالية مستندا على درجة السيولة قصد تقديم معلومات موثوق فيها وأكثر ملاءمة، في هذه الحالة فقط يمكن الاستغناء عن التصنيف إلى متداول و غير متداول. وبغض النظر عن طريقة العرض المتبعة، فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن المبالغ التي تتوقع استردادها أو تسويتها في موعد لا يتجاوز 12 شهرا، كما يلزمها الإفصاح عن المبالغ الطويلة الأجل التي تتعدى 12 شهرا وذلك لكل بند من بنود الأصول والخصوم.

1.1.1 الفصل بين الأصول المتداولة وغير المتداولة:

يصنف الأصل على أنه متداول إذا توفر فيه واحد من الشروط التالية:

- عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به لغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.
- يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- أن يتكون الأصل من النقدية أو ما في حكمها، ما لم يكن من الممكن استبداله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهرا على الأقل بعد فترة التقرير.

تتكون الأصول المتداولة من الحسابات التالية:

- النقدية في الصندوق والبنك
- الأوراق المالية قصيرة الأجل (أسهم وسندات)
- أوراق القبض
- المدينون
- مخزون آخر المدة
- المصروفات المدفوعة مقدما
- الإيرادات المستحقة

[1] الفقرة 60 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 على الموقع: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1، تاريخ التصفح 2022/06/21، 19:33

• تأمينات لدى الغير

أما باقي الأصول الأخرى فيجب على المنشأة تصنيفها كأصول غير متداولة. وهي التي تستغرق عملية تحولها إلى نقدية أكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية، تستخدم المنشأة الأصول غير المتداولة بهدف تسهيل القيام بنشاطها الجاري لأكثر من فترة مالية، ويمكن تقسيم هذه الفئة من الأصول بشكل عام إلى مجموعتين: الأصول الملموسة، الأصول غير الملموسة.

• **الأصول الملموسة:** وتعرف بالثابتة حيث يقُتنى هذا النوع من الأصول قصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل الأراضي والمباني والمعدات والآلات وغيرها، تسجل هذه الأصول بتكلفتها التاريخية وتظهر في قائمة المركز المالي مطروحا منها قيمة اهتلاكها المتراكم (باستثناء الأراضي).

يصُنف ضمن الأصول الملموسة كذلك الاستثمارات طويلة الأجل وهي الأوراق المالية (أسهم وسندات) طويلة الأجل التي تحتفظ بها المنشأة لمدة تزيد عن السنة. وهي غالبا ما تكون أسهم وسندات في الشركات الأخرى، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه الاستثمارات تشمل الأصول الثابتة الملموسة التي لا تستخدم في النشاط التشغيلي، بل يحتفظ بها بهدف بيعها في الوقت المناسب عند ارتفاع أسعارها كالأراضي التي تقتنى قصد إعادة بيعها والمضاربة بها.[1]

• **الأصول غير الملموسة:** وتعرف بالأصول المعنوية أو الأصول غير المادية، وهي كافة الممتلكات التي ليس وجود مادي، يمكن أن تحصل عليها المنشأة وتستفيد منها لأكثر من فترة مالية. وتشمل براءات الاختراع والشهرة والعلامات المسجلة وغيرها. ويتم احتساب التناقص التدريجي للأصول غير الملموسة من خلال ما يعرف بأقساط الإطفاء، حيث تظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة الصافية بعد استبعاد قسط الإطفاء الذي يتم تقديره اعتمادا على مدة الاستفادة منها من تاريخ الحصول عليها.

تنعكس طبيعة نشاط المنشأة على طريقة عرض الأصول والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي، والمعيار العام الذي يتم الاعتماد عليه في هذا المجال هو مدى مساهمة الأصل في توليد أو تحقيق الإيراد. ففي المنشآت الصناعية تعتبر الأصول الثابتة بمثابة الأصول المدرة للإيراد، لذاتُعطى لها أولوية العرض في قائمة المركز المالي حيث توضع على رأس قائمة الأصول. بينما يتم عكس ذلك في المنشآت التجارية أو المالية حيث توضع الأصول المتداولة بالنسبة للمشروع التجاري، والأصول الأكثر سيولة (النقدية) بالنسبة للمشروع المالي على رأس قائمة الأصول باعتبارها هي الأصول المدرة للإيراد في هذا النوع من المشروعات.[2]

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 44
[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 236

2.1.1 الفصل بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة:

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الالتزام بأنه تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة يحتوي على منافع اقتصادية ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة.[1]

يتبين من خلال هذ التعريف أن الالتزام يتميز بثلاث خصائص:

- أنه تعهد حالي يستلزم تسوية عن طريق تحويل أو استخدام محتمل في المستقبل للنقدية أو سلع أو خدمات.
- نه تعهد لا يمكن تجنبه
- إن الصفقة أو الحدث الذي أفرز هذا التعهد قد وقع بالفعل

إن الالتزامات المتداولة هي التي يُتوقع أن تتطلب تسويتها استخدام الموارد الموجودة لدى المنشأة والمصنفة ضمن الأصول المتداولة، أو إنشاء التزامات متداولة بديلة، ويتم تسديد الالتزامات المتداولة خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. وعليه، فإن الالتزامات المتداولة لها علاقة وثيقة بالأصول المتداولة وهي تمثل مصدرا مهما من مصادر تمويل الأنشطة الجارية للمنشأة وتشتمل على الدائنون وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل.

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية" شروطا تلتزم بها المنشأة لتصنيف الالتزام على أنه متداول وهي:[2]

- إذا كان من المتوقُع أن تسوي المنشأة الالتزام خلال دورة تشغيلها العادية.
- إذا كانت المنشأة تحتفظ بالالتزام بشكل رئيسي لغرض المتاجرة.
- إذا كان الالتزام واجب التسوية خلال 12 شهرا بعد فترة التقرير.
- إذا لم يكن للمنشأة حق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير.

أما باقي الالتزامات الأخرى فيجب على المنشأة تصنيفها على أنها التزامات غير متداولة. وهي التي يتم الوفاء بها لمدة تزيد عن السنة أو دورة التشغيل أيهما أطول وتشمل القروض طويلة الأجل والسندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

يتأثر ترتيب الخصوم والإفصاح عنها ضمن قائمة المركز المالي بطبيعة نشاط المنشأة، حيث تظهر الخصوم قصيرة الأجل فالخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية، وهذا الترتيب ملائم في حالة المنشآت التي تكون فيها السيولة ذات أهمية نسبية كما هو

[1] خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 116
[2] الفقرة 69 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 على الموقع: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1، تاريخ التصفح 2022/06/21، 19:50

الحال في المنشآت المالية كالبنوك وشركات التأمين. وعلى عكس ذلك أين يتم البدء بحقوق الملكية ثم الخصوم الطويلة الأجل ثم الخصوم القصيرة الأجل بالنسبة للمنشآت التجارية والصناعية.

2.1 قائمة الدخل

قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح الإيرادات والنفقات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية وفقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، للوصول إلى تحديد نتيجة الدورة من ربح أو خسارة. وعليه فإن الهدف الأساسي من إعداد قائمة الدخل يكمن في تحديد كيفية الوصول إلى صافي نتيجة نشاط المنشأة من خلال عرض البيانات التي تتأثر وتؤثر في نتيجة النشاط بصورة يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها. إذ أن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معرفة كيفية الوصول إلى النتائج المفصح عنها وهو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور المعايير التالية:[1]

- **معايير الاعتراف**
  - ما هي البنود التي يعترف بها كإيرادات والمصاريف؟
  - متى يعترف بتلك الإيرادات والمصاريف؟
- **معايير القياس**
  - كيف تقاس الإيرادات والمصاريف؟
- **معايير التصنيف**
  - كيف تعرض الإيرادات والمصاريف؟

يعرف الدخل على أنه الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة لمحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك.[2] وبهذا يتضمن مفهوم الدخل كل من الإيرادات والمكاسب.

يمكن إعداد قائمة الدخل على أساس مفهومين للدخل، الدخل التشغيلي والدخل الشامل[3]، أما الدخل التشغيلي فهو الذي يتم بموجبه عرض البنود و العناصر المتكررة خلال الفترة المالية و تستبعد بموجبه البنود غير المتكررة و غير العادية و غير

[1] سليمان حسين الحكيم، "تحليل القوائم المالية – مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص 27
[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 121
[3] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 29

المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق، على أنها بنود لا ينتظر حدوثها و تكرارها في المستقبل، فهي لا تخضع عادة لإدارة المنشأة و لا يمكن من خلالها الحكم على كفاءة هذه الإدارة مثل الخسائر بسبب الفيضانات و الزلازل و القرارات الحكومية و غيرها، و هي البنود التي يقوم الدخل الشامل بعرضها والإفصاح عنها بشكل تفصيلي ضمن ما يعرف بالبنود غير العادية. وعليه فإن قائمة الدخل لا تقتصر على مجرد خصم إجمالي النفقات من الإيرادات، فالمنشأة بشكل عام لديها أكثر من مصدر للإيرادات وأوجه عديدة من النفقات تبينها بشكل مفصل في قائمة الدخل لتقديم صورة واضحة عن أدائها. وفيما يلي أهم البنود التي تتضمنها قائمة الدخل:[1]

- **صافي المبيعات (صافي الإيرادات):** تعرف الإيرادات على انها الدخل الذي تحققه المنشأة من تقديم خدمات أو بيع سلع.
- **تكلفة المبيعات (تكلفة الحصول على الإيرادات):**
- **إجمالي الربح:** الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات.
- **مصاريف التشغيل:** التي ترتبط بالنشاط الرئيسي للمنشأة، مع إظهار كل من مصاريف البيع والمصاريف الإدارية والعمومية كبنود منفصلة.
- **الدخل من العمليات الرئيسية المستمرة (الدخل التشغيلي):** أي الفرق بين إجمالي الربح ومصاريف التشغيل.
- الإيرادات أو المكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية - سواء أكانت مفردة أو مجتمعة - الناتجة من العمليات العرضية والفرعية للمنشأة والتي ليس لها علاقة بنشاطها الرئيسي مثل المكاسب أو الخسائر المتأتية من استثمار المنشأة لأموالها في البورصة، أو بيع الأصول الثابتة، أو الظروف والأحداث الأخرى.
- **الدخل (أو الخسارة) من العمليات المستمرة:** أي مجموع كافة البنود والمكونات التي تقدم ذكرها.
- بعد إظهار الدخل أو الخسارة من العمليات المستمرة، يجب إظهار نتائج الأعمال التي توقفت أو غير المستمرة (التخلص من قسم من أقسام المنشأة).
- الدخل (الخسارة) قبل البنود الاستثنائية أو غير العادية.
- المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية نتيجة الكوارث.
- يجب أن يكون العنوان الأخير في قائمة الدخل دائما صافي الدخل أو (صافي الخسارة)
- عائد السهم العادي للشركات المساهمة، كما نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 "ربحية الأسهم"

[1] الفقرة 614 من معيار العرض والإفصاح العام، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 417، على الموقع https://socpa.org.sa/SOCPA/files/bd/bd983218-621a-4d29-86f9-a0dec099c8fe.pdf تاريخ التصفح 2022/06/23، 09:30

هذا وتجدر الإشارة إلى التمييز بين الأنشطة غير المستمرة والبنود الغير عادية، أما الأنشطة المستمرة فهي التي تقرر المنشأة إيقافها لسبب ما ويجب الإفصاح عن هذه السباب والنتائج المترتبة عن إيقافها ربحا كان أو خسارة، وأما البنود غير العادية فهي التي تجمع بين صفتين غير عادية وغير متكررة كالخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، والأثر المتراكم نتيجة لتغيير السياسات المحاسبية وغيرها.[1] كما يتوجب على المنشأة أن تعرض تحليلا للمصاريف وذلك باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصاريف مثل المواد الأولية، مصاريف الأجور، اهتلاكات، و إما اعتمادا على وظيفة المصاريف كتكلفة البضاعة المباعة، تكاليف التوزيع، المصاريف الإدارية. إلا أنه ليس لزاما على المنشأة أن تعرض هذه المعلومات في صلب قائمة الدخل، لكنه إجراء جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 لإعطاء صورة كافية وواضحة لإظهار التفاصيل الكامنة وراء الأرقام المفصح عنها.

3.1 قائمة التدفقات النقدية

رغم أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل قد تقدمان صورة جيدة للمركز المالي ومدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، إلا أنهما لا تقدمان معلومات مباشرة عن قدرة النشاط على تحقيق السيولة التي تمكن المنشأة من سداد التزاماتها، كما أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها. لذلك برزت أهمية معرفة التدفقات النقدية واحتلت قائمة التدفقات النقدية موقعا هاما ضمن القوائم المالية.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) في نهاية سنة 1987 المعيار رقم 95 الذي طالب فيه بإصدار قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية، وكذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1992 المعيار رقم 07 تحت عنوان "قائمة التدفقات النقدية".

تركز قائمة التدفقات النقدية الاهتمام بقدرة المنشأة على توليد النقدية من عملياتها الداخلية وإدارتها للأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتفصيل استثماراتها وتمويلاتها الخارجية، وهي موجهة لمساعدة مستخدميها من مديرين ومحللين ماليين وغيرهم للإجابة على تساؤلات النقدية الهامة مثل:[2]

- هل سيكون لدى المنشأة نقدية كافية لدفع الديون القصيرة الأجل دون الحصول على قروض إضافية؟
- هل تدير المنشأة بفعالية الحسابات المدينة والمخزون؟
- هل قامت المنشأة بالاستثمارات الضرورية في طاقة إنتاجية جديدة؟

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 35
[2] محمد كمال أبو عجوة وطارق عبد العال حماد، "الطرق المحاسبية والتقارير المالية"، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص 155

- هل تقدر المنشأة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتمويل الاستثمارات اللازمة؟ وهل اعتمدت على التميل الخارجي؟

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية تفصح عن التغير الحاصل في النقدية خلال الفترة المالية من زيادة أو نقصان، و لا يقصد بالنقدية هنا النقود السائلة بالخزينة أو بالبنك فقط، ولكن تشمل النقدية أيضا البنود شبه النقدية أو ما يعرف بما في حكم النقدية والتي يقصد بها الاستثمارات عالية السيولة، وهي التي يمكن للمنشأة تحويلها إلى نقدية خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها، ولذلك تعالج كما لو كانت مساوية أو معادلة أو مكافئة للنقدية، ويشترط لكي تعتبر الاستثمارات أحد البنود التي في حكم النقدية أن تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي محدد ومؤكد وأن يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا. كما يقصد بالبنود شبه النقدية البنود التي يحتفظ بها في حكم النقدية لغرض مواجهة الخصوم والالتزامات قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى.[1]

تتكون قائمة التدفقات النقدية من كافة العناصر التي تمثل تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة لكل نشاط من الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة المالية المعدة عنها، حيث يتم تصنيف هذه الأنشطة إلى ثلاثة أصناف وهي الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية، وهذا لتسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج.

الأنشطة التشغيلية:

تتضمن الأنشطة التشغيلية كافة العمليات التي ترتبط بممارسة النشاط الجاري للمنشأة بصورة مباشرة، ولهذا فإنها ترتبط أيضا بالتغيرات التي تطرأ على عناصر قائمة الدخل وبعض عناصر قائمة المركز كالمدينون والدائنون والمصاريف المدفوعة مقدما وغيرها. ومن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية نذكر ما يلي:[2]

- النقدية المقبوضة والمدفوعة الناتجة عن بيع وشراء السلع وتقديم الخدمات خلال الفترة المالية، وكذلك المتعلقة بالفترات السابقة.
- المقبوضات النقدية من حقوق الامتياز والمعاملات التجارية والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.
- المقبوضات النقدية من شركات التأمين عن التعويضات والمدفوعات النقدية لها كأقساط التأمين.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض التعامل والمتاجرة.
- المدفوعات النقدية إلى الموظفين.

[1] محمد رزق عبد الغفار وآخرون، " إعداد وتحليل التقارير المالية"، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2020، ص 184
[2] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 188

تتجلى أهمية التدفقات النقدية التشغيلية في أنها تعتبر مؤشرا رئيسيا عن مدى قدرة الأنشطة العادية للمنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية للتشغيل، وسداد القروض، وإجراء التوزيعات على الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة. فإن صافي التدفق النقدي الموجب من الأنشطة التشغيلية يدل على كفاءتها في تحقيق وتوليد النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات المنشأة، أما صافي التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية يشير إلى أن المنشأة مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية.

الأنشطة الاستثمارية:

الأنشطة الاستثمارية هي مختلف العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها ارتباط وثيق بالأصول طويلة الأجل، الملموسة منها وغير الملموسة وذلك من خلال عمليات البيع والشراء والاستبدال والتطوير وغير ذلك. ومن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ما يلي:[1]

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع واقتناء أصول ثابتة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى.
- المقبوضات النقدية الناتجة عن تحصيل القروض من الغير، والمدفوعات النقدية في شكل قروض ممنوحة للغير.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء استثمارات طيلة الأجل في شكل أوراق مالية

تستخدم التدفقات النقدية من الاستثمارات كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلي، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمال نمو مستقبلي واحتمال زيادة الأرباح، لأنه يعبر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية أو زيادة في الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل. وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسييل الأصول الثابتة واستثماراتها المالية، وما يحمله ذلك من احتمال الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يشير إلى احتمال انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

الأنشطة التمويلية:

هي تلك الأنشطة الناتجة من الحصول على الموارد والأموال من الملاك وتقديم العوائد إليهم على استثماراتهم، وكذلك اقتراض الأموال وسدادها.[2] وعليه فإن الأنشطة التمويلية تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشاة والتي تتعلق

[1] محمد رزق عبد الغفار وآخرون، ص 182
[2] ريتشارد شرويدر وآخرون، "نظرية المحاسبة"، تعريب خالد على أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2016، ص 293

بمصادر التمويل الداخلية والمتمثلة في حقوق الملكية ومصادر التمويل الخارجية والمتمثلة في القروض الخارجية، وتتضمن هذه التدفقات النقدية ما يلي:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار أسهم رأس المال أو غيرها من عناصر حقوق الملكية.
- المقبوضات النقدية الناتجة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية في شكل توزيعات على الملاك.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات على المساهمين.

1.3.1 عرض قائمة التدفقات النقدية:

تعرض قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكمن الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات والتدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، بحيث يستخرج صافي التدفقات النقدية من هذه الأنشطة بشكل مختلف وفقا لكل طريقة، بينما يبقى الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على حاله وفقا للطريقتين.

الطريقة المباشرة:

يتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن المبالغ التفصيلية والإجمالية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية قصد تحديد صافي التدفق النقدي من هذه الأنشطة وفقا لما يلي:[1]

- النقدية المقبوضة من الزبائن = صافي المبيعات (+) النقص في الذمم المدينة أو (–) الزيادة في الذمم المدينة.
- النقدية المدفوعة للموردين = تكلفة المبيعات (+) الزيادة في المخزون (+) النقص في الدائنون
  أو تكلفة المبيعات (–) النقص في المخزون (–) الزيادة في الدائنون
- النقدية المدفوعة على مصاريف التشغيل = مصاريف التشغيل (+) الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدما (+) النقص في المصاريف المستحقة الدفع (–) مصاريف الاهتلاك والإطفاء.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 200

أو مصاريف التشغيل (–) النقص المصاريف المدفوعة مقدما (–) الزيادة في المصاريف المستحقة الدفع (–) مصاريف الاهتلاك والإطفاء.

تتضمن التدفقات النقدية الداخلة كذلك الإيرادات النقدية الأخرى كالفوائد الدائنة وأرباح الأسهم، بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة المصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية بهذا الشكل يعد أكثر اتساقا مع الأهداف التي تسعى القائمة إلى تحقيقها والتي من أهمها توصيف المقبوضات والمدفوعات النقدية بشكل مفصل مما يمكّن من التحليل وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي ترشيد القرارات الاستثمارية.[1]

الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجب هذه الطريقة تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، ومن التعديلات التي يتم إجراؤها ما يلي:[2]

- يضاف إلى صافي الدخل المصاريف غير النقدية التالية:
  - اهتلاك الأصول الثابتة.
  - إطفاء الأصول غير الملموسة.
  - مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.
- تُعدل في رأس المال العامل التغيرات التالية:
  - الزيادة في الأصول المتداولة (تطرح).
  - النقص في الأصول المتداولة (يضاف).
  - الزيادة في الالتزامات المتداولة (تضاف).
  - النقص في الالتزامات المتداولة (يطرح).
- تُعدل البنود غير التشغيلية التالية:
  - أرباح بيع الأصول الثابتة (تطرح).

[1] محمود عبد الحليم الخلايلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 216
[2] عبد الناصر الزيود وسنان العبادي، "قائمة التدفقات النقدية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومدى استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإعدادها"، كلية التخطيط والإدارة جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2010، ص 2174

- خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف).

يتضح من خلال عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقتيها المباشرة وغير المباشرة أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، فهي ذات أهمية كبيرة في تقييم الوضع النقدي للمنشأة وتحديد مدى قدرتها على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة، وهي تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتتميز بإمكانية مقارنة صافي دخل المنشأة المعد وفقا لأساس الاستحقاق مع صافي الدخل المعد وفقا للأساس النقدي. في حين تمتاز الطريقة غير المباشرة بسهولة إعدادها من خلال اعتمادها على قائمتي الدخل والمركز المالي الأمر الذي يجعلها أقل تكلفة وأكثر شيوعا مقارنة بالطريقة المباشرة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأساس النقدي جعلها مختلفة عن باقي القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق فهي تعطي بعدا إعلاميا جديدا يعتمد عليه مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم من خلال التحقق من درجة السيولة والمرونة المالية التي تتمتع بها المنشأة، والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية وقدرتها على النمو والتوسع.

4.1 قائمة التغير في حقوق الملكية

لقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 الكيانات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى، بحيث توضح هذه القائمة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة.

وتشتمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية على مصدرين أو تدفقين أساسيين:[1]

- الاستثمارات الإضافية المقدمة من طرف أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للمنشأة أو المشروع بصفة عامة، فهذه الاستثمارات قد تكون في صورة نقدية أو عينية كما قد تتمثل في تحمل عبء سداد بعض الالتزامات بدلا من المنشأة.
- التوزيعات على أصحاب رأس المال والتي بدورها تنقسم إلى نوعين:

- توزيعات الأرباح وتمثل عائدا على رأس المال المستثمر، ومصدر هذه التوزيعات هي الأرباح المحتجزة.
- توزيعات رأس المال وتمثل استردادا أو تخفيضا لرأس المال المستثمر، ومصدر هذه التوزيعات هو رأس المال المدفوع.

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 221

2. الإيضاحات

تُعد القوائم المالية الرئيسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية) لتخدم العديد من الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة داخليين كانوا أم خارجيين، ولكن قد لا يحصل الغرض المطلوب من هذه القوائم لدى الكثير من المهتمين ولا تفي باحتياجاتهم المختلفة من المعلومات التي تؤثر بدرجة كبيرة على قراراتهم الاقتصادية، وهذا راجع إلى وجود أحداث اقتصادية عديدة لا يمكن الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الأساسية بأدوات الإفصاح العادية، كالعقود التي تبرمها المنشأة للدخول في أسواق جديدة[1]، فمثل هذه المعلومات لها أثر قوي على أسهم الشركة في أسواق المال ولكن لا يمكن تضمين أثرها في القوائم المالية الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الإفصاح عن معلومات وبيانات إضافية في شكل ملاحظات هامشية و جداول إضافية تكميلية وتقارير مالية مرحلية، قد تكون إلزامية أحيانا وقد تكون اختيارية كنوع من الإفصاح الاختياري.

1.2 التقارير المالية المؤقتة (المرحلية)

التقارير المالية المؤقتة أو المرحلية هي قوائم مالية قصيرة الأجل (ربع أو نصف سنوية عادة)، ويعتبر إعدادها مكملا للقوائم المالية السنوية، وتبرز أهمية تلك القوائم من خلال الحاجة المستمرة للمعلومات لدى المستثمرين لمواجهة التطورات الاقتصادية السريعة وانعكاساتها على حجم ونشاط سوق الأوراق المالية، الأمر الذي أدى إلى اتجاه معظم الدول نحو الالتزام بالإفصاح عن تقارير وقوائم مالية قصيرة الأجل. فالاكتفاء بالتقارير السنوية فقط يؤدي إلى انتظار جانب كبير من المستثمرين للمعلومات المالية عن المنشأة لعدة شهور لإصدار القوائم بعد مراجعتها، وهي فترة طويلة جدا في ضوء الحاجة المستمرة للمعلومات المالية لاتخاذ القرارات في أسواق المال. وقد شجع المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" المنشآت التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على نشر تقارير مالية تتوافق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح التي تضمنها هذا المعيار، ولم يلزم المعيار المنشآت بوجوب إصدار التقارير المالية المؤقتة وترك هذا الأمر للحكومات المحلية والهيئات المشرفة على الأسواق المالية، ويتمثل الحد الأدنى من محتويات التقرير المالي المؤقت في مجموعة من البيانات المالية المختصرة للفترة الحالية ومعلومات مقارنة عن الفترة السابقة، وهي:[2]

- بيان للمركز المالي مختصر (ميزانية مختصرة).
- قائمة دخل مختصرة.

[1] وصفي أبو المكارم، "دراسات متقدمة في المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004، ص
[2] متوفر على الموقع: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-34-interim-financial-reporting/، تاريخ التصفح 2022/06/23، 11:30

- قائمة تدفقات نقدية مختصرة.
- قائمة مختصرة للتغيرات في حقوق الملكة.
- مجموعة من الملاحظات التفسيرية الهامة.

2.2 الملاحظات الهامشية

تفصح الملاحظات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية للمنشأة عن قدر مهم من المعلومات الإضافية التفسيرية والتوضيحية المتعلقة بالبنود الواردة في هذه القوائم حتى يتمكن المستثمرين من تفهم المعلومات المفصح عنها، إذ أنه ليس من السهولة إدراج هذه التفسيرات ضمن القوائم المالية نفسها. ومن أكثر الملاحظات الهامشية استخداما ما يلي:[1]

1.2.2 السياسات المحاسبية

تلتزم المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تنتهجها والطرق التي تستخدمها لتطبيق هذه السياسات، حيث يكون الإفصاح عمليا عن هذه المعلومات ضمن الهوامش الملحقة بالقوائم المالية، كالإفصاح على سبيل المثال عن طرق الاهتلاك المتبعة، وطرق تقييم المخزون وتحقق الإيراد وفرق سعر صرف العملات وغير ذلك، كما يجب على المنشأة أن تفصح وتوضح أي تغيير يطرأ على هذه السياسات وأسبابه ومبرراته وتأثيره على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة. فالإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنه أن يمكن المستثمرين من عقد مقارنات أكثر جدوى داخل المنشأة الواحدة أو بين منشآت متعددة.

إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر من الأمور الضرورية للغاية، حتى يتسنى لمن يقرأ أو يطلع على القوائم المالية أن يفهم ويستوعب مضمونها على نحو صحيح، لهذا يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية متمما للقوائم المالية وضروريا في كافة الأحوال.

2.2.2 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

تقوم المنشآت عادة بنشر قوائمها المالية عقب عدة أسابيع من إقفال السنة المالية، ويمكن أن يحدث أثناء هذه الفترة الفاصلة بعض الأحداث التي لا تظهرها السجلات المحاسبية، وتنقسم هذه الأحداث إلى قسمين:[2]

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، ص 637
[2] متوفر على الموقع:
http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_10_evenements_posterieurs_a_la_periode_de_reporting تاريخ التصفح 2022/06/23، 13:40

أحداث موجبة للتعديل: وهي التي أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 " الأحداث بعد فترة التقرير" على أنها تقدم أدلة إضافية على ظروف وأحداث كانت قائمة وموجودة في تاريخ الميزانية، ويمكن قياسها بموثوقية. وقد أورد المعيار أمثلة عن هذه الأحداث كصدور حكم قضائي بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المنشأة يوجب عليها الافصاح به وتكوين مخصص لمقابلته، أو ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف انخفاض قيمة أحد الأصول أو وجود خسارة مثل إفلاس أحد الزبائن بعد تاريخ الميزانية. فهذا النوع من الأحداث يوجب على المنشأة إجراء تسويات نتيجة للمستجدات التي حدثت، وتعديل السجلات المحاسبية حتى تعكس الأثر المالي المترتب على هذه الأحداث.

أحداث غير موجبة للتعديل: وهي الأحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية وليس لها أي ارتباط بأحداث سابقة، فهي لا تستوجب إجراء أي تعديلات أو تسويات، إنما تقوم المنشأة بالإفصاح عنها من خلال الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية، ومن أمثلتها الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد نهاية الفترة المالية.

3. الشكوك حول استمرار الشركة

تقوم إدارة المؤسسة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي لها، كما تبين من خلاله ظروف حالات عدم التأكد التي تواجهها. هذا ويجب الإفصاح في صورة ملاحظات مرفقة بالتقارير المالية عن أي شكوك حول استمرار المنشأة، نظرا لأن إعداد التقارير المالية يتم على أساس فرض الاستمرارية، ويتعامل مستخدمو هذه التقارير مع المعلومات المتوفرة على هذا الأساس.

4. الالتزامات المحتملة

هي التزامات يصاحبها عنصر عدم التأكد من حيث قيام الالتزام من عدمه، أو من حيث مبلغ أو تاريخ الالتزام، وهذه الالتزامات ليست متعلقة بالمستقبل وإنما هي التزامات ترتبط بأوضاع قائمة فعلا أو ظروف حالية، غير أن زوال عنصر عدم التأكد حول نتائج هذه الظروف والأوضاع سوف يكون في المستقبل، وعلى ذلك يشترط في العناصر أو الالتزامات المحتملة تحقق ما يلي:[1]

- أنه من المحتمل قيام الالتزام أو تحقق نقص في أحد الأصول.
- أنه في الإمكان قياس النتائج بشكل يمكن الاعتماد عليه.

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 219

ومن الأمثلة الشائعة عن الالتزامات المحتملة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المنشأة التي يصاحبها احتمال أن يكون الحكم فيها ليس في صالح المنشأة، وعقود الشراء غير القابلة للإلغاء أو أن إلغاؤها سوف يترتب عليه غرامات أكبر.

تكتسب الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية أهمية بالغة ومزايا عديدة من حيث إفصاحها عن معلومات غير كمية يتعذر الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الأساسية وبتفصيل أكبر مقارنة بها، حتى صارت جزء لا يتجزأ منها، ولا تعتبر بأي حال من الأحوال بديلا عن القوائم المالية ولا وسيلة لتجنب إظهار البنود الهامة فيها.

ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

يتضمن تقرير مدقق الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها، ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت داخل المنشأة عن فترة مالية معينة، وعلى ذلك يجب أن يشير تقرير مدقق الحسابات إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإلى عدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة مالية لأخرى، بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستفيدين منها. هذا ويعتبر تقرير مدقق الحسابات (غير المتحفظ) دليلا على صدق وعدالة المعلومات الواردة بالقوائم المالية.[1] وفي حالة ما إذا كان الإفصاح في القوائم المالية غير كاف -في نظر المدقق- أو كان هناك اختلافات أو أخطاء في البيانات المالية، أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتم الإشارة إلى هذا ضمن التقرير متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وعليه يتضح أن تقرير مدقق الحسابات ليس تقييما لجودة استثمارات المنشأة ولا تحليلا لأدائها المالي، ولكنه يعتبر مقياس يعُتمد عليه لبيان موثوقية المعلومات البيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية.

ثالثا: تقرير مجلس الإدارة

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن المنشأة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي، كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط المنشأة في المستقبل، ولا تخضع المعلومات الواردة به لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الاقتصادية.[2]

[1] أحمد سامح محمد رضا رياض، " دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2011، ص 57

[2] ديما رزق المحاميد، "أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 66

إن تقرير مجلس الإدارة بمفهومه هذا لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من طرف الدائنين ولا المحللين الماليين، لكنه يعد أحد المصادر المهمة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للتعرف على أنواع النشاطات بالمنشأة وطبيعة استثماراتها وأبرز ما قامت به من مشاريع إضافية وقرارات استراتيجية.

رابعا: تقارير مالية أخرى

تقوم إدارة المنشأة بإصدار العديد من التقارير المختلفة عبر فترات زمنية متفاوتة عادة ما يحددها نظام العمل داخل المنشأة، حيث تختلف هذه التقارير في شكلها ومضمونها وتوقيت إصدارها، لتتناسب في ذلك مع الهدف منها في تحقيق احتياجات مستخدميها والمستفيدين منها، ويمكن عرض بعض هذه التقارير -لا على سبيل الحصر- فيما يلي:[1]

1. تقارير تقييم الأداء

وهي التقارير التي تقيم مستوى الأداء قياسا بمعايير موضوعة مسبقا، وتهدف هذه التقارير إلى الحكم على كفاءة أو إعطاء درجات أو تقديرات تعبر عن مستوى الأداء خلال فترة التقييم، وعادة ما تكون هناك قواعد لكتابة هذا النوع من التقارير تحدد أسلوب القياس ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة، ومن أمثلتها تقارير تقييم أداء وحدات نشاط معينة أو تقييم أداء قسم أو أقسام معينة داخل المنشأة، وقد يترتب على هذه التقارير اتخاذ قرارات مهمة في حالة وجود انحرافات كبيرة، وإلا فيكتفى بالتوجيه وتصحيح بعض المسارات.

2. تقارير الدراسات

وهي التقارير التي تعرض نتائج الدراسات التي تجري داخل المنشأة أو في البيئة الخارجية، وقد يقوم بها أفراد من المنشأة أو جهات أخرى مختصة، مثل تقارير دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء خط إنتاجي جديد بمصنع أو تنويع المنتجات أو دخول أسواق جديدة أو اتباع سياسة تسويقية أو ترويجية معينة وقد يكون الهدف من الدراسة التعرف على أسباب مشكلة معينة وتحديد أنسب الحلول لها وعادة ما تتضمن مثل هذه التقارير توصيات أو اقتراحات أو تحليل لبدائل معينة، ودائما ما تتطلب اتخاذ قرار من مستوى إداري أعلى أم من جهة مسؤولة.

[1] نبيهة جابر محمد، أنواع التقارير، على الموقع: http://kenanaonline.com/users/DrNabihaGaber/posts/243272 تاريخ التصفح 2022/08/29، 2022/06/30، 09:40

3. تقارير معلومات

وهي التقارير التي تنقل معلومات عن أحداث أو مواقف معينة، وتسمى أحيانا "تقارير إخبارية"، وقد تتضمن وجهة نظر كاتب التقرير، ويركز هذا النوع من التقارير على الحقائق ومن أمثلة هذه التقارير تقرير المبيعات الشهري لفروع الشركة أو تقرير الصيانة الدورية للآلات أو تقرير الأسعار العالمية لبعض المنتجات. ونادرا ما يترتب على مثل هذه التقارير اتخاذ قرارات معينة ففي معظم الأحوال تهدف إلى الإعلام فقط إلا أنه يمكن أن تستخدم عند إجراء الدراسات أو وضع الخطط المستقبلية أو عمليات التنبؤ التي تعتمد على السلاسل الزمنية والتي تمثل أرقاما لفترات سابقة.[1]

4. تقارير الأنشطة

وهي التقارير التي تعكس الأنشطة المختلفة بالمنشأة مثل الإنتاج أو المبيعات أو المشتريات أو حركة المخزون ويطلق عليها البعض "تقارير إدارية" للتميز بينها وبين التقارير المالية الأخرى، وتتضمن معلومات تفيد في التعرف على سير العمل في الأنشطة والإدارات المختلفة وتساعد في أعمال الرقابة والتخطيط.

5. تقارير متابعة

وهي التي تكون مرتبطة بخطة موضوعة أو ببرنامج أو مشروع جاري تنفيذه، وعادة ما تتضمن عملية مقارنة بين ما هو واقع فعلا وما كان يجب أن يتم وفقا للخطة أو البرنامج الموضوع، وتوضح هذه التقارير الانحرافات وتقدم تحليلا لها بيان مسبباتها وقد يترتب على مثل هذه التقارير اتخاذ قرارات تصحيحية أو تعديل في الخطط الموضوعة أو إعادة توزيع للموارد المتاحة.[2]

هذا وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير التي ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة ببان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتُكون في مجموعها التقرير المالي للوحدة الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.[3]

[1] مساعد أحمد عبد السلام، أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 37

[2] توفيق عبد الرحمن الخيال، العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 2، السعودية، 2009، ص 193

[3] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 172

خامسا: العلاقة بين القوائم المالية

جاء في البيان رقم 5 لمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1980 "أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من البيانات المعتمدة. إن إعداد مجموعة مترابطة تماما من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات عن المنشأة والتغيرات في مركزها المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، حيث أن القوائم المالية تترابط مع بعضها لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية".[1]

يظهر من خلال عرض القوائم المالية تداخل مكوناتها بشكل يؤكد وجود ترابط وتكامل بينها، بحيث لا يمكن لأي قائمة بمفردها أن تخدم غرضا واحدا أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية، فجميع التقارير تتكامل مع بعضها لتلبية رغبات واحتياجات المستخدمين من خلال توفير المعلومات اللازمة لهم والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، وتتمثل أوجه الترابط بين القوائم المالية في النقاط التالية:[2]

1. المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي حول الهيكل التمويلي للمنشأة لا تعطى صورة كاملة عن درجة السيولة والمرونة التمويلية للمنشأة ما لم يتم استخدامها مقترنة بالمعلومات الموجودة بقائمة التدفق النقدي.

2. تقدم قائمة الدخل معلومات هامة حول القدرة الكسبية للمنشأة، فمن خلال ربط هذه المعلومات مع المعلومات الواردة بقائمة المركز المالي يمكن التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الكسبية للمنشأة.

3. تقدم قائمة التدفق النقدي معلومات حول التدفقات النقدية الحالية وتعد ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ما لم يتم اقترانها مع المعلومات الواردة بقائمة الدخل.

4. تقدم قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات مفيدة حول مصادر التغيير في عناصر المركز المالي، وتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة في حال تم اقترانها مع المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأخرى، فمقارنة توزيعات الأرباح (قائمة التغير في حقوق الملكية) مع صافي ربح الفترة (قائمة الدخل) على سبيل المثال يساعد في تقييم جودة أرباح المنشأة.

ويمكن توضيح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية من خلال الشكل الآتي:

[1] عثمان مداحي، "القوائم المالية محدداتها ومميزاتها"، أبعاد اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012، ص 226

[2] حاتم خالد عبد الكريم محمد، "قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، 2016، ص 179

الشكل رقم 04: العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

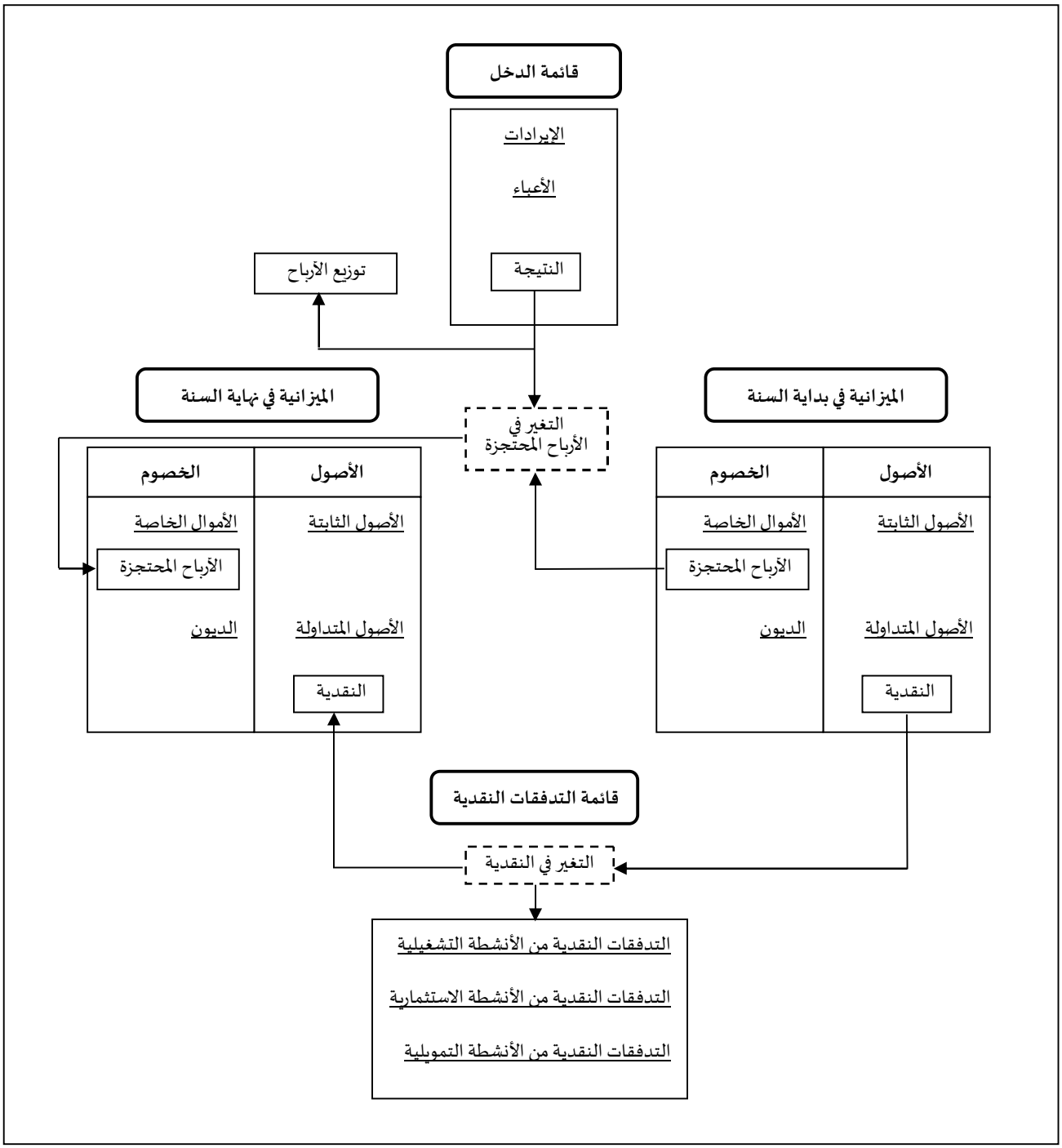

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 134

على الرغم من أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لا تغني إحداها عن الأخرى، إلا أن هناك علاقة بين القائمتين تظهر من خلال الشكل، فقائمة المركز المالي نجد فيها نتيجة الدورة (الأرباح المحتجزة في جانب الخصوم) التي تكون معطياتها بالتفصيل في قائمة الدخل من خلال مقابلة الإيرادات بالنفقات (الأعباء). ورصيد النقدية الذي يكون مفصلا في قائمة التدفقات النقدية

حسب المعطيات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. أما قائمة التغير في حقوق الملكية والتي لم تظهر في الشكل إلا أن علاقتها ظاهرة بقائمتي المركز المالي والدخل من خلال توزيع الأرباح ومدى تأثير ذلك على التغير على حقوق الملاك المبين في قائمة المركز المالي.

سادسا: الفروض والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها المنشآت، فقد جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 بالأسس العامة والشاملة لعرض القوائم المالية ومكوناتها، فكان له أهمية كبيرة في بيان طريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت.

1. الفروض المحاسبية

تمثل الفروض المحاسبية أساسا يُستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، فهي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، بحيث لا يمكن لهذه القوائم أن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفروض، ويجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربعة فروض، وهي:[1]

- فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية.
- فرض وحدة القياس النقدي.
- فرض الاستمرارية.
- فرض الدورية.

1.1 فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية

يمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية مشروعا فرديا أو شركة أشخاص أو شركة أموال أو وحدة حكومية (كالوزارات)، ويتطلب فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بالوحدة نفسها ليتم المحاسبة عنها، بمعنى أن يتم فصل أنشطة الوحدة الاقتصادية عن أنشطة ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا يصح عدم إثبات المسحوبات الشخصية لصاحب المنشأة بحجة أنه مالكها وأنه لا فرق بينهما، فالذمة المالية للمشروع مستقلة عن الذمة المالية

[1] رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 49

لصاحب المشروع. فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لتتم المساءلة وإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية.

2.1 فرض وحدة القياس النقدي

يشكل القياس عمليات الحصر للأحداث والوقائع المرتبطة بمجال المحاسبة في صورة وحدات نقدية، أي أن النقود هي أداة التعبير عن القياس المحاسبي بشكل رياضي وهو الأمر الذي يجعله أكثر قبولا.[1]

تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية كالدينار وغيره لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمنشأة، وهذا معناه أنها تثبت في الدفاتر والسجلات العمليات التي يمكن التعبير عنها وقياسها بالوحدات النقدية فقط، و هذا ما يؤخذ على فرض وحدة القياس النقدي إذ أنه لا يمكن تقييد بعض العمليات التي يصعب قياسها و ترجمتها إلى وحدات نقدية، مثل كفاءة الإدارة و ملاءمة الظروف الاقتصادية وغيرها[2]، كما يؤخذ على هذا الفرض استقرار وحدة القياس النقدي و تجاهل العوامل الاقتصادية التي تغير في القدرة الشرائية للنقود كالتضخم و ارتفاع الأسعار.

3.1 فرض الاستمرارية

يتم افتراض أن المنشاة التي تعد قوائمها المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، بحيث تعتمد المنشاة على هذا الفرض لإعداد قوائمها المالية والذي يختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفقا لمفهوم التصفية الذي يستند على عدم قدرة المنشأة على الاستمرار، ولذلك يجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار والإفصاح عن الأمور والظروف والأسباب التي تتعلق بعدم قدرتها على ذلك من خلال الملاحظات. وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرار.[3]

4.1 فرض الدورية

طبقا لما ورد في تفسير فرض الاستمرارية الذي يقضي باستمرار مزاولة المنشأة لأنشطتها، فإن الاعتبارات العملية لهذا الفرض تقتضي تقسيم حياة المشروع إلى فترات دورية لغرض إعداد التقارير المالية الدورية وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار

[1] محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة -مدخل معاصر-، المكتبة العصرية، بيروت، 2017، ص 248
[2] حسام الدين الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزء الأول، عمان، 2004، ص 26
[3] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 99

بشكل منظم وبدون تأخير، مما يجعلها قابلة للمقارنة بين الفترات المالية للمنشأة أو المنشآت الأخرى المماثلة.[1] إذ أنه ليس من المعقول في شيء الانتظار حتى نهاية عمر المشروع لتقديم معلومات غير ملائمة لمستخدميها، ولهذا كانت احتياجات مستخدمي المعلومات من أكبر الأسباب المنطقية لاتباع فرض الدورية قصد توفير تقارير مالية دورية عادة ما تكون سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو حتى شهرية لتنسجم في ذلك مع خاصية الملاءمة في تقديم المعلومات وفي الوقت المناسب.

2. المبادئ المحاسبية

هي القوانين والقواعد العامة التي لاقت قبولا عاما في الإطار النظري والتطبيق العلمي، باعتبارها مرشدا ودليلا للعمل يلجا إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبية وتقديم الحلول لها واتباع الإجراءات والسياسات المحاسبية ويُستند في صياغتها على الفروض المحاسبية السابقة الذكر.

لا تعتبر المبادئ المحاسبية قوانين رياضية ثابتة بل هي متحركة يمكن إعادة النظر فيها وتطويرها لتتماشى مع تطورات العمليات التجارية المتزايدة كمًّا ونوعا وتعقيدا يوما بعد يوم.[2] وقد اختلف علماء المحاسبة في تعداد هذه المبادئ وذهب البعض إلى حصرها في أربعة مبادئ رئيسية وهي:[3]

- مبدأ التكلفة التاريخية.
- مبدأ الاعتراف بالإيراد
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات
- مبدأ الإفصاح التام

1.2 مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية المبدأ المقبول عموما والمطبق في الحياة العملية من قبل المحاسبين والمدققين، فهم يرون أن التكلفة التاريخية تمثل عادة أفضل قياس محاسبي بحيث يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة الحقيقية. لذلك تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها (مراجعتها أو تدقيقها) وموضوعيتها، فالأسعار محددة ومعروفة عند حدوث الصفقات ومؤيدة بمستندات ووثائق.

[1] علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص 158
[2] حسام الدين الخداش وآخرون، مرجع سابق، ص 26
[3] رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص 51

إن مبدأ التكلفة التاريخية هو أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم، إذ بمقتضاه يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر التمويل وجميع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات الحادثة في القوة الشرائية للنقود.[1]

يتفق مبدأ التكلفة التاريخية مع فروض ومبادئ محاسبية أخرى، كفرض الاستمرارية وفرض وحدة القياس النقدي، وكذلك مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وغيرها، ومع ما يكتسبه المبدأ من موضوعية إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة بحيث يترتب على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية تجاهل التغيرات في قيمة الوحدات النقدية الأصلية، مما ينشأ عنه ما يعرف بأخطاء وحدة القياس، خاصة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار مما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة كل البعد عن التعبير عن القيم الجارية، الأمر الذي يفقد القوائم المالية الكثير من مصداقيتها.[2]

يعتبر فرض ثبات وحدة القياس النقدي وتجاهل تغيرات الأسعار والتضخم قيدا كبيرا على استخدام وصلاحية مبدأ التكلفة التاريخية، فالتقويم وفق التكلفة التاريخية يمكن أن ينتج أرقاما مضللة لا تصلح لاتخاذ القرارات إذا تم تجاهل تغيرات أسعار الأصول، وكذلك فإن تكاليف الأصول المقتناة في تواريخ مختلفة في ظل تغير القوة الشرائية للنقود هي تكاليف لا يمكن جمعها مع بعضها البعض وإظهارها في قائمة المركز المالي، فهي تكاليف تمثل وقائع اقتصادية في تواريخ مختلفة ولا تمثل الواقع الاقتصادي الحالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.

2.2 مبدأ الاعتراف بالإيراد

يقوم هذا المبدأ على أساس عدم الاعتراف بالإيراد وتسجيله في السجلات والدفاتر المحاسبية إلا بعد تحققه. وإنه لمن أهم الفرضيات الأساسية لقياس الدخل المحاسبي تحديد نقطة الاعتراف بالإيراد وكذلك مقابلته بمصروفات إنتاجه، بمعنى مقابلة الجهد المبذول (المصروف) بالمنفعة المحققة (الإيراد).

إن الاعتراف بالإيراد محاسبيا يفترض توافر شرطين أساسين هما الاكتساب والتحقق، ويقصد بالاكتساب اكتمال عملية توليد الإيراد أما التحقق فهو تحول الإيراد من مجرد فكرة نظرية إلى واقع، أي وجود دليل موضوعي يمكن الاعتماد عليه في تحديد وقياس مقدار الإيراد المكتسب. ولا يوجد نقطة للاعتراف بالإيراد متفق عليها بين معظم علماء المحاسبة وممارسيها سوى نقطة

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 69
[2] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 184

البيع، حيث عندها يتوافر شرطا الاكتساب وتحديد درجة أو إمكانية التحقق، أي حيث يتم إتمام عملية البيع والتسليم وإنهاء عملية التبادل وهنا يتوافر الدليل الموضوعي والفعلي للاعتراف بالإيراد.[1]

إن الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع يعتبر أمرا منطقيا، لأن المنشأة حينئذ تكون قد أكملت عملية اكتساب الإيراد ويمكن حينها قياس القيمة المحققة من السلع والخدمات المباعة بطريقة موضوعية، ويعني هذا أنه قبل نقطة البيع يمكن فقط تقدير القيمة القابلة للتحقق من بيع السلع والخدمات، وبعد نقطة البيع تبقى عملية تحصيل النقود من الزبائن وهي حدث مؤكد لتحقق الإيراد لا اختلاف فيه.

ورغم هذا الاتفاق بين علماء المحاسبة إلا أن الجدل يبقى قائما في تحديد قواعد الاعتراف بالإيراد خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي وتنوع نماذج الأعمال، فقد تكون نقطة البيع هي أساس للاعتراف بالإيراد وقد تكون هناك نقاط أخرى وذلك حسب اختلاف النشاط.

يمكن أن يتحقق الإيراد عند التحصيل النقدي، ومن المهم هنا التأكيد على استلام قيمة المبيعات نقدا، وهذا في حالة عدم التأكد من الحصول على قيمة المبيعات الآجلة، الأمر الذي يتطلب العمل على تكوين مخصص للزبائن المشكوك فيهم لتخفيف درجة المخاطرة المتعلقة بالتحصيل. كما يمكن تحقق الإيراد بعد الانتهاء من عملية الإنتاج، أي إذا كان من الممكن أن يتم الانتهاء من الإنتاج وقبل إتمام إجراءات البيع، وهذا يعتمد على:[2]

- القدرة على وضع أسعار موضوعية.
- التحقق والتأكد من وقوع عملية البيع (البيع المحقق).
- الثقة والاطمئنان بإمكانية الحصول على قيمة المبيعات.

إلا أن الحال يختلف في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من دورة محاسبية واحدة و خصوصا في الحالات التي يتحقق فيها الإيراد بالتدريج و حسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الإنجاز، كما هو الحال في عقود الإنشاء طويلة الأجل و هي العقود التي يتم تنفيذها على مدار فترات محاسبية نظرا لعدم تزامن استنفاذ نفقاته و تحقق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها، و هنا تتم المحاسبة عن عقود الإنشاء طويلة الأجل بموجب طريقتين رئيسيتين و هما طريقة العقد المنجز أو المنتهي و طريقة نسبة الإنجاز، وقد رجحت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية الطريقة الثانية و التي بموجبها يخصص إيراد العقد على الفترات المحاسبية التي

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم الحميّد، "نظرية المحاسبة"، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2009، ص 102-103
[2] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 55

تشهد تنفيذه و ذلك بنسب تتلاءم مع قيمة العمل المنجز خلال كل فترة، و على هذا الأساس يتم على مدار الفترات المحاسبية الاعتراف بجزء من نفقات العقد وإيراداته و أرباحه بموجب نسبة إتمامه و التي يتم تحديدها على أسس محاسبية متعارف عليها.[1]

3.2 مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

إن مبدأ المقابلة يقتضي بأن كافة المصروفات التي تم تحملها في توليد الإيراد يجب أن يتم مقابلتها بالإيراد الناتج فترة بفترة، فالإيراد يجب أن يتم مقابلته بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقه، وكمثال على المصروفات المرتبطة بالإيراد تكلفة البضاعة المباعة. وعادة ما يتم قياس المصروفات على مرحلتين:[2]

المرحلة الأولى: قياس تكلفة البضاعة والخدمات التي ستستهلك أو تستنفذ في توليد الإيراد.

المرحلة الثانية: تحديد الوقت الذي تساهم فيه البضاعة والخدمات في تحقيق الإيراد وعندئذ تصبح تكلفتها مصروفا.

وغالبا ما يشار للمرحلة الثانية بأنها مقابلة التكاليف بالإيراد، وتقوم على أساس الاستحقاق المحاسبي بحيث يجب الاعتراف بالمصروفات في الفترة نفسها التي يتحقق فيها الإيراد. إن مقابلة الإيرادات بالمصروفات يعتمد على واحد من المعايير التالية:

- المقابلة المباشرة للتكلفة المستهلكة مع الإيرادات، على سبيل المثال تكلفة البضاعة المباعة يتعين أن يتم مقابلتها بإيرادات البيع المرتبط بها
- المقابلة المباشرة للتكلفة المستهلكة مع الفترة، على سبيل المثال مرتب المدير الخاص بالفترة.
- تخصيص التكاليف على الفترات الزمنية المستفيدة، كأقساط الاهتلاك.
- اعتبار كافة التكاليف الأخرى مصروفات في الفترة المنفقة فيها، إلا إذا كان من الممكن التحقق أن لها إيراد مستقبلي كمصاريف الدعاية والإعلان.

يقوم النموذج المحاسبي المعاصر بتحديد الدخل على أساس مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وطبقا لهذا المبدأ تعتبر المصروفات تكاليف الحصول على الإيرادات، أي بمعنى وجود علاقة السببية بينهما، بحيث يتم كمرحلة أولى تحديد إيرادات الفترة ثم يأتي بعد ذلك تحديد مصروفاتها باعتبارها ذلك الجزء من التكاليف المستنفذة في سبيل تحقيق تلك الإيرادات، وهذا معناه مقابلة الإنجازات المحققة بالمجهودات المبذولة.

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 76
[2] أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، بدون دار نشر، الجزء الأول، القاهرة، 2005، ص 266

4.2 مبدأ الإفصاح التام

تظهر أهمية هذا المبدأ من الوظيفة الإعلامية للمحاسبة، وهو يستلزم أن تحتوي التقارير المالية على كل المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد أو اختصار غير مفيد حتى تحقق هذه التقارير الأهداف المعلقة عليها، كما يتطلب المبدأ أن تكون المعلومات متسقة فيما بينها دون تعارض وأن تكون كافية وشاملة لمجريات الأمور في المنشأة. وما يزيد من أهمية مبدأ الإفصاح هو أن الغالبية من قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات المنشأة، فهم يعتمدون إلى حد كبير في التعرف على وضعيتها من التقارير والقوائم المالية المنشورة، فضلا لما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة ناتجة عن أنها قد روجعت من قِبل شخص خارجي محايد وأظهر رأيه فيها.[1]

بعد هذا العرض للفروض والمبادئ المحاسبية فإنه تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق تام بين علماء المحاسبة وممتهنيها على عدد محدد من هذه الفروض والمبادئ، كما لا يوجد اتفاق على التفرقة بين هذه المسميات، فما يعد فرضا لدى كاتب أو مؤلف أو جهة معينة قد يعتبره آخر مبدأ أو أساسا، وهذا من أسباب الاختلاف في الواقع المعاش.

يوضح الشكل الموالي تقسيمات الفروض والمبادئ المحاسبية واستخداماتها حسب النظرية لمحاسبية والواقع المهني:

[1] محمد السيد الناغي، مرجع سابق، ص 290-291

الشكل رقم 05: الفروض والمبادئ المحاسبية

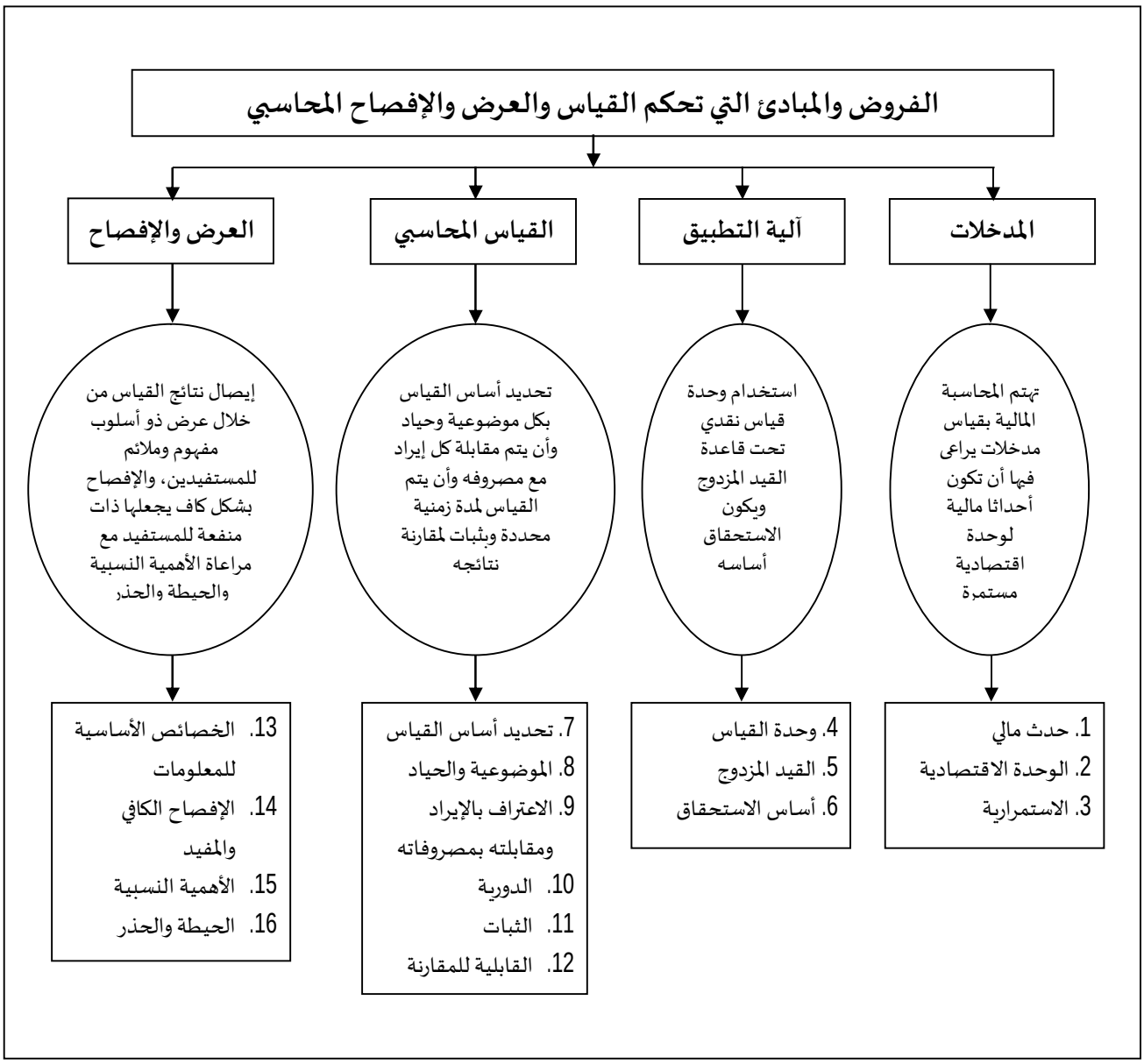

المصدر: عبد الرحمان بن إبراهيم الحميَد، مرجع سابق، ص 77، بتصرف

يظهر من خلال هذا الشكل الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم القياس والعرض والإفصاح المحاسبي، ابتداء من مدخلات المحاسبة والمتمثلة في الأحداث والبيانات المالية التي تتلاقاها الوحدة الاقتصادية المستمرة في نشاطها، وكيفية قياسها وتحديد قيمتها النقدية والاعتراف بالإيرادات ومقابلتها بمصروفاتها خلال الفترة المالية، إلى أن يتم العرض والإفصاح عن نتائج هذا القياس في شكل معلومات مالية مفهومة وملائمة يعتمد عليها مستخدميها والمستفيدين منها في اتخذ قرارات اقتصادية رشيدة.

كما يظهر من خلال الشكل أيضا مفاهيم أخرى واعتبارات ذات أهمية في إعداد التقارير والقوائم المالية وُجلها يدخل ضمن ما يعرف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي سنتطرق لها من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول المعلومات المحاسبية ومستخدميها

تعد كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالبا ما يتم استخدمها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينها من اختلافات جوهرية، فالبيانات المحاسبية هي بمثابة المواد الخام وهي تمثل مدخلات نظم المعلومات، وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات لكونها غير منتظمة، أما المعلومات المحاسبية فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي والذي سوف يذهب للبيئة المحيطة بالبيانات التي تمت معالجتها وتشغيلها للتعبير عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية والتي تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

أولا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرارات، بحيث يتم استخدامها كأساس لتقييم جودة هذه المعلومات، فهي بمثابة معايير للحكم من خلالها على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية. هذا وتحظى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأهمية كبيرة لدى لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية قصد الوقوف على مدى كفاءة وجودة تلك المعلومات وفاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات.

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في الخصائص النوعية الرئيسية وتتكون من خاصيتي الملاءمة والموثوقية، أما المجموعة الثانية فهي تتمثل في جملة من الخصائص الثانوية التي بدورها تدعم وتعزز الخصائص الرئيسية. وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

1. الخصائص النوعية الرئيسية: وتشمل الخاصيتان التاليتان:

1.1. **الملاءمة:** حتى تكون المعلومة المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتُحدث الفرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو

تعديل عملية التقييم السابقة، فالمعلومة المالية الملائمة تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما. وعليه يمكن الحكم على المعلومة المحاسبية بأنها ملائمة متى كان لها تأثير على قرارات المستخدم، وتتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:[1]

القدرة على التنبؤ (القيمة التنبؤية)

يكون للمعلومة دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة، والتنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. فبالاعتماد على نتائج الماضي والحاضر تساعد المعلومات الملائمة متخذي القرارات على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف.

القدرة على التغذية العكسية (القيمة التأكيدية)

ويقصد بالتغذية العكسية قدرة المعلومات على مساعدة مستخدميها في تقييم صحة توقعاتهم السابقة وبالتالي تقييم نتائج قراراتهم التي سبق اتخاذها بناء على هذه التوقعات. بمعني استخدام المعلومات المالية الجارية للتأكد من صحة ما تم تقديره أو التنبؤ به في الماضي، أو تصحيح التوقعات السابقة باستخدام المعلومات المالية. وقد تم تعريف هذه الصفة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنها " الصفة في المعلومات التي تمكن من إثبات أو تصحيح التوقعات الماضية"[2].

الملاءمة في التوقيت:

يقصد بالملاءمة في التوقيت توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار، فعملية اتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2017، ص07

[2] خالد جمال الجعارات، " وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 214

2.1. الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث مقومات أو خصائص فرعية:[1]

- الصدق في التعبير عن الظواهر
- إمكانية التحقق من المعلومات
- حيادية المعلومات

الصدق في التعبير عن الظواهر:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، وليس بالضرورة أن تكون المعلومات مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، بل على عكس ذلك، فقد يتطلب الصدق في التعبير عن الواقع الاقتصادي بيان التوزيعات أو المواضع الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية، وكذلك الإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية.

حيادية المعلومات:

يقصد بالحيادية هنا ألا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، كما يجب ألا تكون موجهة لتحقيق هدف أو غرض محدد، وإنما تكون موجهة للاستخدام العام. فتعتبر إدارة المنشأة متحيزة في معلوماتها الصادرة إذا قامت بتضخيم الأرباح بشكل مقصود لرفع تقييم الأداء، ويعتبر تحيزا أيضا تضليل المعلومات المحاسبية عن مصلحة الضرائب لخدمة مصالح الملاك.

إمكانية التحقق من المعلومات:

تركز خاصية القابلية للتحقق على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية، وذلك من خلال إمكانية التحقق من موضوعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، بحيث يمكن الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس تلك المعلومات، وبذلك تمثل هذه الخاصية أداة فعالة وناجحة في الحد من التحيز في القياس المحاسبي.[2]

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 201
[2] المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي " إطار مفاهيم التقرير المالي"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، ص 29

من خلال العرض السابق لخصائص المعلومات المحاسبية، يتضح أنه لابد من توافر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، ومن دونهما أو في غياب إحداهما تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها، وذلك على اعتبار أن هناك علاقة متداخلة بين الخاصيتين وتوافرهما معا، فلا يمكن تجاهل خاصية على حساب أخرى بدرجة عالية لأنهما خاصيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية، إذ أنه لا يتصور جدوى المعلومات المحاسبية لمستخدميها إلا في ضوء اتصافها بهذه الخاصيتين.

2. الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية يوجد خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية المعلومات المالية (FASB) بضرورة توفرها إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية، والتي تتمثل في الخصائص النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم بالتوازي مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

1.2. القابلية للمقارنة:

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان، بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لفترات متعددة للمنشأة نفسها كما يمكن إجراؤها لعدة منشآت مماثلة لها. فكلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة كانت أكثر فائدة لمستخدميها، مع العلم أن هذه الخاصية تتأثر بخاصية الثبات والانتظام في الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة في المنشأة، فكلما التزمت المنشأة بمبدأ الثبات كلما زادت قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وكانت الجدوى منها أكبر.[1]

يهدف إجراء المقارنات بشكل عام إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات المحاسبية حيث تهدف مقارنتها إلى إيجاد علاقة بين نوعين أو أكثر من المعلومات أو الأرقام وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية قصد اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتقييم الأداء.

2.2. خاصية الثبات:

يقصد بالثبات الاستقرار والمحافظة على الطرق والأساليب المحاسبية المتبعة من فترة إلى أخرى ما أمكن ذلك، ولا يعني هذا مطلقا أن المنشأة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، بل يمكن تغيير الطرق المحاسبية المعتمدة في الحالات التي

[1] زروق عثمان بلال ومحمد عامر العمري، " أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 27، جامعة ظفار، سلطنة عمان، 2019، ص 82

يتأكد فيها أفضلية الطرق البديلة وفي هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير ومبرر إجرائه، وذلك في القوائم المالية الخاصة التي حدث فيها التغيير.[1]

إن التقيد بمبدأ الثبات في اتباع الطرق المحاسبية يقدم معلومات ذات دلالة أفضل، وهو بذلك توجه نحو تحقيق خاصية قابلية مقارنة المعلومات مع مرور الزمن ورفع مستوى منفعة التقارير المالية بجعلها أقل عرضة للتضليل، لأن التعديلات في الطرق المحاسبية الغير المفصح عنها قد يكون الغرض منها التلاعب في محتوى التقارير المالية

يتضح من خلال التطرق لخصائص المعلومات المحاسبية أنه لا ينظر إليها بشكل منفرد -أي كل خاصية على حدا- بل يجب أن ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية، فقد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوقة ولكنها دون فائدة إذا لم يمكن فهمها من قبل المستخدمين. مما يتضح معه أيضا تكامل أدوار الجهات التي تهتم بالمعلومات المحاسبية، من منتجين لها ومدققين على صحتها ومحللين لأبعادها، وصولا إلى مستخدميها كأساس لاتخاذ قراراتهم.

وعليه يمكن القول بأن كل الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية تصب في فكرة واحدة تكمن في تطوير القيمة التي تضيفها المعلومة لمتخذي القرارات وأن تتماشى المعلومة المحاسبية مع التطورات الحاصلة في المجتمع.

ثانيا. محددات تطبيق خصائص المعلومات المحاسبية

إن استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يواجه عدة مشاكل ومحددات، منها محددان رئيسيان:[2]

1. الأهمية النسبية: تعتبر الأهمية النسبية قيدا على المعلومات المحاسبية، لأن مفهوم الأهمية النسبية يجب أن يخضع لرؤية مستخدمي المعلومات المحاسبية، فطالما أن هذه المعلومات ذات أهمية نسبية بالنسبة لهم وضمن احتياجاتهم الأساسية فلابد من تلبيتها. وفي المقابل فإنه ليس كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر.

2. التكلفة/العائد: تصنف تكلفة إصدار المعلومات المحاسبية ضمن القيود على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث يجب النظر فيما إذا كان يمكن خفض درجة إحدى الخصائص لخفض التكلفة. فالقاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وإلا فان المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 196
[2] محمد أبو القاسم زكري وسعاد عياش على معرف، "أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية"، مجلة دراسات المحاسبة، العدد الأول، جامعة سرت ليبيا، 2019، ص 343

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محدد (التكلفة/العائد) يواجه صعوبات في إمكانية قياس التكاليف والمنافع. فإذا أمكن قياس تكاليف إنتاج المعلومات، فإنه يصعب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عن هذه المنافع كميا، ويبقى هذا الأمر محل اجتهاد استنادا على القدرة التنبؤية لمنتج ومستخدم المعلومات.

فضلا عن ذلك فإن هناك بعض المشاكل والمحددات الأخرى والتي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة فيما يلي:[1]

- **التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية:** أي بين الملاءمة والموثوقية، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد تُرفض معلومة معينة أو تُقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا -أو تمثيلا-للواقع الفعلي.

- **التعارض بين الخصائص الفرعية:** كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

- **صعوبة فهم وتحليل المعلومات:** قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتقه -باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية- مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

- **صعوبة تحقق المقارنة:** يهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بمقارنة المعلومات الخاصة بمنشأة معينة مع منشآت مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الذي تنتمي إليه هذه المنشأة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المنشآت (أو المنشأة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية. وفي حالة التغيير واعتماد طرق بديلة أخرى فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير وتأثيره على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمنشأة المعنية.

[1] رضا إبراهيم صالح، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 38-39

يمكن توضيح الخصائص السالفة الذكر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

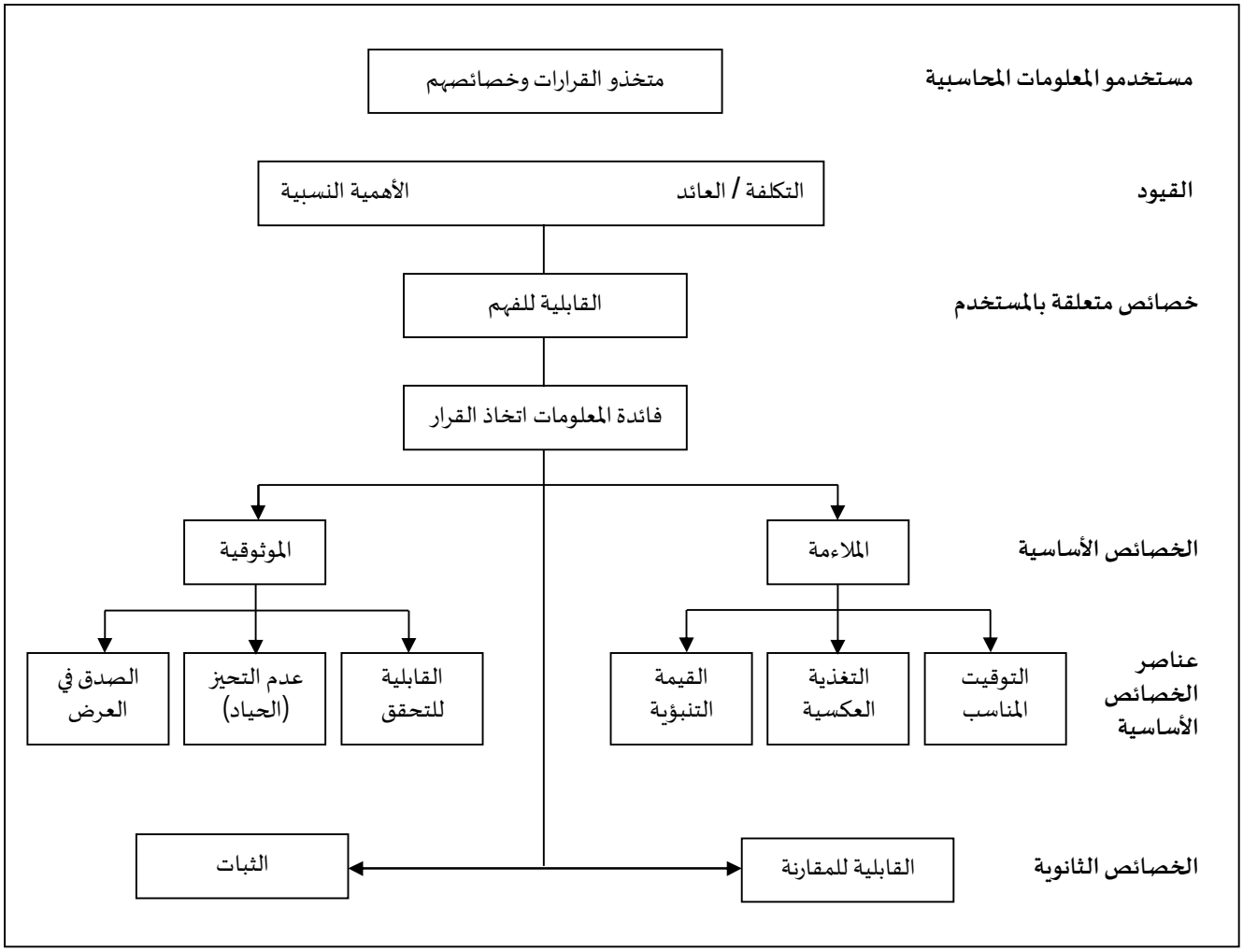

المصدر: محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 34

من خلال الشكل السابق يظهر متخذو القرارات في الأعلى (أي في قمة الشكل) وهو ما يؤكد أن مضمون التقارير المالية موجه أساسا لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات ذات فائدة لمستخدميها لابد من توفر الخصائص المتعلقة بهؤلاء المستخدمين والتي تظهر من خلال الشكل في القابلية للفهم، بحث يفترض أن مستخدمي التقارير المالية لديهم القدرة على فهم واستيعاب المعلومات المنشورة فيها.

يُظهر الشكل أيضا القيود (المحددات) على إنتاج المعلومات المحاسبية والمتمثلة في التكلفة/العائد، والأهمية النسبية، تأتي هذه القيود في موضع بين متخذي القرارات وقدرتهم على الفهم، وهذا ما يؤكد على ضرورة أن تزيد المنفعة المحصلة من الإفصاح عن

المعلومات على تكلفة إنتاجها. ومن ثم تظهر خصائص المعلومات المحاسبية بعد نفعية القرار، وفي مقدمتها خاصيتي الملائمة والموثوقية ثم الخصائص الثانوية الأخرى والتي تؤكد كلها على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

ثالثا: مستخدمو المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة.

1. إدارة المنشأة:

على الرغم من أن إدارة المنشأة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداما لها، باعتبار أن هذه التقارير المالية أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل.

2. المستثمرون الحاليون والمرتقبون:

يتطلب اتخاذ المستثمرين الحاليين والمحتملين لقرار الاستثمار في المنشأة توافر معلومات ملائمة لتقييم مدى ملائمة فرص الاستثمار من شراء للأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها أو زيادة رأس المال أو تخفيضه. ومن المعروف أن العائد الحالي والمتوقع على الاستثمار يعتبر من أهم محددات اتخاذ قرار الاستثمار، وأن هذا العائد يتأثر بدوره بمستوى أداء المنشأة حاليا ومستقبلا. يرى المستثمرون أن المعلومات التنبؤية المستمدة من القوائم المالية المستقبلية للمنشأة سوف تفيدهم في اتخاذ قرار الاستثمار فيها، وأن قيمة هذه المعلومات من وجهة نظرهم ستكون أكبر إذا تم مراجعة التنبؤات المالية المنشورة للمنشأة من قِبل مراجع مستقل ومحايد، لأن رأيه في هذا الشأن سوف يؤثر في قيمة المعلومات التي توفرها لهم التنبؤات المالية المنشورة.[1]

فضلا عن المخاطر والعوائد المحققة والمتوقعة، يدخل ضمن احتياجات المستثمرين معلومات عن توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة المنشأة على الاستمرار والمنافسة في السوق، وقرارات مجلس الإدارة وغيرها من الأمور التي يريدون أن توفرها لهم التقارير المالية.

[1] مصطفى يوسف سبسبي، "دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2011، ص 75

3. الدائنون (المقرضون) الحاليون والمرتقبون:

تُمكن المعلومات المحاسبية الدائنون من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمنشأة، والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم معها. فبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية. ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة. أما الدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل كالائتمان التجاري من جانب الموردين والقروض القصيرة الأجل من البنوك وغيرها نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الآجل.[1]

تعتبر المعلومات التي توفرها التقارير المالية ذات أهمية كبيرة لمتخذي قرارات الإقراض (الدائنون المرتقبون)، بحيث يعتبر المركز المالي للمنشأة ومدى تشبعها بالديون ومدى قدرتها على السداد من أهم العناصر التي يجب تحليلها قبل منح القروض.

4. الزبائن والموردون:

يعتبر الزبائن الدائمون ذوي أهمية بالغة للمنشأة وعامل مؤثر على نشاطها، وهم غالبا ما يرتبطون مع المنشأة بعقود طويلة الأجل نسبيا بقصد شراء منتجاتها أو خدماتها. فهم يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم قدرة لمنشأة على الاستمرار بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.[2]

أما الموردون أو الدائنون التجاريون فيهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقدير ما إذا كانت المنشأة تعتبر زبونا جيدا بالنسبة لهم قادرا على سداد ديونه، وذلك من خلال الاطلاع على مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به في المستقبل.

5. المحللون الماليون:

يقوم بعض متخذو القرارات التمويلية والاستثمارية بتوكيل المحللين الماليين بمهمة تحليل المعلومات المالية المنشورة لمختلف المنشآت لاستخلاص أهم المؤشرات والنسب المالية، وخاصة المتعلقة منها بالربحية والعائد على الاستثمار، وذلك قصد استخدامها والاستناد عليها في اتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار في المنشأة. ومن أهم المعلومات التي يحتاجها المحللون الماليون هي معلومات

[1] حامدي علي، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 93

[2] رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص 24

التنبؤات المالية المنشورة وما يرتبط بها من ملاحظات وتفصيلات قصد تحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات وتقديم النصائح والإرشادات الى مختلف الأطراف التي وكلت إليهم مهمة تحليل بيانات المنشأة.

6. العمال والنقابات العمالية:

يستخدم العمال والموظفون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح قصد الحكم على استمرارية المنشأة، بحيث أن الوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم. أما النقابات العمالية فهي تحتاج إلى معلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المنشاة لاستخدامها في الدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

7. الدوائر والسلطات الحكومية:

هناك العديد من الجهات الحكومية التي تهتم بالمعلومات المالية كوزارة المالية وغرف التجارة والصناعة، والهيئات العلمية والبحثية وغيرها. تساعد المعلومات المالية هذه الجهات في أمور الرقابة وإعداد السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار والأجور والاستثمار والصادرات والواردات وغير ذلك.

فمصالح الضرائب مثلا تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المنشأة لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المنشأة، أما السلطات القضائية فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.[1]

8. الجمهور:

وهم باقي المجتمع الذين يحتاجون إلى المعلومات التي تخص الفئات السابقة الذكر كما قد يحتاجون إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام. ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة مع المنشاة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ورد ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المنشأة برأس المال و هم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر و بالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة، و يوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية و درجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات

[1] رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص 24

مستقبلا، لأنه ليس من الممكن تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية. و عليه فإن القوائم المالية ذات الغرض العام تركز على توفير المعلومات التي تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية.[1]

يتضح من خلال التطرق لمختلف الفئات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم منها أنه يمكن تصنيف مستخدمي المعلومات إلى داخليين وخارجين، كما يمكن تصنيفهم أيضا حسب المصلحة إلى مستخدمين لهم مصالح مباشرة مع المنشأة وآخرين لهم مصالح غير مباشرة، ونضح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم 02: فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مستخدمون داخلين	مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية غير مباشرة
الفريق الإداري في المنشأة بكافة مستوياته: ● رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ● مدراء ● مشرفو الإنتاج ● موظفون وعمال	● مستثمرون حاليون ومرتقبون ● مقرضون حاليون ومرتقبون ● عمال مرتقبون ● النقابات العمالية	● دوائر الضريبة ● سلطات قضائية ● محللون ماليون ● بورصة الأوراق المالية ووسطاء ماليون ● زبائن ومستهلكون ● مخططون اقتصاديون

المصدر: رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص 25

يظهر من خلال الجدول أن مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين تربطهم مصالح مباشرة بالمنشأة وهذا أمر بديهي، كونهم من داخل المنشأة كأعضاء مجلس الإدارة ومختلف المدراء وباقي العمال، فاهتمامهم بالدرجة الأولى يكون حول مصير المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في نشاطها، وعليه يسهل عليهم الاطلاع على المعلومات المحاسبية. أما المستخدمون الخارجيون فهم فئتين، فئة تربطها مصالح مباشرة بالمنشأة كالمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وهم أصحاب القرارات المهمة والفاصلة والتي يتخذونها اعتمادا على المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها ضمن التقارير المالية الصادرة، أما الفئة الثانية فهم أصحاب المصالح الغير مباشرة مع المنشأة، كمصلحة الضرائب والسلطات القضائية وغيرهم، بحيث أن استخدامهم للمعلومات المحاسبية وقراراتهم المتخذة تقل أهمية عن قرارات أصحاب المصالح المباشرة.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 5-6

رابعا: صفات مستخدمي المعلومات المحاسبية

إن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب صانعي القرارات من حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوافر في متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية، ومن هذه الصفات ما يلي:

1. القدرة على فهم وإدراك محتوى المعلومات:

يعتبر مستوى فهم وإدراك المستخدم عاملا حاسما للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات، فلن تكون المعلومات المحاسبية رغم ملاءمتها وموثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها مفيدة بالنسبة لمستخدم لا يقدر على فهمها، فحكمها في هذا المجال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلا لأنه ليس لديه القدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد، وهذا ما يفسر لنا إظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.[1]

2. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة، وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب ومهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية (من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات وغير ذلك)، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.[2]

خامسا: تحديد واستهداف المستفيدين من المعلومات المحاسبية

لقد أصبحت وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف التقارير المالية وصار من الضروري تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وتقع على عاتق المحاسبين مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات. غير أن الواقع العملي يُظهر أن جانبا كبيرا من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف القوائم المالية ينشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمي هذه القوائم، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين.

[1] رضوان حلوه حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص 187
[2] حامدي علي، مرجع سابق، ص 92

كثر الجدل عن تحديد المستفيدين من القوائم المالية، هل هم فئة معينة أم فئات متعددة ذات رغبات واحتياجات واضحة؟ واختلفت آراء الباحثين بعد إجراء دراسات ميدانية على أسواق المال وتأثير المعلومات المحاسبية عليها، فظهرت نظريات عديدة تختلف مضامينها في تحديد واستهداف الفئة المستخدمة للقوائم المالية.[1]

1. نظرية الملكية:

يرى مؤيدو هذه النظرية أن الإفصاح يوجه بالدرجة الأولى إلى الملاك، وعليه فإن القياس والإفصاح والعرض المحاسبي يجب أن يركز على حاجات المستفيد الأساسي ألا وهو المالك الحالي والمنتظر. ولذا فإن صافي أصول الوحدة المحاسبية هو عبارة عن (الأصول - الخصوم) وعليه فإن الإفصاح يجب أن يركز على هذه لمعادلة، أي على قائمة المركز المالي أما العناصر الأخرى فهي خارج نطاق المعادلة وتمثل حقوقا للغير، والإفصاح عن تفاصيلها يأتي في مراحل أدنى.

2. نظرية الوحدة المحاسبية (وحدة المنشأة):

يفترض حسب هذه النظرية أن أصول المنشأة مملوكة لجميع مالكي مصادر تمويلها، سواء أكانوا الملاك أم غيرهم وأن (الأصول = حقوق الملكية + الخصوم)، وهذا يعني ضرورة أن يركز الإفصاح على حقوق كل الممولين وليس فقط تركيز الاهتمام على الملاك كما في نظرية الملكية، وأن الدخل هنا يشارك فيه الجميع. وبهذا فإن التركيز على الإفصاح يكون عن تفاصيل مصادر الدخل وتدفقه (قائمة الدخل)، فبدلا من التركيز على أداء المنشأة للملاك، فإن القياس والإفصاح يجب أن يركز على أداء الوحدة كاملا لجميع ملاك مصادر تمويلها.

3. نظرية حقوق الملكية الصافية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن يتم التركيز فقط على المساهمين العادين وأن يتم استثناء مالكي الأسهم الممتازة، وتكون المعادلة في هذه الحالة [صافي الأصول= الأصول – (الخصوم + حقوق الملكية ذات الامتياز)] .

4. نظرية المنشأة:

حسب هذه النظرية فإن التركيز لا يكون على حقوق الملاك أو مالكي مصادر التمويل بل يتجه لجميع أفراد المجتمع، لكون تلك المنشاة نشأت أساسا لتخدم جميع أفراد المجتمع ولذا يجب التركيز هنا ليس فقط على الملاك كما في النظرية الأولى أو مالكي مصادر التمويل كما في النظرية الثانية، بل جميع طبقات وأفراد المجتمع لكون الوحدة أو المنشأة أسست لتؤدي مهمة إعطاء

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم لحميّد، مرجع سابق، ص 119

الاقتصاد قيمة مضافة مهما كان طبيعة نشاطها، لذا فإن هذه المنشأة تهم كافة أفراد المجتمع ويجب أن تركز المحاسبة قياسا وإفصاحا آخذة هذه النظرية في الاعتبار.

يعتبر هذا التضارب في المصالح تحديا أمام صانعي المعايير بشكل عام، ويزداد تعقيدا بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا لزيادة تشعب المشكلة نظرا لطبيعة العالمية التي تسعى هذه المعايير لتحقيقها، حيث يشير إطارها المفاهيمي أن المؤسسة تعد القوائم المالية عامة من أجل إشباع احتياجات مختلفة الأطراف، ومن جهة أخرى يقر هذا الإطار بأهمية المستثمرين وأولوياتهم بالدرجة الأولى في الاستفادة من محتوى القوائم المالية وبأن هذا المحتوى سيغطي أغلب احتياجات باقي الأطراف.[1]

سادسا. طرق تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

يعتبر مستخدمو المعلومات المحاسبية نقطة البداية في تقرير وتحديد الاحتياجات من المعلومات، باعتبار أن هنالك تعددا في أصحاب المصالح المهتمين بأمر المنشأة وما تصدره من قوائم وتقارير مالية، مع اختلاف أهدافهم وتعارض دوافعهم. ومن البديهي أن يؤثر ذلك على ما يتخذونه من قرارات وما يعتمدونه من أساليب في اتخاذ هذه القرارات، مع اختلاف مقدرتهم في تفهم واستخدام المعلومات. لذا كانت هنالك ثلاث طرق بموجبها يتم تحديد احتياجات ومتطلبات المستفيدين أو المستخدمين من المعلومات المحاسبية.[2]

1. طريقة الاستفسار:

ويقصد بها سؤال صانعي القرار عن احتياجهم من المعلومات المحاسبية والمالية وذلك من خلال المقابلة الشخصية أو باستخدام قوائم الاستقصاء، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما تنقصها الفعالية الخاصة في الواقع العملي للوصول إلى قرار مالي فعال، نظرا لعدم قدرة صانعي القرار على تحديد احتياجاتهم بشكل دقيق وعدم إحاطتهم بكل جوانب الإشكال المعروض عليهم، وهو ما يؤثر سلبا على صانع القرار المالي.

2. طريقة تحليل المعلومات:

تعتمد هذه الطريقة على تحليل المعلومات الحالية ودراسة سلوك وتصرفات صانعي القرارات في استخدامهم للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تقدير وتحديد احتياجاتهم، وذلك من خلال الاستعانة بخبرة القائمين على نظام المعلومات المالي والمحاسبي. إلا أن

[1] ضيف الله محمد الهادي وآخرون، "تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019، ص 317

[2] زياد هاشم يحيى السقا وقاسم إبراهيم الحبيطي، "نظام المعلومات المحاسبية"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 56

هذه الطريقة لا تخلو من الانتقادات، فنظام المعلومات قد يستمر في إنتاج نفس المعلومات في حين أن احتياجات صانعي القرار في تغير مستمر، وهو ما يؤثر سلبا على صنع القرار.

3. طريقة تحليل القرار:

تعتمد هذه الطريقة على ضرورة معرفة وإحاطة أفراد نظام المعلومات المحاسبي على كل متطلبات عمليات صنع القرارات، وذلك لأجل تحديد المعلومات الضرورية والمهمة، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة مسايرة نظام المعلومات المحاسبي للتغيرات المستمرة لمتطلبات واحتياجات صانعي القرارات من المعلومات، ولهذا تعتبر هذه الطريقة ذات أثر إيجابي على صنع القرارات المالية.

سابعا. نماذج قياس كفاية الإفصاح المحاسبي

بعد تحديد واستهداف المستفيدين من المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم منها، صار من الضروري دراسة مدى كفاية هذه المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير المالية في تلبية متطلبات واحتياجات مستخدميها، ولهذا السبب ظهرت عدة دراسات لقياس كفاية الإفصاح المحاسبي.

اختلفت الدراسات المحاسبية المتعلقة باستخدام مؤشرات قياس كفاية الإفصاح المحاسبي باختلاف تحديد نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، فقد توجهت بعض الدراسات إلى النظر في البنود والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل إلزامي فقط، في حين تم في دراسات أخرى تحديد قائمة من البنود والعناصر الإلزامية وكذلك الاختيارية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية على حد سواء، ثم يتم قياس وتقييم كفاية الإفصاح المحاسبي لمؤسسات العينة مقارنة بهذه القائمة.[1]

ولعل أهم النماذج المستخدمة لقياس كفاية الإفصاح المحاسبي ما يلي:[2]

1. نموذج سيرف 1961

قام سيرف بتكوين مؤشر لقياس الإفصاح بالقوائم المالية حيث يتكون هذا النموذج من 31 بندا من المعلومات التي يجب أن يفصح عنها، وذلك اعتمادا على بنود تم تثبيتها من طرف أبحاث سابقة، كما تم الاعتماد من ناحية أخرى على مقابلات

[1] Alim Al Ayub Ahmed, Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant - A Study on the Listed Companies of DSE, ASA University Review, Vol. 6 No. 1, 2012, p 47

[2] طلبة أميرة، "أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 112

شخصية مع عينة من المحللين الماليين قصد تحديد الاحتياجات من المعلومات، وتم في الأخير إعطاء أوزان مختلفة لكل بند تبعا لأهميته.

2. نموذج سنجفي ودساي 1971

قام سنجفي بتطوير المؤشر الذي أقترحه سيرف، وذلك بإسقاط بعض البنود وإضافة أخرى، حيث أصبح المؤشر الجديد يتكون من 34 بندا، كما قام بتخصيص أوزان لكل بند من البنود التي يتكون منها المؤشر بناء على مقابلات شخصية مع محللين ماليين، تراوحت نسبة الأهمية ما بين 1 و4، حيث يعد الوزن 1 عديم الأهمية و4 بالغ الأهمية، وأشار سنجفي ودساي إلى أن المؤشر ما هو إلا مجرد تقريب لمفهوم الإفصاح الكافي وليس مقياس كامل الدقة.

3. نموذج داليول 1980

انتقد داليول النماذج السابقة التي اعتمدت مؤشرات لقياس الإفصاح المبني على أوزان يتم تحديدها بناء على آراء المحللين الماليين وسبب ذلك هو أن هؤلاء المحللين لا يدركون تماما الأوزان التي يحددونها لكل بند نظرا لتعددها واختلافها. هذا إلى جانب أن الدراسات السابقة افترضت ثبات الأوزان مهما كان هناك معلومات أخرى أكثر أهمية، وهو افتراض خاطئ، كما افترضت هذه الدراسات ثبات هذه الأوزان مع مرور الوقت وهو أيضا أمر غير منطقي. وحسب داليول تم اقتراح نموذج للارتباط متعدد الخطوات، بحيث أن دالة الهدف هو تحسين قدرة المحلل المالي على توقع الربح بإدخال البنود في معادلة الارتباط حتى يمكن الوصول إلى مستوى إفصاح أمثل.

4. نموذج بتربي 1984

طرح بتربي نموذجا لقياس مدى كفاية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لـ 88 شركة مساهمة أمريكية، ويختلف نموذج بتربي عن غيره من النماذج السابقة في مكونات المؤشر الذي يحتوي على 38 بند ثم اعتماها من 500 محلل مالي، مع طلب تحديد الأوزان من 0 إلى 4 حيث يمثل 0 عديم الأهمية و4 بالغ الأهمية، وتم استخدام المتوسط البسيط لمجموع الأوزان التي حددها المحللون الماليون. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج ركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة وقسم بتربي بنود الإفصاح المحاسبي إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تشتمل على البنود الموضحة في التقارير والمالية.
- المجموعة الثانية: تشتمل على تلك البنود التي يمكن الإفصاح عنها بدرجات متفاوتة.
- المجموعة الثالثة: تشتمل على بنود فرعية متفاوتة الأهمية فيما بينها.

وهو ما تميز به هذا النموذج عن غيره من النماذج الأخرى التي افترض أن البنود المفصح عنها لها نفس درجة الأهمية.

المبحث الرابع: عرض وقراءة في الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة لموضوع البحث من الأساسيات التي يُستند إليها في التعرف على المفاهيم النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة، من خلال ما توصل إليه الباحثون في دراساتهم ذات العلاقة مع الموضوع محل الدراسة، وذلك لما لهذه الدراسات من أهمية لاكتساب رؤية أوضح حول الموضوع من خلال ما قدمته من نتائج وتوصيات. تم تقسيم الدراسات السابقة حسب لغتها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، كما تم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ليتم في الأخير عرض مساهمة الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

أولا: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة العربية

1. محمد باقر كرجي، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، سنة 2017، بعنوان: **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار.**

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة ضعف التزام غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم إفصاح كاف عن تقاريرها المالية، ونقص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، كما هدفت الدراسة إلى بيان أهمية التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات وبيان التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، فضلا عن فحص تأثير ودور الإفصاح المحاسبي في القرارات الاستثمارية. تم تصميم استبيان وزع على عينة دراسة مكونة من 89 مستجيب من المساهمين والمستثمرين والوسطاء والمحاسبين القانونيين لغرض اختبار فرضيات البحث.

خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات المساهمة تعد تقاريرها المالية بشكل غير كاف وتفتقر للعديد من المعلومات والأرصدة، وهذا يؤثر بشكل كبير على متخذي قرارات الاستثمار، وأن الكثير من المعلومات الهامة لاتخاذ القرارات لا يكون مصدرها القوائم المالية فقط ولهذا فهناك حاجة ماسة لإعداد تقارير مالية مرحلية أخرى.

أوصت الدراسة بالتأكيد على مسؤولية الإدارة في الشركات المعنية بشأن تقديم المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب إلى كافة الجهات المستفيدة، ويتطلب ذلك إعادة صياغة القواعد المحاسبية المحلية أو إحلال المعايير الدولية بدلا عنها لغرض الالتزام الموحد وسهولة القياس والمقارفة وأهمية ذلك لمتخذي القرارات.

2. حنان قسوم، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، سنة 2016، بعنوان: **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق التوافق المحاسبي وتحديد الطرق المحاسبية المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية، كما ركزت الدراسة على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة موجه للمؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف والتي بلغ عددها 21 مؤسسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية. وقد أوصت الباحثة من خلال دراستها بضرورة الاطلاع المستمر على المستجدات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية وتكييف النظام المحاسبي المالي معها.

3. سعيدي عبد الحليم، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2014، بعنوان: **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العمل المحاسبي بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات، تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات، المؤسسات الوطنية، والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة، والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات. ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة استبيان، تم استخدامها مع ممثلي الإدارات المالية ورؤساء أقسام المحاسبة والمالية لعينة مكونة من 38 مؤسسة.

خلصت الدراسة إلى أن العينة من المؤسسات غير مطبقة لقواعد التقييم والإفصاح المحاسبي، خصوصا فيما يتعلق ببعض البنود لتقييم التثبيتات المادية، على الرغم من أن ما نسبته 81.93% تعد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، كما توصلت الدراسة في وقتها إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ليس بالسهولة التي يتصورها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر أكثر ملائمة حسب آراء الإطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة.

أوصت الدراسة بضرورة التواصل المستمر من قبل اللجان والهيئات المتابعة لتنفيذ النظام المحاسبي المالي المشكلة من قبل وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية، ومحاولة دراستها وتقديمها في شكل

شروحات وتفسيرات بما يتوافق ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي مع واقع المؤسسات في الجزائر. كما أوصت بالاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والعربية في تكييف وتحضير البيئة الملائمة لتطبيق النظام المحاسبي الملي.

4. صابحي نوال، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2011، بعنوان: **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات**.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على جودة المعلومات المفصح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية، وتطرقت هذه الدراسة إلى التجربة الجزائرية في إصلاح النظام المحاسبي بتبني معايير المحاسبة الدولية ومدى تأثير ذلك على جودة المعلومات المنشورة.

خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومات لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية، هذا مع تعزيز ثقة المستثمرين فيها من خلال تخفيض درجة عدم التأكد. كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيسهل من عملية الإفصاح وإجراء المقارنات وسهولة قراء وفهم القوائم المالية.

أوصت الدراسة بالالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، مع ضرورة الإفصاح عن أي معلومات ضرورية وذات أهمية نسبية لتقيل مخاطر اتخاذ القرارات، كما أوصت الدراسة بنشر المعلومات على فترات دورية قصيرة وأكدت على التقرير الشهري باعتباره الأكثر أهمية يليه التقرير الربع سنوي ثم النصف السنوي.

5. عادل نقموش، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، سنة 2010، بعنوان: **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية – حالة بورصة الجزائر-.**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى منفعة الإفصاح في القوائم المالية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في الأسواق المالية، وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة فإنه يتوجب على هذه الأخيرة إعداد هذه القوائم على أسس ومعايير دولية، وذلك بهدف الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرارات.

خلصت الدراسة إلى ضرورة إفصاح المؤسسة عن المعلومات في القوائم المالية للسنوات السابقة وذلك ليسهل على المستثمرين توقع نتائج المؤسسة للسنوات القادمة، وكذلك ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن المؤسسة وأعمالها.

أوصت الدراسة بضرورة تأسيس مكاتب متخصصة في التحليل المالي وذلك بهدف تقديم المشورة للمستثمرين، كما أوصت بإعداد تقارير مالية مرحلية لزيادة نشر المعلومات، مع تخصيص مواقع إلكترونية لتسهيل عملية وصول المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية.

6. ماهل عبد الرحيم سلمان بخات، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، سنة 2009، بعنوان: **أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، وبينت أهمية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين وغيرهم، مع إظهار العوامل والمقومات المرتبطة برفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية. اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة شمول القوائم المالية المنشورة لكافة المعلومات الضرورية لزيادة ثقة المستثمرين الحاليين، وتشجيع المستثمرين المرتقبين للدخول في مجال الاستثمار، وأهمية إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بما يحقق منفعة المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة.

أوصت الدراسة بضرورة إلزام كافة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المالية المطلوبة في الوقت المحدد، وتبني مشروع للتداول الإلكتروني بدلا من التداول اليدوي في البورصة حفظا للوقت وتوسعا في المعلومات

7. مازن أحمد عطا المنان أحمد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، سنة 2009، بعنوان: **دور الفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث تمثلت إشكالية الدراسة فيما هو الحد الأدنى من المعلومات الذي يجب توفرها لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهل تؤدي القرارات المفصح عنها بالقوائم المالية إلى ترشيد قرارات هؤلاء المستخدمين. وقد توصل الباحث إلى تأكيد صحة الفرضيات عن طريق توزيع استبيان وجمعه وتحليله.

خلصت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع وجود صعوبة في تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية بسبب التباين الوارد في احتياجات المختلفة والمتعددة. كما توصل الباحث إلى هناك تركيز كبير على القوائم المالية من طرف مستخدميها في اتخاذ القرارات.

أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وبتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتوفير الحد الأدنى من المعلومات لكل فئة من فئات مستخدمي القوائم المالية حتى تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. هذا مع ضرورة قيام الجهات المهنية والمراجع الخارجي بدور أكبر في عملية الرقابة وتطبيق متطلبات الإفصاح.

8. عثمان زياد عاشور، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، سنة 2008، بعنوان: **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01 وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في قطاع غزة، والتعرف على أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكذلك المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من الالتزام بها. تم تصميم استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة المكون من 65 مدقق حسابات.

خلصت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة تلتزم المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية بنسبة 64.70%، وعدم إثبات التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المنشورة. هذا وقد بينت الدراسة أن ضعف دور الجمعيات المهنية المحاسبية وعدم وجود قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح من أهم المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

أوصت الدراسة بضرورة التزام جميع الشركات الصناعية المساهمة بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية بشكل كامل، مع ضرورة التزام الجهات الرقابية المسؤولة بالإجراءات اللازمة لتحقيق الالتزام بالمعايير. أوصت الدراسة كذلك بتفعيل دور الجمعيات المهنية المحاسبية وزيادة عدد الدورات المتخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية.

9. عزو خليف عزيز، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، سنة 2006، بعنوان: **المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية.**

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات العرض العادل للمعلومات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، والتعرف على مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ودور معايير المحاسبة الدولية في تطويره، كما هدفت الدراسة إلى تقييم مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية.

خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المحاسبية بحسب رأي فئات عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية لدى أفراد العينة على اختلاف فئاتهم حول أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات. غير أن الدراسة أكدت وجود قصور في مقدرة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد على إظهار حقيقة الوضع المالي للمؤسسة. كما توصلت الدراسة إلى أن قدرة المعلومات المحاسبية في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية كانت بشكل نسبي وليست في المستوى المرغوب من طرف مستخدمي القوائم المالية.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في أهداف النظام المحاسبي حتى تشير وبشكل واضح إلى أن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية يعد من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام إلى تحقيقها، وأوصت الدراسة كذلك بتفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين حتى تقوم بتسهيل عملية التطبيق الفعلي للمعايير الدولية عن طريق ترجمة هذه المعايير وتقديم الشروحات والتفسيرات الضرورية لتسهيل الالتزام بها.

10. فايزة زهدي الشلتوني، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، سنة 2005، بعنوان: **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية.**

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الفلسطينية، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للبنوك الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية. ولقد تم تصميم استبيان من أجل غرض الدراسة حيث اشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك العاملة في قطاع غزة والتي عددها 09 وفروعها 56 بالإضافة إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة وعددها 07.

توصلت الدراسة إلى أنه من الأمور التي تؤثر في الإفصاح ضمن القوائم المالية للبنوك هو أن محاسبي البنوك ليس لدهم اطلاع بشكل كاف على معايير المحاسبة الدولية، كما أنه لا يتم تحديث المناهج الدراسية في الجامعات الفلسطينية بما ما يتوافق مع المناهج العالمية، وأن هناك قصور في تطوير مهارات وقدرات المحاسبين والتي يمكن تنميتها من خلال عقد المؤتمرات والندوات وهو ما يؤثر سلبا على إعداد القوائم المالية للبنوك.

أوصت الدراسة سلطة النقد الفلسطينية بالأخذ بزمام الأمور بشكل أكبر ومطالبة البنوك بتقديم إفصاح أكثر تفصيلا يستفيد منه مستخدمي القوائم المالية للبنوك الفلسطينية.

11. محمد حسين أبو نصار وعلي عبد القادر الذنيبات، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 01، سنة 2005، بعنوان: **أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية. لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وجهت إلى عينات من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين.

خلصت الدراسة إلى إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهم جدا للغالبية العظمى من البنود. كما اظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الافصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة أخذ هيئة الأوراق المالية لآراء مختلف الفئات التي تستخدم البيانات المالية المنشورة بعين الاعتبار عند تطوير أو تعديل التعليمات الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية.

12. وائل إبراهيم الراشد، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، البحرين، سنة 1999، بعنوان: **أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية، وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات اختبارية طبقت على عدد من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى أن لفئة المستثمرين اهتمام أكبر بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة والمعلومات المالية مقارنة بغيرهم من المحللين الماليين، إلا أن كلا الفئتين تؤكد على عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة، وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية وتثبيت مفاهيم المؤشرات المالية للمتعاملين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

ثانيا: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. Derya Vural, Doctoral thesis, Department of Business Studies, Uppsala University, Sweden, 2017.

Evidence on Swedish publicly listed firms' accounting disclosure practices

(دليل ممارسات الإفصاح المحاسبي للشركات السويدية المدرجة في البورصة)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير سوق رأس المال على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات السويدية المدرجة في البورصة، حيث تم الاعتماد على مؤشر إفصاح تم إنشاؤه من قبل الباحث يشتمل على قائمة من البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية للشركات السويدية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، كما تضمن المؤشر على معلومات حول الملاحظات المفصح عنها، وهيكل وإدارة الشركات وملّاكها.

تظهر نتائج الدراسة أن هيكل ملكية الشركات وعلاقاتها التعاقدية المختلفة هو المؤثر الأول والموجِه لممارسات الإفصاح، كما تشير النتائج إلى أن المستويات الأعلى من الإفصاح تقلل من عدم تناسق المعلومات بين المشاركين في سوق رأس المال وتزيد من نشاط التداول. هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مالكون مسيطرون أقل استعدادا للإفصاح.

أوصت الدراسة بضرورة فهم آليات حوكمة الشركات، ومحددات الإفصاح وإدراجها في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

2. JOSEPH H. STICE, Doctoral Thesis, UNIVERSITY OF FLORIDA, 2016,

From Data to Information (من البيانات إلى المعلومات)

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير كمية البيانات المتاحة للجمهور على تحديد الأسعار وعدم تناسق المعلومات. بحيث قام الباحث بإنشاء مقياس لتوافر بيانات الشركة، ليدرس من خلاله ثلاث نقاط وهي طلب المستثمرين للمعلومات على شبكة الإنترنت، وتحديد الأسعار، وعدم تناسق المعلومات.

خلصت الدراسة إلى أن توافر البيانات المرتفع بشكل غير طبيعي يؤثر سلبا على سرعة الحصول على المعلومات، بينما يؤثر بشكل إيجابي على عدم تناسق المعلومات، أي أن تزايد البيانات يؤدي إلى تزايد عدم تناسق المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى أن وفرة البيانات المتاحة للجمهور تشتت تفكيرهم وتصعب من تحديد أسعار الأسهم.

3. **Emmeli Runesson,** Doctoral Thesis, School of Business, Economics and Law, University of Gothenburg, Sweden,2015,

Disclosures and Judgment in Financial Reporting- Essays on Accounting Quality Under International Financial Reporting Standards

(الإفصاحات والأحكام في التقارير المالية - مقالات حول جودة المحاسبة بموجب معايير التقارير المالية الدولية)

تمثلت إشكالية الدراسة في كيفية ضمان الشفافية في التقارير المالية ومدى تمثيلها للأحداث بأمانة. وعليه فقد تطرقت هذه الدراسة إلى ثلاثة معايير محاسبية وهيIAS1 "عرض البيانات المالية"، وIAS19 "منافع الموظفين"، وIFSR9 "الأدوات المالية".

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد نقص في قابلية المقارنة بالنسبة للمعلومات المفصح عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1، في حين أن هناك تحسينات في الشفافية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 المعدل، بحيث تم الإفصاح عن بعض البنود التقديرية المتعلقة بمنافع الموظفين في صلب الميزانية العمومية والاعتراف بها رسميا بدلا من مجرد الإفصاح عنها في الملاحظات التكميلية، أما فيما يتعلق بتقدير خسائر الائتمان في البنوك، فأكدت الدراسة على ضرورة التوجه نحو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بشرط أن يكون التطبيق بجودة مناسبة.

4. **BENDRIBA PATRICK LUTIMBANYA KIYANGA,** Master Thesis, UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA,2014,

CORPORATE DISCLOSURE QUALITY – A COMPARATIVE STUDY

(جودة إفصاح الشركة - دراسة مقارنة)

سعت هذه الدراسة إلى تحديد المستوى الفعلي للإفصاح المحاسبي عن عينتين من الشركات، 23 شركة مدرجة في بورصة بوتسوانا و40 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج. توضح الدراسة كيفية المقارنة بين مستويات الإفصاح للشركات المعنية من خلال تحليل محتوى التقرير السنوي لكل شركة في العينة، وذلك بالتحقق من الإفصاح عن قائمة مختارة من البنود في التقارير المالية، ليتم تحديد مستوى الإفصاح لكل عينة من الشركات.

كشفت الدراسة أن مستوى إفصاح الشركات في عينة بوتسوانا كان منخفضا ولكنه في ازدياد. ومع ذلك، تفاوتت الزيادة في مستوى إفصاح الشركات من قطاع إلى آخر. وتشير ذات الدراسة إلى أن للشركات في عينة جوهانسبرج مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالشركات في عينة بوتسوانا.

قدمت الدراسة جملة من التوصيات كان أهمها إنشاء مؤشرات إفصاح ليتم اعتمادها من قبل الشركات، كما توصى بإجراء المزيد من الدراسات في الموضوع عبر البلاد، وتدعو الدراسة الشركات ذات المستويات المنخفضة من الإفصاح لخلق بيئة مواتية تصدر من خلالها التقارير المالية وفق المعايير الدولية.

5. ALMUTAWAA, ABDULLAH,M,A,E, Doctoral Thesis, Durham University, England,2013,

Perceptions of Corporate Annual Reports' Users toward Accounting Information and Voluntary Disclosure and its Determinants: The Case of Kuwait.

(تصورات مستخدمي التقارير السنوية للشركات تجاه المعلومات المحاسبية والإفصاح الطوعي ومحدداته: حالة الكويت)

تبحث هذه الدراسة في أربعة أبعاد مهمة لبيئة التقارير السنوية للشركات في أحد الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط بالكويت:

- تصورات المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير السنوية فيما يتعلق بممارسات الإفصاح الطوعي.
- تحديد بنود الإفصاح الطوعي التي ينظر إليها على أنها مفيدة.
- تقييم مستويات الإفصاح الطوعي وتطورها خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (2005-2008).
- مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي.

تم استخدام الاستبيان لاختبار البعدين الأولين، ويغطي أربع فئات من مستخدمي التقارير المالية، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 143 استمارة، بينما تم استخدام البيانات المجمعة يدويا من عينة بلغت 206 تقرير سنوي من شركات مختلفة لاختبار البعدين الآخرين.

خلصت الدراسة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين المشاركين على أهمية التقارير المؤقتة، وإرشادات المتخصصين كمصادر للمعلومات لإصدار الأحكام. أما فيما يتعلق بمستوى الإفصاح الطوعي، فيتفق المستقصون وبشدة على أن التقارير السنوية للشركات المدرجة تقدم معلومات غير كافية للمستخدمين، والسبب في ذلك يعود إلى الإدارات المشتركة وازدواجية المهام. ومع ذلك فإن المستوى العام للإفصاح يتحسن تدريجيا بمرور الوقت.

أوصت الدراسة بتحقيق رغبة أفراد عينة الدراسة في الحصول على مزيد من المعلومات أكثر مما توفره الشركات، لتحسين عملية صنع القرارات، كما أوصت بضرورة تطوير بنية تحتية متطورة لسوق رأس المال للمساعدة في تعزيز الثقة بها وحماية المشاركين فيها.

6. **Holger Daske & Günther Gebhardt,** Accounting Foundation, University of Sydney, vol 42, 2006,

International financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتصورات الخبراء لجودة الإفصاح)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة المعلومات المالية للمؤسسات النمساوية والألمانية والسويسرية، والتي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). اعتمدت الدراسة على درجة الإفصاح المتاح من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية السنوية للمؤسسات المعنية من طرف مجموعة من الخبراء المحاسبين.

خلصت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح قد زادت بشكل كبير إثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الدول الأوروبية الثلاثة. وهذه النتيجة لا تنطبق فقط على المؤسسات التي تبنت طواعية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإنما اشتملت كذلك المؤسسات التي اعتمدت هذه المعايير بشكل إلزامي استجابة لمتطلبات سوق الأوراق المالية. وقد أوصت الدراسة بتكثيف الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

7. **Glaum Martin and Street Donna,** Journal of International Financial Management and Accounting, 2003,

Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS Versus Us Gaap (الالتزام بمتطلبات الإفصاح في السوق المالية الجديدة الألمانية)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بكل من معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما GAAP للشركات المدرجة في السوق المالية الألمانية الجديدة، استنادا على عينة مكونة من 100 شركة تطبق معايير المحاسبة الدولية و100 شركة أخرى تطبق معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما وذلك من خلال القوائم المالية لسنة 2000.

خلصت الدراسة إلى أن مستوى التزام الشركات بمعايير المحاسبة الدولة كان أقل بكثير إذا ما قورن بمستوى التزام الشركات بمتطلبات إفصاح معايير المحاسبة الأمريكية، وقدمت هذه الدراسة دليلا على انتشار معايير المحاسبة الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت أن الشركات التي تخضع للتدقيق من قبل مكاتب المراجعة الكبرى هي الأكثر التزاما بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي من غيرها.

أوصت الدراسة بضرورة وجود إشراف فعال من قبل الهيئات المعنية في سوق رأس المال الألماني.

8. Yuan Ding, Advances in International Accounting, Volume 15, 2002,

International differences in disclosure adequacy: Empirical evidence from annual reports of French and Chinese listed firms

(الاختلافات الدولية في كفاية الإفصاح- دليل تجريبي من التقارير السنوية للشركات الفرنسية والصينية المدرجة)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاية الإفصاح عن المعلومات من قبل الشركة في تقريرها السنوي في ظل الظروف المحلية، وذلك من خلال مقارنة التقارير السنوية للشركات الكبيرة المساهمة الفرنسية والصينية.

بينت الدراسة بأن التقارير السنوية للشركات الفرنسية كانت أكثر سهولة في الاستخدام وهي ذات مستوى من الإفصاح أكبر من حيث حجم المعلومات الواردة فيها، بينما التقارير السنوية الصينية تميل إلى أن تكون أكثر تجانسا من حيث الحجم والمحتوى، وتركز بشكل كبير على الكشف عن الاتجاهات والآفاق المستقبلية. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح في كلا البلدين يتلاءم مع الاختلافات الاقتصادية والثقافية لكلا البلدين، وأن الخصائص الاقتصادية والثقافية لها دور كبير في تحديد ماهية الإفصاح الملائم.

9. Anders H Adrem, Doctoral thesis, Department of Business Administration, Lund University, Sweden, 1999,

Essays on Disclosure Practices in Sweden - Causes and Effects

(مقالات عن ممارسات الإفصاح في السويد - الأسباب والمؤثرات)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أسباب وآثار ممارسات الإفصاح في الشركات، تتكون الأطروحة من أربع مقالات مستقلة ولكنها ذات صلة. يهدف المقال الأول إلى شرح سبب امتلاك بعض الشركات لاستراتيجية إفصاح استباقية بينما يكرس البعض الآخر جهدا أقل للإفصاح. تم جمع المعلومات حول استراتيجيات الإفصاح للشركات السويدية عن طريق الاستبيان. يبحث المقال الثاني في تأثير استراتيجيتين متميزتين للإفصاح، وهما استباقية وتفاعلية الإفصاح في التقارير السنوية الطوعية من قبل الشركات السويدية الصغيرة المدرجة في البورصة. يدرس المقال الثالث ما إذا كانت ضغوط سوق رأس المال الدولي تؤثر على قرارات الإفصاح الطوعي التي تتخذها شركات التصنيع المتعددة الجنسيات السويدية في تقريرها المالية السنوية، وكيف يكون هذا التأثير. يدرس المقال الرابع تأثير استراتيجية الإفصاح على قرارات المحللين ومتابعتهم لتوقعات أرباح الشركات.

أظهرت نتائج المقال الأول أن احتمالية ادعاء الشركة أن لديها استراتيجية إفصاح استباقية تزداد مع زيادة الحجم وتشتت الملكية والإدراج الرسمي في بورصة ستوكهولم، ولكنها تتناقص مع الانتماء لقطاع الخدمات والتجزئة، وقد أسفر تحليل تقييمات المحللين عن نتائج مماثلة. وبشكل عام، يتم تفسير النتائج على أنها تشير إلى أن المعلومات غير المتماثلة وتكاليف الوكالة بالإضافة إلى ضغوط سوق رأس المال تحدد وتشرح إلى حد كبير اختيار الشركة لاستراتيجية الإفصاح. تكشف نتائج المقال الثاني أن

استراتيجية الإفصاح الاستباقية، مقارنة باستراتيجية الإفصاح التفاعلي، لها تأثير أساسي على المعلومات الاستراتيجية وعلى معلومات أسعار الأسهم، وتأثير ثانوي على المعلومات المالية. ولكن لا يوجد تأثير على المعلومات الاجتماعية. أما المقال الثالث فقد توصل إلى أن ضغوط أسواق رأس المال الدولية تؤثر بشكل كبير على مدى الإفصاح عن التقرير السنوي. وأخيرا أظهرت نتائج المقال الرابع أن الشركات التي لديها إستراتيجية إفصاح أكثر نشاطا وإفادة بالمعلومات تتبعها مجموعة أكبر من المحللين، ولديها تشتت أقل في التوقعات، ولا يوجد دليل تجريبي على التفاؤل المنتظم أو التشاؤم في توقعات المحللين، ولكن هناك ميل بين المحللين للمبالغة في رد الفعل تجاه المعلومات من الشركات التي لديها استراتيجية إفصاح أكثر نشاطا وإفادة.

ثالثا: مساهمة الدراسة

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يتضح بأنها اتفقت في نتائجها على أهمية الإفصاح لمحاسبي وأثره الإيجابي على التقارير المالية كأساس لاتخاذ القرارات، وقد ركزت معظم الدراسات السابقة المذكورة على قرارات الاستثمار أي فئة المستثمرين، وهنا تكمن مساهمة هذه الدراسة من حيث معالجتها لإشكالية مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي لمتطلبات مستخدمي التقارير المالية على تعدد فئاتهم بما فيهم فئة المستثمرين، هذا مع اتخاذ الدراسة لبورصة الجزائر كميدان لجانبها العملي وبعينة دراسة وظروف تختلف عن الدراسات السابقة من حيث فترة الدراسة و أهدافها.

خلاصة الفصل الأول:

صارت قضية الحصول على المعلومات من القضايا الجوهرية في الفكر المحاسبي، إذ لا سبيل إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة دون توافر معلومات ملائمة وموثوقة، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال هذه المعلومات ونتائج الأعمال لمستخدميها، قصد دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة منها بمجالي الاستثمار والتمويل، ذلك مع تخفيض المخاطر وحالات عدم التأكد، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة. وعلى الرغم من الاختلاف الوارد بين المهنيين والأكاديميين حول مفهوم الإفصاح ومقدار المعلومات المفصح عنها، إلا أن هناك اتفاقا على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ضمن القوائم والتقارير المالية، باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات الذي يلجأ إليه ويعتمد عليه متخذو القرارات والمستفيدون من المعلومات، سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها.

تتمتع التقارير المالية بأهمية بالغة من خلال توفيرها للمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنشأة، حيث تُظهر الحالة العامة للمنشأة من مختلف جوانبها، ويزيد من أهميتها ومصداقيتها كونها تُعد وفقا لفروض ومبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها دوليا، بهدف تقديم وعرض ما تتضمنه من معلومات وفق صفات وخصائص نوعية ترقى بها إلى الجودة المطلوبة، وتلبي الاحتياجات الضرورية لمستخدميها من خلال إفصاح مناسب وبكل دقة وموضوعية مع مراعاة الأهمية النسبية للمعلومات.

يختلف استخدام التقارير المالية باختلاف احتياجات مستخدميها، ونظرا لتعدد وتنوع متطلبات هؤلاء المستخدمين واحتياجاتهم للمعلومات كان من الضروري البحث عن الاحتياجات المشتركة لهم وإعداد تقارير مالية ذات الغرض العام، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن إرضاء كل المستخدمين، حيث يوجد تفاوت في كمية المعلومات التي يحصل عليها كل منهم وذلك حسب الأولوية وأهمية المعلومات المفصح عنها لهم ضمن التقارير المالية. ومع هذا، فإنه لا بد من تجنب التحيز المطلق لفئات محددة من المستخدمين، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا والقبول، من خلال قيام الجهات والهيئات المكلفة بإعداد معايير المحاسبة بإصدار معايير تخدم مصالح المستخدمين والإفصاح عن معلومات محاسبية تلبي احتياجاتهم وفقا لخصائص نوعية محددة.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد

يحظى الجانب الميداني في البحث العلمي بأهمية كبيرة، من خلال مساهمته في إتمام البحوث العلمية من تأكيد أو نفي للفرضيات والتوصل إلى النتائج المرجوة من مختلف الدراسات. فبعد الانتهاء من عرض الأدبيات النظرية لهذه الدراسة، والتي تمحورت حول المفاهيم الأساسيات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والتقارير المالية وما تقدمه من معلومات لمختلف الفئات ذات العلاقة، وسعيا للتّحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة هذا البحث، تم تخصيص هذا الفصل للقيام بدراسة ميدانية في سوق الأوراق المالية بالجزائر.

وقصد التعرف على سوق الأوراق المالية بالجزائر، والوقوف على أهمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمؤسسات المدرجة بها، ومدى كفاية هذه المعلومات في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

المبحث الأول: التعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر

ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، واستكمالا لمتطلبات اقتصاد السوق، فقد تم إنشاء سوقا للأوراق المالية بالجزائر أو ما يصطلح عليه ببورصة الجزائر، والتي إن عرفت عند بعض المهتمين وذوي العلاقة بها، فإنها ما زالت حديثة العهد وغير معروفة عند البعض الآخر.

أولا. نشأة سوق الأوراق المالية بالجزائر

إن فكرة إنشاء بورصة الجزائر للأوراق المالية تندرج في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبالضبط في سنة 1988، وذلك في عدة قوانين اقتصادية ومالية تمثلت في القانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا القانون رقم 88-03 والخاص بإنشاء صناديق المساهمة، حيث تم تقسيم رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية إلى عدد من الأسهم، ووزعت ما بين صناديق المساهمة وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم.[1]

شُرع فعليا في إنشاء سوق الأوراق المالية بالجزائر في بداية التسعينات من القرن العشرين، وقد مر ذلك بمجموعة من المراحل، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. المرحلة التقريبية 1990-1992

بتاريخ 09 نوفمبر 1990 اتخذت الحكومة قرار إنشاء هيئة مؤهلة وهي الجمعية العامة لصناديق المساهمة الثمانية الناشئة بموجب القانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، أعطى لهذه الهيئة تسمية مؤقتة "شركة القيم المنقولة" وذلك تحت صيغة شركة أسهم ذات رأس مال قدر بمبلغ 320 000.00 دج، يدير هذه الشركة مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة. وذلك دون التصريح بكلمة البورصة، لأن في تلك الفترة لم يكن هناك أي نص قانوني ينظم نشاط البورصة، وقد نصت القوانين الأساسية لهذه الشركة بأن هدفها الرئيسي يتمثل في وضع تنظيم يسمح بتشغيل سوق المفاوضات على القيم المنقولة في أفضل الشروط. لكن بقيت هذه الشركة دون تشغيل وتأخرت في الإطلاق بالنظر إلى العوائق التنظيمية وضآلة رأس مالها، وكذا المشاكل الأخرى المرتبطة بضبط مهامها. ورغبة في رفع العقبات تم في شهر فيفري 1992 اتخاذ قرار برفع رأس مالها ليصل إلى مبلغ 932 000.00 دج وكذا تعديل قوانينها الأساسية، وعلى الخصوص البنود المتعلقة بتسميتها

[1] شمعون شمعون، البورصة: بورصة الجزائر، دار الأطلس للنشر، الجزائر، 1999، ص 79

وموضوعها من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفتها بورصة للقيم المنقولة، ومن ذلك أخذت هذه الشركة رسميا اسم بورصة القيم المنقولة، ولقد تم تحضير هذه البورصة لأن تكون جاهزة للتشغيل على المستوى المادي في أواخر سنة 1992.[1]

2. المرحلة الابتدائية 1993-1996

مرت المرحلة الأولى ولم ينطلق عمل بورصة القيم المنقولة بالجزائر بسبب جملة من الصعوبات وغياب القوانين الخاصة بها، وعليه تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المنقولة بالجزائر سنة 1993 بمقتضى المراسيم التالية:

المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتمم والمعدل للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الذي يسمح بتداول الأوراق المالية، كما تضمن تعريف القيم المنقولة المصدرة من مؤسسات المساهمة المدرجة في البورصة.[2]

المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، حيث أقر هذا المرسوم إنشاء بورصة القيم المنقولة مقرها الجزائر العاصمة، واعتبرها إطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام وشركات المساهمة.[3]

المرسوم التنفيذي رقم 94-175 المؤرخ في 13 جوان 1994 الذي حدد فئات الأشخاص المعنوية التي يمكن أن تعتمدها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بصفة انتقالية كوسطاء في عمليات البورصة، وتتثمل هذه الفئات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين المستقرة قانونا في الجزائر وكذا صناديق المساهمة.[4] وفي سنة 1995 تم حل صناديق المساهمة ليتم تعويضها بالشركات القابضة.

3. مرحلة الانطلاق الفعلية 1996

مع نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لافتتاح بورصة القيم المنقولة، حيث تم تحديد الهياكل التنظيمية المكونة لها واختيار الوسطاء، كما تم إصدار أول ورقة مالية في نهاية سنة 1997 والمتمثلة في القرض السندي لشركة سوناطراك، لتقوم بعد ذلك ثلاث شركات بالإصدار الفعلي للأوراق المالية بغرض الرفع من رأسمالها. كانت أول جلسة في

[1] براهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017، ص 206

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 1993، ص 37

[3] المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 1993، ص 04

[4] المرسوم التنفيذي رقم 94-176 المؤرخ في 13 جوان 1994، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، 1994، ص 10

شهر سبتمبر 1999 أين تم تسعير سهم رياض سطيف، وبعد أسبوع تم تسعير أسهم صيدال، أما سهم الأوراسي فتم تسعيره في أواخر شهر نوفمبر من نفس السنة.[1]

ثانيا. الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالجزائر

لقد حدد المشرع الجزائري بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، حدد ثلاث هيئات تقوم بتنظيم سوق أوراق المالية بالجزائر، وهي:

1. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها هي سلطة ضبط مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعَدل والمتَمم بالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003. تتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على حماية المستثمرين في القيم المنقولة وضمان حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها. تتكون لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من رئيس وستة أعضاء، يعين الرئيس بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع سنوات، ويعين الأعضاء بحسب كفاءاتهم في مجال المالية والبورصة لمدة أربع سنوات كذلك.[2] تتكون تشكيلة الأعضاء وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم وتبعا للتوزيع التالي:[3]

- قاضي يقترحه وزير العدل.
- عضو يقترحه وزير المكلف بالمالية.
- أستاذ جامعي يقترحه الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر.
- عضو مختار من بين المسيرين للأشخاص المعنويين المصدرين للقيم المنقولة.
- عضو يقترحه المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

[1] نوين بومدين، صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 156

[2] متوفر على الموقع: https://www.cosob.org/ar/missions/، تاريخ التصفح 2022/09/29، 16:20

[3] المادة 13 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2003، ص23

زود المشرع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لتمكينها من القيام بمهامها بسلطة تنظيمية وسلطة اعتماد وتأهيل وسلطة مراقبة وتحقيق، بحيث تقوم السلطة التنظيمية بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية، وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها بما يأتي:

- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات – حافظي السندات.
- واجبات الإعلام المفروضة على الشركات عند إصدار قيم منقولة من خلال الطلب العلني على الادخار أو القبول في البورصة أو العروض العمومية.
- تسيير حافظة القيم المنقولة.
- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية والتسليم في مجال السندات.
- شروط التداول والمقاصة في مجال القيم المنقولة المسجلة في البورصة.

في حين تقوم سلطة الاعتماد والتأهيل باعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وشركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف المشترك، كما تقوم بتأهيل ماسكي الحسابات – حافظي السندات. أما سلطة المراقبة والتحقيقفتمكِ ن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة التأكد من حسن سير السوق، واحترام المتدخلين فيها للأحكام القانونية والتنظيمية، وكذلك امتثال الشركات التي تلجأ إلى الطلب العلني على الادخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها.[1]

2. شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV)

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم في 27 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 485200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 وتحقق إنجازها في 25 ماي 1997، تمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها. تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بتنفيذ مجموعة من المهام تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، بحيث تتمثل هذه المهام فيما يلي:[2]

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة.
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير.

[1] متوفر على الموقع: https://www.cosob.org/ar/missions/، تاريخ التصفح 2022/09/29، 16:35
[2] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141، تاريخ التصفح 2022/09/29، 16:44

- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

3. المؤتمن المركزي على السندات

هو عبارة عن شركة ذات أسهم تأسست بموجب القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدِل والمتمِم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، يخضع وضع القانون الأساسي وتعديلاته وكذا تعيين المدير العام والمسيرين الرئيسيين للمؤتمن المركزي على السندات إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية، بعد أخذ رأي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، قدر رأسماله 65 مليون دينار من مساهمات مؤسسيه وهم (صيدال، الأوراسي، الرياض-سطيف BEA, CPA, BNA, BADR, CNEP,). تتمثل مهام المؤتمن المركزي على السندات فيما يلي:[1]

- حفظ السندات التي تمكن من فتح حسابات باسم المتدخلين المعتمدين.
- متابعة حركة السندات من خلال التنقل من حساب إلى حساب آخر.
- إدارة السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها.
- الترقيم القانوني للسندات.
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

ثالثا. الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين، تتكون هذه الأخيرة (سوق سندات الدين) من سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. أما سوق سندات رأس المال فهي الأخرى تتكون من سوقين، السوق الرئيسية، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إنشاؤها سنة 2012، توفر هذه السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقها مصدرا بديلا للحصول على رؤوس أموال مما يتيح لها فرصة ممتازة للنمو من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم. تضم هذه السوق حاليا شركة واحدة وهي AOM Invest.[2]

[1] المادة 11 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2003، ص22

[2] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145, consulté le 29/09/2022، تاريخ التصفح 2022/09/29، 18:10

الشكل رقم 07: التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة

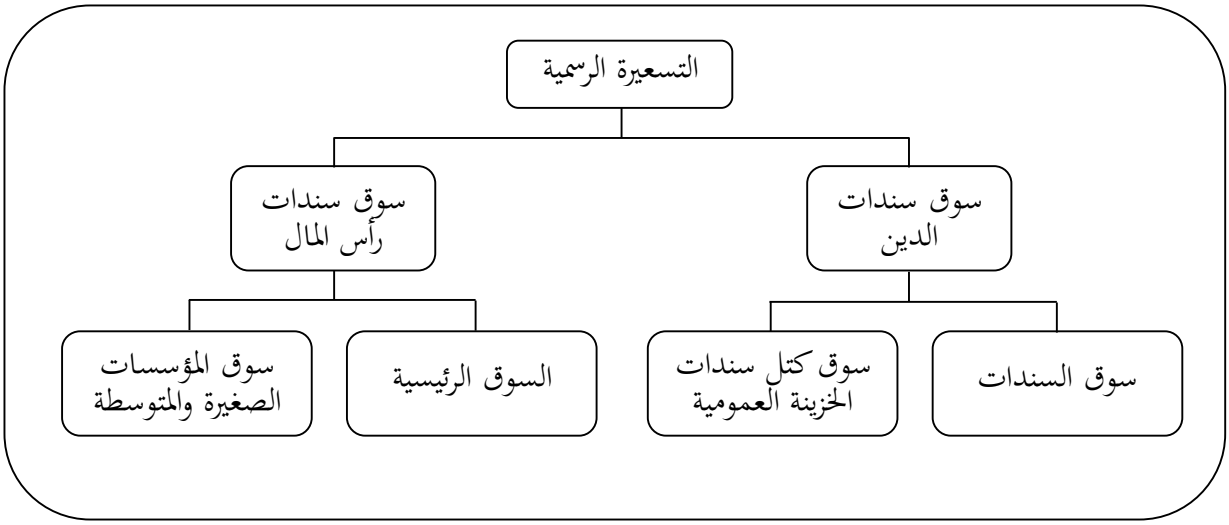

المصدر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145

شركة أوام انفست (AOM Invest):

هي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية، كما تشارك مع المراكز الدولية الأخرى للتنمية في تطوير الدراسات لبناء الوجهات السياحية بامتياز لتطوير قطاع السياحة في الجزائر. أنشئت هذه الشركة في عام 2011 للمشاركة في تطوير قطاع السياحة، وفي عام 2013 تم فتح رأس مالها في صندوق ولاية معسكر التي يديرها البنك الوطني الجزائري لتنفيذ أول مشروع لها.[1]

بتاريخ 10 أكتوبر 2018 منحت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تأشيرتها للمذكرة الإعلامية الخاصة بعملية الادراج في البورصة – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة- لشركة أوام أنفست (ش ذ أ) التي يقع مقرها الاجتماعي في بلدية بوحنيفية ولاية معسكر، وفيما يلي الخصائص الأساسية لهذه العملية:[2]

[1] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_pme&id_soc=AOM، تاريخ التصفح 2022/09/29، 18:38
[2] متوفر على الموقع: https://www.cosob.org/ar/visa-aom-invest-spa/، تاريخ التصفح 2022/09/29، 18:45

الجدول رقم 03: مواصفات شركة AOM Invest

الاسم	أوام انفست
قيمة رأس المال الاجتماعي	115 930 000.00 دج
عدد الأسهم المكونة لرأس المال الاجتماعي	1 159 300 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف المستثمرين المؤسساتيين	520 000 سهم
القيمة الاسمية للسهم	100.00 دج
السعر المحدد للدخول	297.00 دج
نوع الأسهم	أسهم عادية
شكل الأسهم	مسجلة في الحساب لحاملها معرفة أو إسمية

المصدر: https://www.cosob.org/ar/visa-aom-invest-spa/

أما السوق الرئيسية فهي موجهة للشركات الكبرى، ويوجد بها حاليا أربع شركات مدرجة وهي:

1. مجمع صيدال

تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي، أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري. وفي إطار مهامها الإنتاجية وفي أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها الإنتاجي يسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982.كانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمواد الشبيهة والتفاعلية، وهدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنتظم. ثم إن هذه الشركة غيرت اسمها في سنة 1985 لتصبح صيدال. وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989 صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الإدارة، واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم.[1]

حاليا صيدال شركة ذات أسهم برأسمال 2 500 000 000.00 دج. تم إدراج رأسمالها في البورصة سنة 1999، 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة و20 % المتبقية ملك للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص. يمتلك مجمع صيدال حاليا ثمانية مواقع إنتاج يبلغ متوسط الإنتاج السنوي لهذه المصانع 140 مليون وحدة بيع، ومن بين هذه المصانع تم استلام ثلاث وحدات متخصصة في إطار مخطط تطوير المجمع تم بناؤها وفقا لمعايير الصناعة الدوائية الدولية.[2]

[1] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28، تاريخ التصفح 2022/10/01، 09:30
[2] متوفر على الموقع: https://www.saidalgroup.dz/ar/، تاريخ التصفح 2022/10/01، 09:30

الجدول رقم 04: مواصفات مجمع صيدال

الاسم	المجمع الصناعي صيدال
المنشئ	القابضة العامة للكيمياء والصيدلة
رأس المال الاجتماعي	2 500 000 000.00 دج أو ما يعادل 10 000 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دج
الكمية المعروضة	2 000 000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال الاجتماعي
سعر العرض	800.00 دج
فترة العرض	من 15 فيفري إلى 15 مارس 1999
الوسيط في عمليات البورصة المرافق	المؤسسة المالية العامة Sogefi
تاريخ أول تسعيرة	سبتمبر 1999

المصدر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28

2. مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي

تم افتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 05 نجوم بتاريخ 02 ماي 1975، وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة التي قامت على تسييرها من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى سنة 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى سنة 1979، وأخيرا من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى سنة 1983. وفي السنة نفسها وضمن إطار عملية إعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة اشتراكية وأنشئت مؤسسة التسيير الفندقي (EGH) من خلا المرسوم رقم 83-226 المؤرخ في 02 أفريل 1983. في 12 فيفري 1991 عدّل الفندق من وضعه القانوني وأصبح مؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار جزائري، وصار اسمه الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي". وفي سنة 1995 ُوضع الفندق تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب القانون 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، وأصبحت المساهم الوحيد فيه. ومع توجهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة، من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، تم اختيار مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فيفري 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20٪ من رأس مالها للاكتتاب العام. وفي شهر ماي 1999 فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع، ومثّل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري، أو ما يعادل

20٪ من رأس المال الاجتماعي. في 14 فيفري 2000 وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية.[1]

الجدول رقم 05: مواصفات مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي

الاسم	مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي
المنشئ	المؤسسة القابضة العامة للخدمات
رأس المال الاجتماعي	1 500 000 000.00 دج أو ما يعادل 6 000 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دج
الكمية المعروضة	1 200 000 سهم ما يعادل 20٪ من رأس المال الاجتماعي
سعر العرض	400.00 دج
فترة العرض	من 15 جوان إلى 15 جويلية 1999
الوسيط في عمليات البورصة المرافق	الراشد المالي
تاريخ أول تسعيرة	14 فيفري 2000

المصدر: التقرير السنوي، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجزائر، 2010، ص 35

3. أليانس للتأمينات

أليانس للتأمينات هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين، وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال سنة 2009. وفي سنة 2010 بلغ رأسمالها 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للادخار ومكنّت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 10/30/ 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين. في نوفمبر 2010 شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب وانصبّ مبلغ العرض على 31٪ من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار جزائري مقسمة إلى 1 804 511 سهم. في مارس 2011 بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 07 مارس 2011.[2]

[1] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26، تاريخ التصفح 2022/10/01، 09:47
[2] متوفر على الموقع: https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=23، تاريخ التصفح 2022/10/01، 09:55

الجدول رقم 06: مواصفات مؤسسة أليانس للتأمينات

الاسم	أليانس للتأمينات
رأس المال الاجتماعي	180.00 714 205 2 دج، أو ما يعادل 511 804 5 سهم بقيمة اسمية قدرها 380 دج
الكمية المعروضة	511 804 1 سهم ما يعادل 31٪ من رأس المال الاجتماعي
سعر العرض	830.00 دج
فترة العرض	من 02 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2010
الوسيط في عمليات البورصة المرافق	القرض الشعبي الجزائري
تاريخ أول تسعيرة	07 مارس 2011

المصدر: التقرير السنوي، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجزائر، 2010، ص 28

4. مؤسسة بيوفارم

هي مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينيات ولديها اليوم وحدة إنتاج تلبي المعايير الدولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والصيدليات. بدأت بيوفارم من خلال تكييف هيكلها التنظيمي تدريجيا كمجموعة من خلال أداء مهامها المختلفة المتمثلة فيما يلي:[1]

- إنتاج الأدوية من خلال BIOPHARM، والتي تظل النواة المركزية للمجموعة.
- توزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة من خلال BIOPHARM DISTRIBUTION.
- التوزيع على الصيدليات من خلال BIOPURE.
- الترويج الطبي والمعلومات من خلال HHI.

نجحت شركة بيوفارم بعد حصولها على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 02 ديسمبر 2015 في تلبية شروط القبول في البورصة، وفي 20 أبريل 2016 قامت المؤسسة بفتح رأسمالها عن طريق العرض العلني للادخار، وانصب مبلغ العرض على نسبة 20% من رأس المال الاجتماعي.[2]

[1] متوفر على الموقع: https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/notre-organisation، تاريخ التصفح 2022/10/01، 10:15

[2] Rapport annuel, COSOB, Alger, 2016, P 18

الجدول رقم 07: مواصفات مؤسسة بيوفارم

الاسم	بيوفارم
رأس المال الاجتماعي	5 104 375 000.00 دج، ما يعادل 25 521 875 سهم بقيمة اسمية قدرها 200 دج
الكمية المعروضة	5 104 375 سهم ما يعادل 20٪ من رأس المال الاجتماعي
سعر العرض	1225.00 دج
فترة العرض	من 13 مارس إلى 07 أفريل 2016
تاريخ أول تسعيرة	20 أفريل 2016

Source: Rapport annuel, COSOB, Alger, 2015, P 54.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، تم إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات الميدانية لفئات عينة الدراسة، ثم معالجتها وفقا لجملة من الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى نتائج نهائية أكثر واقعية ومصداقية.

أولا. مجتمع الدراسة الميدانية

تبعا لموضوع هذه الدراسة، فإن مجتمع الدراسة الميدانية يعتبر واسعا جدا، كونه يشتمل على فئات متعددة من مستخدمي القوائم المالية، والتي يصعب تحديد حجم كل منها بدقة، كما يستحيل الوصول إلى كل هذه الفئات نظرا لكثرتها وتشتتها عبر أنحاء مختلفة من الوطن. لهذا كان من الناحية الميدانية أن يتكون مجتمع الدراسة من خمس فئات هي الأقرب والأقدر على الحكم على مدى تغطية الإفصاح المحاسبي لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر، وتتمثل هذه الفئات في الآتي:

الفئة الأولى: إدارات المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر

الفئة الثانية: المستثمرون في سوق الأوراق المالية بالجزائر

الفئة الثالثة: الوسطاء الماليون

الفئة الرابعة: المهنيين في مجال المحاسبة (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين وغيرهم)

الفئة الخامسة: الأساتذة الجامعيين المتخصصين

تعتبر إدارات المؤسسات إحدى أكثر الفئات استخداما للقوائم المالية، وكذلك فئة المستثمرين، ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى عدد معتبر من أفراد هاتان الفئتان تم توسيع مجتمع الدراسة إلى الفئات الأخرى باعتبارها على قدر كبير من الكفاءة والمعرفة بموضوع الدراسة والقدرة على تحليل المعلومات الواردة ضمن القوائم والتقارير المالية.

ثانيا. عينة الدراسة الميدانية

تتطلب أي دراسة بحثية اختيار عينة الدراسة، وكما هو معلوم يوجد نوعان رئيسيان من العينات، هما العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية. ونظرا لاتساع حجم مجتمع دراستنا هذه وصعوبة الوصول إلى عدد من مفرداته فقد تم الاعتماد على أسلوب العينات غير الاحتمالية، حيث تم استخدام العينة المتاحة أو الميسرة، والتي تعتمد أساسا على مبدأ ما هو متاح، وعليه تم

اختيار مفردات العينة على أساس سهولة الوصول إليها وإمكانية جمع المعلومات منها. وفيما يلي القانون المستخدم لتحديد حجم الأدنى العينة:

$$N = \frac{Z^2\, p(1-p)}{E^2}$$

N : حجم الأدنى العينة

Z : القيمة المعيارية المقابلة لدرجة الثقة

P : النسبة المتوقعة من الدراسات السابقة

E : الخطأ المسموح به في التقدير

عند درجة الثقة 95% تكون القيمة المعيارية المقابلة لها 1.96، ونقدر نسبة الخطأ المسموح به بـ 10% ولما كانت النسبة المتوقعة من الدراسات السابقة مجهولة تم افتراضها بـ 50%، ليكون الحجم الأدنى العينة كالتالي:

$$N = \frac{(1.96)^2\,(0.5)(1-0.5)}{(0.10)^2} = 96.04$$

وعليه فقد تم تحديد عينة الدراسة من الفئات السابقة الذكر ليبلغ حجمها 215 فردا، تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة ليتم استرجاع 137 استمارة لإجراء المعالجة الإحصائية وإتمام الدراسة.

ثالثا. تصميم استمارة الاستبيان

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، واعتمادا على الجانب النظري الذي تم عرضه من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان في شكلها الأولي، مع استشارة وأخذ آراء بعض الأساتذة والزملاء، قصد إعطائها صورة واضحة والتأكد من سلامة صياغة الأسئلة، مع مراعاة النقاط التالية:

- ارتباط الأسئلة بالفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث.
- ترتيب الفقرات وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.
- اعتماد أسلوب بسيط ومفهوم مع الإيجاز وسلامة اللغة حتى تكون قابلة للفهم من قبل أفراد العينة.
- اعتماد طريقة الإجابات المحددة بحيث يتُاح للمستجوب اختيار واحد من بين خمسة بدائل متاحة.

تم عرض استمارة الاستبيان بشكلها الأولي على عدد من الأساتذة المحكمين[1] قصد تصويبها شكلا وموضوعا، من حيث صياغة الأسئلة ومدى تغطيتها لموضوع الدراسة. وبناء على توجيهات وإرشادات الأساتذة المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة على استمارة الاستبيان لتستقر على شكلها النهائي[2] قبل الشروع في عملية التوزيع.

01. مقاييس استمارة الاستبيان

تم إعداد فقرات استمارة الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، والذي تم بموجبه إتاحة خمسة بدائل للإجابة عن كل فقرة، يقوم المستقصى باختيار واحد منها، تأخذ هذه البدائل الأرقام من 01 إلى 05 بحيث تعكس درجة موافقة المستقصى. ومن أجل تحديد مستويات تصنيف قيم المتوسط المرجح نقوم بحساب المدى وذلك بطرح أدنى قيمة من أعلى قيمة في المقياس (5-1= 4) ثم قسمة المدى الذي هو 4 على عدد بدائل الإجابة في المقياس والتي عددها 05، كما يلي:(4 ÷ 5 = 0.80)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أدنى قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لفئة الاختيار الأولى، وهكذا مع كل فئة، وحتى لا تتداخل الفئات مع بعضها نطرح جزء من المائة (0.01) من قيمة الحد الأعلى لكل فئة ما عدا الفئة الأخيرة. ويمكن توضيح ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي		الاتجاه العام للعينة
		من	إلى	من	إلى	
غير موافق بشدة	1	1	1.79	%20	%35.8	منخفض جدا
غير موافق	2	1.80	2.59	%36	%51.8	منخفض
محايد	3	2.60	3.39	%52	%67.8	متوسط
موافق	4	3.40	4.19	%68	%83.8	مرتفع
موافق بشدة	5	4.20	5	%84	%100	مرتفع جدا

المصدر: عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام spss، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص591. بتصرف

[1] أنظر الملحق رقم 02
[2] أنظر الملحق رقم 01

02. هيكل استمارة الاستبيان

اشتملت استمارة الاستبيان المصممة لهذه الدراسة على ثلاثة أقسام وهي:

المقدمة: تمثلت المقدمة في توطئة موجزة هدفها اكتساب ثقة أفراد العينة وتحفيزهم لملأ الاستبيان، من خلال تقديم ما يلزم المُستقصى أن يفهمه حول البحث ويخدم عملية الاستجابة، من عنوان الدراسة وطبيعة الشهادة المحضرة والجامعة المحتضنة للبحث، هذا مع مراعاة التأكيد على أهمية آرائهم حول موضوع الدراسة لإيصالها للنجاح المطلوب بنتائج واقعية وذات مصداقية.

القسم الأول: يختص هذا القسم بالبيانات والمعلومات العامة والشخصية التي تتعلق بأفراد العينة، إذ تضمنت هذه المعلومات المؤهل العلمي، التخصص، الفئة المستهدفة، سنوات الخبرة المهنية.

القسم الثاني: يختص هذا القسم بالأسئلة الأساسية التي تعالج موضوع الدراسة، حيث تم توزيع هذه الأسئلة أو الفقرات على أربعة محاور رئيسية يعالج كل محور منها جانبا معينا من الدراسة. بلغ عدد الفقرات في هذا الجزء 35 فقرة، تتعلق الفقرات التسع الأُول بالفرضية الأولى، تليها سبع فقرات متعلقة بالفرضية الثانية، ثم تسع فقرات وعشر فقرات على التوالي بالنسبة للفرضيتين الثالثة والرابعة.

رابعا. توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان

بعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان على شكلها النهائي تم الشروع في عملية التوزيع على عينة الدراسة، وحتى يتم استهداف أكبر عدد ممكن من أفراد العينة تم اعتماد حالتين اثنتين للاستبانة، الحالة الأولى استمارة ورقية والثانية إلكترونية ليكون التوزيع عبر وسائل متعددة، والتي تمثلت فيما يلي:

- تسليم استمارة الاستبيان بشكل مباشر.
- مشاركة بعض الأساتذة والزملاء في عملية التوزيع.
- التوزيع عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الأخرى.

ثم تمت عملية استرجاع استمارات الاستبيان حسب طرق توزيعها، ليتم بعد ذلك فرزها وحصر المقبول منها للمعالجة الإحصائية مع تحديد نسبة الاستجابة الفعلية من قبل أفراد العينة، والجدول الموالي يوضح نتائج عمليتي توزيع واسترجاع استمارات الاستبيان:

الجدول رقم 09: إحصائيات توزيع واسترجاع الاستبيان

البيان	الاستبيان الورقي		الاستبيان الالكتروني		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الاستمارات الموزعة	130	100	85	100	215	100
الاستمارات المسترجعة	119	91.54	18	21.18	137	63.72
الاستمارات غير المسترجعة	11	08.46	67	78.82	78	36.28

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على عمليتي توزيع واسترجاع الاستبيان

يظهر من خلال هذا الجدول أن العدد الإجمالي للاستمارات المسترجعة بلغ 137 استمارة من أصل 215 استمارة موزعة، وهو ما يمثل نسبة 63.72%، ويبدو للباحث أنها نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالصعوبات التي تم مواجهتها في سبيل تحقيقها. ويبقى من الاستمارات التي لم تسترجع ما عدده 78 استمارة، منها 67 استمارة إلكترونية، وبهذا تبلغ نسبة الاستمارات غير المسترجعة 36.28% وتعود أسباب ذلك لامتناع بعض الفئات عن الإجابة إلكترونيا بالدرجة الأولى، وعدم الاهتمام بموضوع البحث. كما يظهر من خلال الجدول أنه لم يتم استبعاد أو إلغاء أي استمارة من الاستمارات المسترجعة.

خامسا. اختبار صدق وثبات الاستبيان

بعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله الأولي كان لابد من إخضاعه لاختباري الصدق والثبات، وهما عبارة طرق علمية يتم استخدامها للتأكد من ملاءمة الاستبيان وإمكانية اعتماده في الدراسة الميدانية.

1. اختبار صدق الاستبيان

قصد التحقق من التوافق والتطابق بين فقرات الاستبيان من حيث الشكل ومن حيث الغرض المراد قياسه، وبعد تصميم الاستبيان في شكله الأولي تم اعتماد أسلوب الصدق الظاهري، بحيث تم تحكيم الاستبيان من خلال عرضه على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالاتهم، وقد تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، حيث تم تعديل الاستبيان بناء على تلك الملاحظات إلى أن وصل إلى صياغته النهائية.

2. اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بحيث يعطي النتائج نفسها وباحتمال متساو في حالة ما إذا أعيد توزيع هذا الاستبيان على أفراد العينة مرات عديدة وفي ظروف مشابهة. ولغرض التحقق من ثبات استبيان هذه الدراسة تم

استخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال البرنامج الإحصائي (spss v22). تتراوح قيم معامل ألفا كرونباخ بين [1,0]، فإذا لم يكن في الاستبيان ثبات على الإطلاق فإن قيمة المعامل ستكون منعدمة، وإذا كان في الاستبيان ثبات تام فإن قيمة المعامل تكون مساوية للواحد الصحيح. وحتى يتم الحكم بثبات الاستبيان يجب ألا تقل قيمة معامل ألفا كرونباخ عن 60%، وكلما زادت قيمة المعامل زادت درجة ثبات الاستبيان. ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ثبات الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور1	مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح	09	0.958
المحور2	مدى الاعتماد على التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات	07	0.951
المحور3	مدى توافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات	09	0.963
المحور4	المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات	10	0.962
الاستبيان إجمالا		35	0.989

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

من خلال استقراء نتائج الجدول أعلاه يتبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان تتراوح ما بين 0.951 و0.963، لتبلغ بذلك قيمة المعامل للاستبيان ككل 0.989، وهي قيمة قريبة جدا من الواحد الصحيح، وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات. أما الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ والذي يمثل معامل الصدق فإنه يساوي 0.994 أي 99.4% مما يدل على أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق.

المبحث الثالث: معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

بعد استرجاع الاستمارات الموزعة وفرزها تم معالجة بياناتها إحصائيا لغرض التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة، وذلك باستخدام بعض الأدوات والأساليب الإحصائية المتعارف عليها، وقد مرت عملية المعالجة الإحصائية بعدد من المراحل والتي تمثلت فيمل يلي:

أولا. الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

تضمن القسم الأول من الاستبيان البيانات والمعلومات الشخصية التي تتعلق بأفراد عينة الدراسة، والتي اشتملت على المؤهل العلمي، والتخصص، والفئة المستهدفة، والخبرة المهنية، بحيث تساهم هذه الخصائص في تشكيل قاعدة بيانات لتحليل نتائج الدراسة من خلال التأكد من كفاءة أفراد العينة وقدرتهم على استيعاب مختلف فقرات الاستبيان لتقديم الإجابات المناسبة بكل موضوعية.

1. المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

كشفت نتائج الاستبيان لعينة الدراسة عن التوزيع التالي:

الجدول رقم 11: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دكتوراه	46	33.58
ماجستير/ماستر	37	27
ليسانس	54	39.42
المجموع	137	100

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتضح من الجدول أن عدد الحاصلين على درجة لسانس بلغ 54 فردا، أي بنسبة 39.42% وبهذا كانت هذه الفئة في المرتبة الأولى، تليها فئة حاملي شهادة الدكتوراه والذين بلغ عددهم 46 فردا أي ما نسبته 33.58%، أما حاملي شهادة الماجستير أو الماستر فقد بلغ عددهم 37 فردا وهو ما يمثل 27% من حجم عينة الدراسة. نستنتج من خلال هذه المعطيات أن جميع أفراد عينة الدراسة هم من المؤهلين علميا، خاصة وأن نسبة مجموع حاملي شهادة الدكتوراه وحاملي شهادة الماجستير أو الماستر قد بلغت 60.58%، وعليه يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون الكفاءة التي تمكنهم من فهم واستيعاب فقرات الاستبيان والإجابة عليها بكل دقة ومصداقية.

2. التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

كانت نتائج الاستبيان لعينة الدراسة وفق التوزيع التالي:

الجدول رقم 12: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	59	43.06
مالية	42	30.66
اقتصاد	11	08.03
آخر	25	18.25
المجموع	137	100

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يُظهر الجدول توزيع التخصصات العلمية المتنوعة لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغ عدد المتخصصين في مجال المحاسبة 59 فردا، أي ما يعادل 43.06% وهو التخصص السائد في عينة الدراسة، يليهم المتخصصون في مجال المالية وعددهم 42 فردا، أي ما نسبته 30.66%، أما المرتبة الثالثة فكانت للتخصصات الأخرى حيث بلغت 25 فردا أي بنسبة 18.25%، أما المتخصصين في مجال الاقتصاد فقد بلغ عددهم 11 فردا وهو يمثل نسبة 08.03% من عينة الدراسة. وإذا ما تم جمع عدد المتخصصين في مجالي المحاسبة والمالية نجد أنهم يشكلون 73.72% من عينة الدراسة، وهذا ما يؤكد أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة من ذوي الاختصاص والعلم بإعداد القوائم والتقارير المالية، وما تتضمنه من معلومات وخصائص نوعية، وهو ما يزيد من دقة ومصداقة الإجابات على فقرات الاستبيان.

3. الفئة المستهدفة من أفراد عينة الدراسة

أظهرت نتائج الاستبيان لعينة الدراسة التوزيع التالي:

الجدول رقم 13: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة المستهدفة

الفئة المستهدفة	التكرار	النسبة %
أستاذ جامعي	69	50.36
محافظ حسابات	26	18.98
خبير محاسب	07	05.11
وسيط مالي	27	19.71
مستثمر	08	05.84
المجموع	137	100

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتضح من خلال هذا الجدول أن فئة الأساتذة الجامعيين قد احتلت الصدارة بعدد 69 أستاذا، أي ما يعادل 50.36% من حجم عينة الدراسة، ثم فئة الوسطاء الماليين حيث بلغت 27 وسيطا ماليا وهو ما يمثل 19.71%، هذا وقد بلغ عدد محافظي الحسابات 26 محافظا وبنسبة 18.98%، وجاء في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي فئة المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالجزائر حيث بلغ عددهم 08 مستثمرين، أي بنسبة 5.84%، وفئة الخبراء المحاسبين بعدد بلغ 07 خبراء وبنسبة 5.11% من حجم عينة الدراسة. نستنتج من هذا التوزيع بأن استجابة فئة الخبراء المحاسبين كانت ضعيفة جدا وكذلك المستثمرين، أما إذا احتسبنا استجابة المهنيين في مجال المحاسبة وهم -حسب الجدول- محافظو الحسابات والخبراء المحاسبين معا، نجد أن نسبة استجابتهم بلغت 24.09%، ليكونوا بذلك في المرتبة الثانية بعد الأساتذة الجامعيين. وبهذا يمكن القول بأن جميع الفئات المستهدفة هي على درجة كافية من الكفاءة والمعرفة التي تسمح لها باستيعاب الاستبيان والتجاوب مع فقراته بكل بمهنية ومصداقية.

4. الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة

أظهرت نتائج الاستبيان لعينة الدراسة التوزيع التالي:

الجدول رقم 14: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
من 05 إلى 10 سنوات	45	32.85
من 11 إلى 20 سنة	56	40.87
أكثر من 20 سنة	36	26.28
المجموع	137	100

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتضح من خلال الجدول أن الخبرة المهنية لكل أفراد عينة الدراسة قد تجاوزت الخمس سنوات، فبلغ عدد ذوو الخبرة المحصورة بين 11 و20 سنة 56 فردا، أي ما نسبته 40.87%، ثم ذوو الخبرة المحصورة بين 05 و10 سنوات، حيث بلغ عددهم 45 فردا وبنسبة 32.85%، وأخيرا الذين تجاوزت خبرتهم المهنية 20 سنة، وقد بلغ عددهم 36 فردا، وهو ما يعادل 26.28%. وعليه يمكن القول بأن كل أفراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة المهنية اللازمة التي تمكنهم من التجاوب مع فقرات الاستبيان بمهنية عالية، خاصة وأن 67.15% من حجم عينة الدراسة قد تجاوزت خبرتهم المهنية 10 سنوات.

ثانيا. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

حتى يتم اختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة هذا البحث، فقد تم اعتماد برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss v22) الذي يتوافق في محتواه مع هذا النوع من الدراسات، بحيث تم تطبيق بعض الاختبارات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة قصد الوصول إلى نتائج الدراسة.

1. التحليل الإحصائي لمتغيرات المحور الأول

اعتمادا على آراء أفراد عينة الدراسة المجمعة حول فقرات المحور الأول للاستبيان، يمكن عرض التحليل الإحصائي وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 15: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح

رقم الفقرة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب	اتجاه العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
المحور1-1	التكرار	12	82	-	38	5	3,42	1,09	68,47	8	مرتفع
	النسبة	8,76	59,85	-	27,74	3,65					
المحور1-2	التكرار	94	36	-	6	1	4,57	0,77	91,53	1	مرتفع جدا
	النسبة	68,61	26,28	-	4,38	0,73					
المحور1-3	التكرار	18	104	7	4	4	3,93	0,74	78,69	5	مرتفع
	النسبة	13,14	75,91	5,109	2,92	2,92					
المحور1-4	التكرار	5	54	29	48	1	3,10	0,95	62,04	9	متوسط
	النسبة	3,65	39,42	21,17	35,04	0,73					
المحور1-5	التكرار	26	76	9	23	3	3,72	1,02	74,45	6	مرتفع
	النسبة	18,98	55,47	6,569	16,79	2,19					
المحور1-6	التكرار	17	90	4	26	0	3,71	0,91	74,31	7	مرتفع
	النسبة	12,41	65,69	2,92	18,98	0					
المحور1-7	التكرار	34	83	2	16	2	3,95	0,93	79,12	4	مرتفع
	النسبة	24,82	60,58	1,46	11,68	1,46					
المحور1-8	التكرار	22	111	-	3	1	4,09	0,55	81,90	2	مرتفع
	النسبة	16,06	81,02	-	2,19	0,73					
المحور1-9	التكرار	26	99	2	8	2	4,01	0,75	80,29	3	مرتفع
	النسبة	18,98	72,26	1,46	5,839	1,46					
المجموع							3,83	0,75	76,75	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

من خلال استقراء نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن قيم المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول للاستبيان تتراوح ما بين 3,10 و4,58، ليبلغ بذلك المتوسط الحسابي العام للمحور الأول 3,83 وبانحراف معياري 0,75، أي بدرجة موافق، وبأهمية نسبية بلغت 76,75%، وعليه فإن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كان مرتفعا، وفيما يلي تحليل جميع فقرات المحور على النحو التالي:

- الفقرة رقم 02 ظهرت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,57 وانحراف معياري 0,77 أي بدرجة موافق بشدة، وبوزن نسبي بلغ 91,53%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا جدا، إذ ما نسبته 94,89% من أفراد العينة يرون بأن القوائم المالية الرئيسية تفصح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وما نسبته 72,30% من هذه الفئة موافقون بشدة على ذلك.

- الفقرة رقم 08 ظهرت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,09 وانحراف معياري 0,55 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 81,90% وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، بحيث أن ما نسبته 97,08% من أفراد

العينة يرون بأن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تفصح عن سياساتها المحاسبية المتبعة، وما نسبته 16,54% من هذه الفئة موافقون بشدة على ذلك.

- الفقرة رقم 09 ظهرت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4,01 وانحراف معياري 0,75 أي بدرجة موافق، وبلغ وزنها النسبي 80,29%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ ما نسبته 91,24% من هؤلاء الأفراد يؤيدون بأن القوائم المالية توفر الحد الأدنى من الإفصاح الذي يحقق الاحتياجات الرئيسية لمستخدميها.

- الفقرة رقم 07 ظهرت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3,95 وانحراف معياري 0,93 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 79,12%، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، ويظهر أن ما نسبته 85,40% منهم يرون بأن الإيضاحات المرفقة تفصح عن معظم التفسيرات المتعلقة ببنود القوائم المالية.

- الفقرة رقم 03 ظهرت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,93 وانحراف معياري 0,74 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 78,69%، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن ما نسبته 89,05% من أفراد العينة يؤكدون بأن التقارير المالية تفصح عن المعلومات الإضافية الضرورية.

- الفقرة رقم 05 ظهرت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3,72 وانحراف معياري 1,02 أي بدرجة موافق، وبلغ وزنها النسبي 74,45%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، بحيث أن ما نسبته 74,45% من هؤلاء الأفراد يرون بأن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بالإفصاح عن كافة بنود نتائجها ضمن الفترة المحددة لها.

- الفقرة رقم 06 ظهرت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3,71 وانحراف معياري 0,91 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 74,31%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، وما نسبته 78,10% منهم يرون بأن القوائم المالية توفر معلومات كاملة غير منقوصة.

- الفقرة رقم 01 ظهرت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3,42 وانحراف معياري 1,09 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 68,47%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، بحيث أن 68,61% منهم يرون بأن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام.

- الفقرة رقم 04 ظهرت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3,10 وانحراف معياري 0,95 أي بدرجة محايد، وبوزن نسبي بلغ 62,04%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، إذ ما نسبته 35,77% من هؤلاء الأفراد

لا يؤيدون بأن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تصدر تقارير مالية مرحلية (ربع أو نصف سنوية)، في حين التزم 21,17% الحياد.

2. التحليل الإحصائي لمتغيرات المحور الثاني

اعتمادا على آراء أفراد عينة الدراسة المجمعة حول فقرات المحور الثاني للاستبيان، يمكن عرض التحليل الإحصائي وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 16: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى الاعتماد على التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	التكرارات والنسب المئوية						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب	اتجاه العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
المحور2-1	التكرار	88	43	-	6	-	4,55	0,71	91,09	1	مرتفع جدا
	النسبة	64,23	31,39	-	4,38	-					
المحور2-2	التكرار	14	56	25	38	4	3,27	1,06	65,55	4	متوسط
	النسبة	10,22	40,88	18,25	27,74	2,92					
المحور2-3	التكرار	7	59	18	44	9	3,08	1,10	61,61	5	متوسط
	النسبة	5,11	43,07	13,14	32,12	6,56					
المحور2-4	التكرار	4	41	-	75	17	2,56	1,13	51,24	6	منخفض
	النسبة	2,92	29,93	-	54,74	12,41					
المحور2-5	التكرار	48	71	-	18	-	4,08	0,93	81,75	2	مرتفع
	النسبة	35,04	51,82	-	13,14	-					
المحور2-6	التكرار	-	-	-	86	51	1,62	0,48	32,55	7	منخفض جدا
	النسبة	-	-	-	62,77	37,23					
المحور2-7	التكرار	17	77	18	25	-	3,62	0,92	72,55	3	مرتفع
	النسبة	12,41	56,2	13,14	18,25	-					
المجموع							3,25	0,82	65,19	/	متوسط

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

من خلال استقراء نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن قيم المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني للاستبيان تتراوح ما بين 1,63 و4,55، ليبلغ بذلك المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني 3,25 وبانحراف معياري 0,82، أي بدرجة محايد، وبأهمية نسبية بلغت 65,19%، وعليه فإن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كان متوسطا، وفيما يلي تحليل جميع فقرات المحور على النحو التالي:

- الفقرة رقم 01 ظهرت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,55 وانحراف معياري 0,71 أي بدرجة موافق بشدة، وبلغ الوزن نسبي 91,09%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا جدا، إذ أن ما نسبته 95,62% منهم يرون بأن التقارير المالية تحتوي على معلومات مهمة لاتخاذ القرارات.

- الفقرة رقم 05 ظهرت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,08 وانحراف معياري 0,93 أي بدرجة موافق، وبلغ الوزن نسبي 81,75%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، وأن ما نسبته 86,86% من أفراد العينة يؤكدون بأنه يتم استخدام معلومات من مصادر أخرى غير التقارير المالية.

- الفقرة رقم 07 ظهرت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3,62 وانحراف معياري 0,92 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 72,55%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن ما نسبته 68,61% من أفراد العينة يرون بأن التقارير المالية توفر معلومات تنبؤية عن الأرباح والخسائر.

- الفقرة رقم 02 ظهرت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3,27 وانحراف معياري 1,06 أي بدرجة محايد، وبوزن نسبي 65,55%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، إذ أن ما نسبته 30,66% من أفراد العينة لا يؤيدون بأن التقارير المالية تحتوي على معلومات مفصلة، في حين التزم الحياد 18,25% من أفراد عينة الدراسة.

- الفقرة رقم 03 ظهرت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,08 وانحراف معياري 1,10 أي بدرجة محايد، وبوزن نسبي 61,61%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، بحيث أن ما نسبته 38,68% من أفراد العينة لا يعتبرون المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة لمستخدميها، بينما التزم الحياد 13,14%.

- الفقرة رقم 04 ظهرت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 2,56 وانحراف معياري 1,13 أي بدرجة غير موافق، وبوزن نسبي 51,24%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا، إذ أن ما نسبته 67,15% من أفراد العينة لا يرون بأنه يتم استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية فقط لغرض اتخاذ القرارات، في حين أن 32,48% يرون ذلك.

- الفقرة رقم 06 ظهرت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 1,62 وانحراف معياري 0,48 أي بدرجة غير موافق بشدة، وبوزن نسبي 32,55%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا جدا، إذ أن أفراد العينة لم يؤيدوا بالإجماع على أن المصادر الأخرى للمعلومات تتمتع بأهمية مماثلة للتقارير المالية.

3. التحليل الإحصائي لمتغيرات المحور الثالث

اعتمادا على آراء أفراد عينة الدراسة المجمعة حول فقرات المحور الثالث للاستبيان، يمكن عرض التحليل الإحصائي كما يلي:

الجدول رقم 17: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب	اتجاه العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
المحور3-1	التكرار	24	89	8	16	-	3,88	0,83	77,66	7	مرتفع
	النسبة	17,52	64,96	5,84	11,68	-					
المحور3-2	التكرار	10	93	16	16	2	3,67	0,83	73,58	9	مرتفع
	النسبة	7,30	67,88	11,68	11,68	1,46					
المحور3-3	التكرار	22	85	7	23	-	3,77	0,91	75,47	8	مرتفع
	النسبة	16,06	62,04	5,11	16,79	-					
المحور3-4	التكرار	32	101	-	4	-	4,17	0,56	83,50	3	مرتفع
	النسبة	23,36	73,72	-	2,92	-					
المحور3-5	التكرار	12	109	11	4	1	3,92	0,58	78,54	6	مرتفع
	النسبة	8,76	79,56	8,03	2,92	0,73					
المحور3-6	التكرار	18	99	16	4	-	3,95	0,60	79,12	4	مرتفع
	النسبة	13,14	72,26	11,68	2,92	-					
المحور3-7	التكرار	103	34	-	-	-	4,75	0,43	95,04	1	مرتفع جدا
	النسبة	75,18	24,82	-	-	-					
المحور3-8	التكرار	26	87	15	9	-	3,94	0,75	78,98	5	مرتفع
	النسبة	18,98	63,50	10,95	6,57	-					
المحور3-9	التكرار	55	72	-	7	3	4,23	0,86	84,67	2	مرتفع جدا
	النسبة	40,15	52,55	-	5,11	2,19					
المجموع							4,03	0,63	80,73	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

من خلال استقراء نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن قيم المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث للاستبيان تتراوح ما بين 3,68 و4,75، ليبلغ بذلك المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني 4,03 وبانحراف معياري 0,63، أي بدرجة موافق، وبأهمية نسبية بلغت 80,73%، وعليه فإن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كان مرتفعا، وفيما يلي تحليل جميع فقرات المحور على النحو التالي:

- الفقرة رقم 07 ظهرت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,75 وانحراف معياري 0,43 أي بدرجة موافق بشدة، وبوزن نسبي 95,04%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا جدا، إذ يؤيد أفراد العينة بالإجماع بأن النتائج الواردة في التقارير المالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى.

- الفقرة رقم 09 ظهرت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,23 وانحراف معياري 0,86 أي بدرجة موافق بشدة، وبوزن نسبي بلغ 84,67%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا جدا، إذ أن نسبة 92,70% من أفراد العينة يرون بأن المعلومات الواردة في التقارير المالية تتميز بخاصية الثبات.

- الفقرة رقم 04 ظهرت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4,17 وانحراف معياري 0,56 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 83,50%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن ما نسبته 23,36% و73,72% على التوالي من إجابات أفراد العينة أكدت بموافق بشدة وموافق على أن المعلومات الواردة في التقارير المالية تعبر عن الأحداث بصدق، في حين 2,92% لا يوافقون على توافر هذه الخاصية.

- الفقرة رقم 06 ظهرت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3,95 وانحراف معياري 0,60 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 79,12%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن ما نسبته 13,14% و72,26% على التوالي من إجابات أفراد العينة كانت موافق بشدة وموافق على أن المعلومات الواردة في التقارير المالية حيادية أي تتوافر على خاصية الحياد.

- الفقرة رقم 08 ظهرت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,94 وانحراف معياري 0,75 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 78,98%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن ما نسبته 82,48% من إجابات أفراد العينة أكدت بموافق بشدة وموافق على أن النتائج الوارد في التقارير المالية قابلية للمقارنة بين المؤسسات المماثلة بينما، 6,56% من أفراد عين الدراسة لا يوافقون على توافر هذه الخاصية.

- الفقرة رقم 05 ظهرت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3,92 وانحراف معياري 0,58 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 78,54%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن نسبة 88,32% من إجابات أفراد العينة كانت موافق بشدة وموافق على إمكانية التحقق من تطابق النتائج الواردة في التقارير المالية.

- الفقرة رقم 01 ظهرت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3,88 وانحراف معياري 0,83 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 77,66%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن نسبة 82,48% من إجابات أفراد

العينة أكدت بموافق بشدة وموافق على توافر خاصية القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية ضمن المعلومات الواردة في التقارير المالية، في حين لم يوافق 11,68% من أفراد العينة على توافر هذه الخاصية.

- الفقرة رقم 03 ظهرت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3,77 وانحراف معياري 0,91 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي بلغ 75,47%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن نسبة 78,10% من إجابات أفراد العينة عبرت بموافق بشدة وموافق على أنه يتم الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، و16,79% من أفراد العينة يرون عكس ذلك.

- الفقرة رقم 02 ظهرت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3,67 وانحراف معياري 0,83 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 73,58%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ أن نسبة 75,18% من أفراد العينة أكدوا بموافق بشدة وموافق على أن المعلومات الواردة في التقارير المالية تتوافر فيها خاصية القدرة على التغذية العكسية، في حين ما نسبته 13,13% لا يعتبرون هذه الخاصية متوافرة.

4. التحليل الإحصائي لمتغيرات المحور الرابع

اعتمادا على آراء أفراد عينة الدراسة المجمعة حول فقرات المحور الرابع للاستبيان، يمكن عرض التحليل الإحصائي كما يلي:

الجدول رقم 18: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب	اتجاه العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
المحور4-1	التكرار	-	6	3	104	24		1,93	0,60	38,69	10	منخفض
	النسبة	-	4,38	2,19	75,91	17,52						
المحور4-2	التكرار	1	12	19	98	7		2,28	0,72	45,69	7	منخفض
	النسبة	0,73	8,76	13,87	71,53	5,11						
المحور4-3	التكرار	73	42	8	11	3		4,24	1,02	84,96	1	مرتفع جدا
	النسبة	53,28	30,66	5,84	8,03	2,19						
المحور4-4	التكرار	24	98	9	4	2		4,00	0,70	80,15	3	مرتفع
	النسبة	17,52	71,53	6,57	2,92	1,46						
المحور4-5	التكرار	13	41	22	47	14		2,94	1,19	58,83	6	متوسط
	النسبة	9,49	29,93	16,06	34,31	10,22						
المحور4-6	التكرار	44	84	-	9	-		4,18	0,74	83,80	2	مرتفع
	النسبة	32,12	61,31	0	6,57	-						
المحور4-7	التكرار	-	12	24	71	30		2,13	0,85	42,63	8	منخفض
	النسبة	-	8,76	17,52	51,82	21,90						
المحور4-8	التكرار	10	57	22	46	2		3,19	1,03	63,94	5	متوسط
	النسبة	7,30	41,61	16,06	33,58	1,46						
المحور4-9	التكرار	-	12	7	96	22		2,06	0,74	41,31	9	منخفض
	النسبة	-	8,76	5,11	70,07	16,06						
المحور4-10	التكرار	37	70	3	25	2		3,83	1,06	76,79	4	مرتفع
	النسبة	27,01	51,09	2,19	18,25	1,46						
المجموع								3,08	0,76	61,67	/	متوسط

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

من خلال استقراء نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن قيم المتوسط الحسابي لفقرات المحور الرابع للاستبيان تتراوح ما بين 1,93 و4,25، ليبلغ بذلك المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني 3,08 وبانحراف معياري 0,76، أي بدرجة محايد، وبأهمية نسبية بلغت 61,67%، وعليه فإن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كان متوسطا، وفيما يلي تحليل جميع فقرات المحور على النحو التالي:

- الفقرة رقم 03 ظهرت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,24 وانحراف معياري 1,02 أي بدرجة موافق بشدة، وبوزن نسبي 84,96%، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا جدا، إذ أن ما نسبته 53,28% و30,66% من أفراد العينة على التوالي عبروا بموافق بشدة وموافق على أن عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات يعتبر أحد المعوقات التي تحد من استخدام تلك المعلومات.

- الفقرة رقم 06 ظهرت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,18 وانحراف معياري 0,74 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 83,80%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ ما نسبته 93,43% من أفراد العينة يؤيدون بأن تحفظ المؤسسات في الإفصاح هو من المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية.

- الفقرة رقم 04 ظهرت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4,00 وانحراف معياري 0,70 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 80,18%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ ما نسبته 89,05% من أفراد العينة يرون بأن نقص التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق يحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية.

- الفقرة رقم 10 ظهرت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3,83 وانحراف معياري 1,06 أي بدرجة موافق، وبوزن نسبي 76,79%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، إذ ما نسبته 78,10% من أفراد العينة يؤكدون أن عدم عرض التقارير المالية بشكل منتظم يؤثر سلبا على مدى استخدام المعلومات الواردة فيها.

- الفقرة رقم 08 ظهرت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,20 وانحراف معياري 1,03 أي بدرجة محايد، وبوزن نسبي 63,94%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، إذ ما نسبته 35,03% من أفراد العينة عبروا برأي سلبي ولا يعتبرون نقص الثقة في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية كأحد المعوقات التي تحد من استخدام هذه المعلومات، في حين التزم 16,06% من أفراد العينة الحياد.

- الفقرة رقم 05 ظهرت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 2,94 وانحراف معياري 1,19 أي بدرجة محايد، وبوزن نسبي 58,83%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، إذ ما نسبته 44,52% من هؤلاء الأفراد لا يؤيدون بأن ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات يعتبر من محددات استخدامها، في حين أن 16,06% من أفراد العينة التزموا الحياد.

- الفقرة رقم 02 ظهرت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2,28 وانحراف معياري 0,72 أي بدرجة غير موافق، وبوزن نسبي 45,69%، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا، بحيث أن ما نسبته 76,64% من هؤلاء الأفراد عبروا برأي سلبي ولا يرون بأن تدني مستوى التأهيل المهني للمحاسبين بالمؤسسات هو من معوقات استخدام المعلومات الواردة بالتقارير المالية، في حين أن 16,06% من أفراد العينة التزموا الحياد.

- الفقرة رقم 07 ظهرت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 2,13 وانحراف معياري 0,85 أي بدرجة غير موافق، وبوزن نسبي 42,63%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا، إذ ما نسبته 73,72% من أفراد العينة

لا يؤيدون بأن نقص إدراك المؤسسات لأهمية التقارير المالية هو أحد المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة فيها وعبروا برأي سلبي تجاه ذلك، في حين التزم 17,52% الحياد.

- الفقرة رقم 09 ظهرت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 2,06 وانحراف معياري 0,74 أي بدرجة غير موافق، وبوزن نسبي 41,31%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا، إذ ما نسبته 86,13% من أفراد العينة لا يؤيدون بأنه يوجد مصادر أخرى للمعلومات هي أفضل من التقارير المالية بحيث تحد من استخدام هذه الأخيرة، في حين التزم 5,10% الحياد.

- الفقرة رقم 01 ظهرت في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 1,93 وانحراف معياري 0,60 أي بدرجة غير موافق، وبوزن نسبي 38,39%، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة كان منخفضا، بحيث أن ما نسبته 93,43% من هؤلاء الأفراد عبروا بشكل سلبي بحيث لا يرون بأن تدني مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين بالمؤسسات كأحد محددات استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية، بينما التزم الحياد ما نسبته 2,19% من أفراد عينة الدراسة.

ثالثا. اختبار الفرضيات

قصد التحقق من صحة الفرضيات الموضوعة في بداية هذه الدراسة، تم التحقق من أن متوسط درجة إجابة أفراد عينة الدراسة كان أكبر من درجة الحياد المفترضة وهي 3 حسب مقياس ليكرت الخماسي وذلك بالنسبة لكل فرضية، كما تم اعتماد اختبار t للعينة الواحدة (one sample T Test) عند مستوى الدلالة (sig=0.05)، وذلك وفق قاعدة القرار بأن تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة اختبار t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

1. اختبار الفرضية الأولى

الفرضية العدمية (H_0): لا تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح.

الفرضية البدلية (H_1): تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح.

ومن خلال التحليل الإحصائي الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول من الاستبيان، يمكن عرض وتوضيح نتائج اختبار متغيرات الفرضية الأولى وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 19: نتائج اختبار الفرضية الأولى

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
						(H0)	(H1)
المحور 1	3,83	0,75	59.19	136	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء أفراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح قد بلغت 3.83 وهي أكبر من قيمة متوسط أداة القياس المفترضة بـ 3 حسب مقياس ليكرت الخماسي، بينما بلغ الانحراف المعياري 0.75 مما يدل على ضعف تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وعليه فإن الاتجاه العام لآراء هؤلاء الأفراد حول هذا المحور كان مرتفعا. أما فيما يتعلق بقيمة t المحسوبة فقد بلغت 59.19 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تبلغ 1.96 عند درجة حرية 136، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وبناء على هذه المعطيات فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

2. اختبار الفرضية الثانية

الفرضية العدمية (H0): لا يتم الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات.

الفرضية البدلية (H1): يتم الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات.

ومن خلال التحليل الإحصائي الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني من الاستبيان، يمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الثانية كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
						(H0)	(H1)
المحور 2	3.25	0.82	46.43	136	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يُظهر الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء أفراء عينة الدراسة حول مدى الاعتماد على التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات قد بلغت 3.25 وهي أكبر من قيمة متوسط أداة القياس المفترضة بـ 3 حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.82، فكان الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول هذا المحور متوسطا.

أما فيما يخص قيمة t المحسوبة فقد بلغت 46.43، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وعليه فإن اختبار t للعينة الواحدة دال إحصائيا، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

3. اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية العدمية (H0): لا تتوافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات.

الفرضية البدلية (H1): تتوافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات.

ومن خلال التحليل الإحصائي الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث من الاستبيان، يمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الثالثة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
المحور 3	4.03	0.63	73.85	136	0.000	(H0) رفض	(H1) قبول

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء أفراء عينة الدراسة حول توافر المعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات قد بلغت 4.03 وهي أكبر من قيمة متوسط أداة القياس المفترضة بـ 3 حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.63 وهو يدل على ضعف التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة، فكان الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول هذا المحور مرتفعا. أما اختبار t للعينة الواحدة فهو دال إحصائيا (t=73.85 , sig=0.000)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

4. اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية العدمية (H0): لا يوجد معوقات تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات.

الفرضية البدلية (H1): يوجد معوقات تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات.

ومن خلال التحليل الإحصائي الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع من الاستبيان، يمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الرابعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار الفرضية الرابعة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
المحور 4	3.08	0.76	46.97	136	0.000	(H0)	(H1)
						رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء أفراء عينة الدراسة اتجاه المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات قد بلغت 3.08 وهي أكبر من قيمة متوسط أداة القياس المفترضة بـ 3 حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.76، ليكون بذلك الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول هذا المحور متوسطا. كما يظُهر الجدول أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 46.97 عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل الثاني

بعدما تم عرض الأدبيات النظرية للدراسة في الفصل الأول، وقصد إثراء هذا الجانب منها تم إسقاط الإشكالية المطروحة على بورصة الجزائر، وذلك من خلال تصميم استمارة استبيان لتكون أداة لاستقصاء آراء أفراد عينة الدراسة، الذين كانوا من ذوي العلاقة والخبرة والتأهيل العلمي، حتى تحظى الدراسة بالواقعية والمصداقية المطلوبة. واعتمادا على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss v22) تم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة هذه الدراسة، قصد الإجابة على الإشكالية العامة وتحقيق أهداف الدراسة بالوصول النتائج المرجوة.

تضمن هذا الفصل في بدايته التعريف بسوق الأوراق المالية بالجزائر، من خلال التطرق إلى مراحل نشأتها وتطورها عبر الزمن وتعريف الهيئات المنظمة لها وكذلك الشركات المدرجة فيها. ليتم بعد ذلك عرض منهجية الدراسة الميدانية ثم معالجة بياناتها وتحليل نتائجها، بحيث تجاوب أفراد عينة الدراسة بشكل إيجابي مع فقرات الاستبيان، فكان الاتجاه العام لآرائهم يتراوح بين المتوسط والمرتفع، ونظرا للتأهيل العلمي الراقي والخبرة المهنية العالية لدى أفراد عينة الدراسة فقد تميزت مشاركاتهم بالمصداقية والواقعة، وبناء على ذلك تم التحليل الإحصائي لمتغيرات كل محور من محاور هذه الدراسة وصولا إلى تأكيد وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة في مقدمة هذا البحث.

الخاتمة

الخاتمة

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي في تلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف اشتملت الدراسة على جانب نظري وآخر ميداني، أما الجانب النظري فقد تضمن المفاهيم الأساسية لمحاور الدراسة، حيث تم التطرق من خلاله إلى الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وما توفره من معلومات كأساس لصنع القرارات، كما تم التعريف بمختلف فئات مستخدمي القوائم المالية، وتحديد صفاتهم ومتطلباتهم واحتياجهم من المعلومات لخدمة قراراتهم المختلفة. وأما الجانب الميداني من هذه الدراسة فقد كان امتدادا للجانب النظري منها، حيث خصص لإجراء دراسة عملية حول المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالجزائر، وذلك من خلال استقصاء آراء النخبة من الأساتذة الجامعيين والمهنيين في مجال المحاسبة لإبداء آرائهم حول الموضوع.

بعد استعراض المحتوى النظري والميداني من هذه الدراسة، وبعد اختبار فرضياتها الموضوعة مقدما، والمتعلقة بالإشكالية المطروحة حول قياس وتفسير أثر مستوى كفاية الإفصاح المحاسبي لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية – حالة بورصة الجزائر، يمكن عرض النتائج المتوصل إليها مع أهم الاقتراحات الممكنة وفقا لما يلي:

أولا. نتائج الدراسة

1. النتائج المتعلقة بالجانب النظري

يمكن عرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة من جانبها النظري كما يلي:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم مقاصد التقارير المالية، بحيث لا يُؤدى الغرض منها إلا من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يسمح بتخفيض المخاطر ويخدم قرارات المستفيدين من المعلومات.

- يوجد اتفاق بين المؤلفين والباحثين والمنظمات المهنية على أن الإفصاح المحاسبي يتمثل في إيصال المعلومات لمستخدميها لغرض صنع القرارات، غير أن الاختلاف بينهم يكمن في حجم المعلومات المفصح عنها، وهو ما أدى إلى ظهور مستويات مختلفة للإفصاح المحاسبي.

- حتى يتحقق الغرض من الإفصاح المحاسبي لابد من نشر مجموعة من المعلومات الضرورية التي تتضمنها القوائم المالية كحد أدنى للإفصاح الواجب، وهو ما يعرف بمستوى الإفصاح الكافي.

- تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، بينما تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية.

- حتى تكون التقارير المالية ذات أهمية ويعتمد عليها في صنع القرارات، لا بد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية.

- تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات بمثابة معايير للحكم من خلالها على جودة تلك المعلومات وبالتالي على جودة القوائم والتقارير المالية.

- تعتبر خاصيتي الملائمة والموثوقية من الخصائص النوعية الرئيسية الواجب توافرها في المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير المالية حتى تكون مفيدة لمستخدميها، فيما تعتبر الخصائص الأخرى مساعدة لها.

- لا يمكن تلبية احتياجات ومتطلبات مختلف الفئات من مستخدمي التقارير المالية، لذلُ لجأ إلى تحديد واستهداف الفئة المستخدمة لتلك لتقارير وفق نظريات مختلفة في هذا الشأن.

- تكتسب فئة المستثمرين أهمية نسبية كبيرة في تزويدها بالمعلومات الضرورية المساعدة على اتخاذ القرارات كونها الأكثر تحملا للمخاطر، هذا مع مراعاة القوائم المالية ذات الغرض العام التي تركز على توفير معلومات تشكل قاسما مشتركا بين جميع مستخدمي القوائم المالية.

2. النتائج المتعلقة بالجانب الميداني

- تلتزم المؤسسات المساهمة في سوق الأوراق المالية بالجزائر بمبدأ الإفصاح في إعداد قوائمها المالية السنوية.

- يعتمد المستفيدون من المعلومات على التقارير المالية كمصادر أول وأساسي لاتخاذ القرارات.

- تتوافر التقارير المالية المنشورة عن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر على مختلف خصائص الجودة المطلوبة للمساعدة في اتخاذ مختلف القرارات.

- يوجد العديد من المحددات والمعوقات المختلفة التي تحد من استخدام المعلومات الواردة بالتقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية بالجزائر.

- تحتوي التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر على معلومات كافية لاتخاذ القرارات، إلا أنها غير مفصلة وغير واضحة بالنسبة لكافة مستخدميها.

- لا يكتفي متخذو القرارات بالمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية السنوية، ويلجؤون إلى يوجد مصادر أخرى للمعلومات ولكنها لا ترقى إلى مستوى وأهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

- لا يوجد تدني في مستوى التأهيل العلمي والمهني لمحاسبي المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر يعيق من استخدام القوائم والتقارير المالية المنشورة عنها.

ثانيا. توصيات واقتراحات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج على المستويين النظري والتطبيقي من هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات على النحو التالي:

- ضرورة العمل على إزالة كافة الصعوبات التي تحول دون وصول التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر إلى مختلف الفئات من المستخدمين لها وفي الوقت المناسب.

- ضرورة العمل على توفير معلومات أكثر وضوحا وتفصيلا ضمن التقارير المالية، وتعزيز ذلك من خلال الملاحق والمعلومات الإضافية المساعدة عل اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

- توسيع مصادر الحصول على المعلومات المفيدة في صنع القرارات، كالمجلات المالية والصحف اليومية المتخصصة والمواقع الإلكترونية وغيرها، حتى لا يقتصر الأمر على التقارير المالية فقط.

- العمل على إنشاء مراكز ومكاتب متخصصة في تحليل البيانات والمعلومات المالية، للرفع من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المفصح عنها وتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

- ضرورة تعزيز التعاون بين سوق الأوراق المالية بالجزائر وغيرها من الأسواق العالمية، للاستفادة من التجارب الدولية للرفع من كفاءة السوق الجزائرية.

- تنظيم ملتقيات ودوريات تحت إشراف بورصة الجزائر للتعريف بها ومسايرة تطوراتها، وتقديم الآراء والاقتراحات اللازمة لزيادة أدائها ورفع كفاءتها.

ثالثا. آفاق الدراسة

يكتسب موضوع هذه الدراسة تطلعات أخرى يمكن البحث فيها لتكون إشكاليات لدراسات نظرية وميدانية، نعرض بعضها فيما يلي:

- قياس أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية للمؤسسات المساهمة في البورصة.

- أهمية مستوى الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

- قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الأوراق المالية بالجزائر.

- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
2. القاضي حسين، حمدان مأمون توفيق، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
3. أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، بدون دار نشر، الجزء الأول، القاهرة، 2005.
4. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. حسام الدين الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزء الأول، عمان، 2004.
6. خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، عمان، دار الثقافة للنشر وتوزيع، 2009.
8. رضوان حلوه حنان- النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
9. رضوان حلوه حنان ونزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
10. ريتشارد شرويدر وآخرون، "نظرية المحاسبة"، تعريب خالد على أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2016.
11. زياد هاشم يحيى السقا وقاسم إبراهيم الحبيطي، "نظام المعلومات المحاسبية"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
12. سليمان حسين الحكيم، "تحليل القوائم المالية – مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017.
13. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
14. شمعون شمعون، البورصة: بورصة الجزائر، دار الأطلس للنشر، الجزائر، 1999.
15. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
16. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2001.
17. عبد الرحمان بن إبراهيم الحميَد، "نظرية المحاسبة"، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2009.
18. عبد المنعم عوض الله وآخرون، "تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.
19. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011.

20. قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

21. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2017.

22. محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة -مدخل معاصر-، المكتبة العصرية، بيروت، 2017.

23. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

24. محمد رزق عبد الغفار وآخرون، " إعداد وتحليل التقارير المالية"، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2020.

25. محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

26. محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية – أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

27. محمد عطية مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، 1996.

28. محمد عمر أحمد الدياش، المحاسبة المتقدمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018.

29. محمد كمال أبو عجوة وطارق عبد العال حماد، "الطرق المحاسبية والتقارير المالية"، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 2011.

30. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2004.

31. محمود عبد الحليم الخلايلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

32. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

33. وصفي أبو المكارم، "دراسات متقدمة في المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004.

34. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

2. الأطروحات والمذكرات العلمية

35. توفيق حسن يوسف أبو شربة، تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2009.

36. براهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017.

37. حاتم خالد عبد الكريم محمد، قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، 2016.

38. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

39. ديما رزق المحاميد، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

40. رجب سعيد محمود أبو جراد، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فمسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2015.

41. طلبة أميرة، أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

42. محمد إبراهيم ناعسة، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.

43. مساعد أحمد عبد السلام، أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

44. مصطفى يوسف سبسبي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2011.

45. نوين بومدين، صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

3. المجلات والملتقيات العلمية

46. أحمد سامح محمد رضا رياض، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2011.

47. العايب فوزية، بن ناصر عيسى، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد ب، جامعة قسنطينة 02، 2016.

48. بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.

49. بن ثابت علي وسوالم صلاح الدين، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، العدد 01، 2013.

50. توفيق عبد الرحمن الخيال، العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 2، السعودية، 2009.

51. جورج توما بيداويد، الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2012.

52. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، دمشق، 2002.

53. خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

54. رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2009.

55. زروق عثمان بلال ومحمد عامر العمري، أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 27، جامعة ظفار، سلطنة عمان، 2019.

56. ضيف الله محمد الهادي وآخرون، تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019.

57. عبد الناصر الزيود وسنان العبادي، قائمة التدفقات النقدية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومدى استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإعدادها، أبحاث اليرموك، كلية التخطيط والإدارة جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2010.

58. عثمان مداحي، القوائم المالية محدداتها ومميزاتها، أبعاد اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012.

59. غريب محمد محمد عبد العزيز، معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (Covid 19)، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 02، المجلد 22، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن، السعودية، أفريل 2021.

60. فارس فضيل، ضويفي حمزة، أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات، Revue d'économie et de statistique appliquée، العدد 02، المجلد 10، 2013.

61. محمد أبو القاسم زكري وسعاد عياش على معرف، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات المحاسبة، العدد الأول، جامعة سرت ليبيا، 2019.

62. محمد العيد عمامرة وآخرون، معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020.

63. ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المؤتمر الدولي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، يومي 15-16 أكتوبر 2008.

64. نبيهة جابر محمد، أنواع التقارير، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/DrNabihaGaber/posts/243272

65. وائل محمد عبد الوهاب، إطار مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر، الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 02، كلية التجارة – جامعة دمياط، 2018.

66. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

4. المراسيم والتقارير

67. التقرير السنوي، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجزائر، 2010.

68. القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2003.

69. المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 1993.

70. المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 1993.

71. المرسوم التنفيذي رقم 94-176 المؤرخ في 13 جوان 1994، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، 1994.

72. المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، إطار مفاهيم التقرير المالي، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016.

73. معيار العرض والإفصاح العام فقرة 614، على الموقع https://socpa.org.sa

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

1. The books

74. Brief Richard. P, The Accountant's Responsibility in Historical Perspective, The Accounting Review, vol 50, N 02, 1975.

75. Eldon S. Hendriksen et Michael F. van Breda, Accounting Theory, Irwin Homewood IL, Edition N05, United States, 1992.

2. Articles and Seminars

76. Alim Al Ayub Ahmed, Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant - A Study on the Listed Companies of DSE, ASA University Review, Vol. 6 No. 1, 2012.

77. Chédli Baccouche et autres, Impact de la culture d'entreprise sur l'étendue de la divulgation au niveau des rapports annuels, HAL archives-ouvertes.fr, mai 2006. Sur le site https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548089

78. Eric Demolli, Dominique Dufour, Divulgation Financière Et Transition Aux Ias-Ifrs Le Rôle Du Comité D'audit Et Des Auditeurs, HAL archives-ouvertes.fr, mai 2010. Sur le site https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460633.

79. Horton Joanne et autres, Does mandatory IFRS adoption improve the information environment ? Contemporary Accounting Research, mai 2013. sur le site http://hdl.handle.net/10871/9434.

3. Reports

80. Rapport annuel, COSOB, Alger, 2015

81. Rapport annuel, COSOB, Alger, 2016

4. Web sites

82. https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1

83. http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_10_evenements_posterieurs_a_la_periode_de_reporting

84. https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/notre-organisation

85. https://www.cosob.org/ar/missions/

86. https://www.cosob.org/ar/visa-aom-invest-spa

87. https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1

88. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-34-interim-financial-reporting/

89. https://www.saidalgroup.dz/ar/

90. https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_pme&id_soc=AOM

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله.

أخي الكريم /أختي الكريمة

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان وهو أداة لدراسة ميدانية موسومة بعنوان **"قياس وتفسير أثر مستوى كفاية الإفصاح المحاسبي لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية - دراسة حالة بورصة الجزائر"** ضمن مسروع بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المحاسبية والمالية، من جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ونظرا لأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة أرجو التكرم بالاطلاع والإجابة على محاور الاستبيان بكل دقة، وذلك بالاختيار الذي ترونه مناسبا من وجهة نظركم الشخصية، حتى يتم إنجاح هذه الدراسة والوصول بها إلى نتائج واقعية وذات مصداقية عالية، علما بأن ما ستدلون به من المعلومات سوف يعامل بسرية تامة، ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم الشكر، مع التقدير والاحترام.

من إعداد الطالب

عبدلي جيلالي

القسم الأول: البيانات العامة

يرجى تحديد الاختيار المناسب.

1. المؤهل العلمي: ☐ دكتوراه ☐ماجستير/ماسر ☐ليسانس ☐آخر
2. التخصص: ☐ محاسبة ☐مالية ☐اقتصاد ☐آخر
3. الفئة: ☐أستاذ جامعي ☐محافظ حسابات ☐ خبير محاسب
   ☐ محاسب معتمد ☐وسيط مالي ☐ مستثمر ☐آخر
4. الخبرة المهنية: ☐من05 إلى 10 سنوات ☐من11 إلى 20 سنة ☐أكبر من 20 سنة

القسم الثاني : البيانات الخاصة بالدراسة

يرجى تحديد اختيار واحد من بين الخيارات المتاحة لكل فقرة.

المحور الأول: مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام					
2	تفصح القوائم المالية الرئيسية عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها					
3	تفصح التقارير المالية عن المعلومات الإضافية الصرورية					
4	تصدر مؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تقارير مالية مرحلية (ربع أو نصف سنوية)					
5	تلتزم مؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإفصاح عن كافة بنود نتائجها ضمن الفترة المحددة لها					
6	توفر القوائم المالية معلومات كاملة غير منقوصة					
7	تفصح الإيضاحات المرفقة عن معظم التفسيرات المتعلقة ببنود القوائم المالية					
8	تفصح مؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر عن سياساتها المحاسبية المتبعة					
9	توفر القوائم المالية الحد الأدنى من الإفصاح الذي يحقق الاحتياجات الرئيسية لمستخدميها					

المحورالثاني : مدى الاعتماد على التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحتوي التقارير المالية على معلومات مهمة لاتخاذ القرارات					
2	تحتوي التقارير المالية على معلومات مفصلة					
3	تعتبر المعلومات الاردة في التقارير المالية واضحة لمستخدميها					
4	استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية فقط لغرض اتخاذ القرارات					
5	استخدام معلومات من مصادر أخرى غير التقارير المالية					
6	تتمتع المصادر الأخرى للمعلومات بأهمية مماثلة للتقارير المالية					
7	توفر التقارير المالية معلومات تنبؤية عن الأرباح والخسائر					

المحور الثالث: مدى توافرالمعلومات الواردة في التقارير المالية على خصائص الجودة المطلوبة المساعدة في اتخاذ القرارات.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية					
2	القدرة على التغذية العكسية (تقييم التوقعات السابقة)					
3	الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب					
4	الصدق في التعبير عن الأحداث					
5	إمكانية التحقق من تطابق النتائج					
6	حيادية المعلومات					
7	قابلية مقارنة النتائج بين السنوات					
8	قابلية مقارنة النتائج بين المؤسسات المماثلة					
9	ثبات في استخدام السياسات المحاسبية					

المحور الرابع: المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين بالمؤسسات					
2	عدم مستوى التأهيل المهني للمحاسبين بالمؤسسات					
3	عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المفصح عنها					
4	نقص التسريعات المنظمة لمهنة التدقيق					
5	ارتفاع تكاليف الحصول عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية					
6	حفظ المؤسسات في الإفصاح عن المعلومات					
7	نص في إدراك المؤسسات لأهمية التقارير المالية					
8	نقص الثقة في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية					
9	توافر مصادر أخرى للمعلومات أفضل من التقارير المالية					
10	عدم عرض التقارير المالية بشكل منتظم					

-انتهى الاستبيان، شكرا لكم-

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين

الأستاذ	الجامعة
هشام لبزة	جامعة الوادي
براهيم علي عباس	جامعة الشلف
عمر موساوي	جامعة ورقلة
بوعلام بن زخروفة	جامعة غليزان

الملحق رقم 03: مخرجات برنامج spss

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	137	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	137	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,958	9

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
تلتزم المؤسسات المدرجة فى بورصة الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام	31,1168	34,339	,864	,953
تفصح القوائم المالية الرئيسية عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها	29,9635	37,947	,850	,953
تفصح التقارير المالية عن المعلومات الإضافية الضرورية	30,6058	38,270	,843	,953
تصدر المؤسسات المدرجة فى بورصة الجزائر تقارير مالية مرحلية (ربع أو نصف سنوية)	31,4380	36,836	,766	,957

تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإفصاح عن كافة بنود نتائجها ضمن الفترة المحددة لها	30,8175	34,386	,930	,948
توفر القوائم المالية معلومات كاملة غير منقوصة	30,8248	36,204	,872	,951
تفصح الإيضاحات المرفقة عن معظم التفسيرات المتعلقة ببنود القوائم المالية	30,5839	35,980	,878	,951
تفصح المؤسسات المدرجة فى بورصة الجزائر عن سياساتها المحاسبية المتبعة	30,4453	41,264	,713	,960
توفر القوائم المالية الحد الأدنى من الإفصاح الذي يحقق الاحتياجات الرئيسية لمستخدميها	30,5255	38,222	,839	,953

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,951	7

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
تحتوي التقارير المالية على معلومات مهمة لاتخاذ القرارات	18,2628	26,592	,808	,947
تحتوي التقارير المالية على معلومات مفصلة	19,5401	22,500	,930	,935
تعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة لمستخدميها	19,7372	22,225	,924	,936
استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية فقط لغرض اتخاذ القرارات	20,2555	23,147	,796	,949
استخدام معلومات من مصادر أخرى غير التقارير المالية	18,7299	24,390	,846	,942

تتمتع المصادر الأخرى للمعلومات بأهمية مماثلة للتقارير المالية	21,1898	28,464	,846	,952
توفر التقارير المالية معلومات تنبؤية عن الأرباح والخسائر	19,1898	24,184	,885	,939

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,963	9

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية	32,4453	24,661	,943	,954
القدرة على التغذية العكسية (تقييم التوقعات السابقة)	32,6496	24,891	,913	,956
الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب	32,5547	24,102	,913	,957
الصدق في التعبير عن الأحداث	32,1533	28,469	,720	,965
إمكانية التحقق من تطابق النتائج	32,4015	27,507	,856	,959
حيادية المعلومات	32,3723	27,015	,918	,957
قابلية مقارنة النتائج بين السنوات	31,5766	29,393	,759	,965
قابلية مقارنة النتائج بين المؤسسات المماثلة	32,3796	25,414	,947	,954
الثبات في استخدام السياسات المحاسبية	32,0949	25,351	,806	,962

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,962	10

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
تدني مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين بالمؤسسات	28,9051	51,807	,784	,961
تدني مستوى التأهيل المهني للمحاسبين بالمؤسسات	28,5547	50,264	,801	,959
عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المفصح عنها	26,5912	46,273	,838	,958
نقص التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق	26,8321	50,332	,826	,959
ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية	27,8978	43,269	,909	,956
تحفظ المؤسسات في الإفصاح عن المعلومات	26,6496	49,950	,814	,959
نقص في إدراك المؤسسات لأهمية التقارير المالية	28,7080	47,546	,912	,954
نقص الثقة في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية	27,6423	45,981	,855	,957
توافر مصادر أخرى للمعلومات أفضل من التقارير المالية	28,7737	49,603	,841	,958
عدم عرض التقارير المالية بشكل منتظم	27,0000	45,294	,880	,956

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
9,98	4

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المحور1	10,3801	4,778	,981	,974
المحور2	10,9582	4,587	,951	,985
المحور3	10,1814	5,357	,960	,984
المحور4	11,1339	4,747	,977	,975

Statistiques

		تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام	تفصح القوائم المالية الرئيسية عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها	تفصح التقارير المالية عن المعلومات الإضافية الضرورية	تصدر المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تقارير مالية مرحلية (ربع أو نصف سنوية)
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	3,4234	4,5766	3,9343	3,1022
	Ecart type	1,09627	,77386	,74955	,95705

Statistiques

		تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإفصاح عن كافة بنود نتائجها ضمن الفترة المحددة لها	توفر القوائم المالية معلومات كاملة غير منقوصة	تفصح الإيضاحات المرفقة عن معظم التفسيرات المتعلقة ببنود القوائم المالية	تفصح المؤسسات المدرجة فى بورصة الجزائر عن سياساتها المحاسبية المتبعة
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	3,7226	3,7153	3,9562	4,0949
	Ecart type	1,02706	,91514	,93044	,55417

Statistiques

		توفر القوائم المالية الحد الأدنى من الإفصاح الذي يحقق الاحتياجات الرئيسية لمستخدميها
N	Valide	137
	Manquant	0
	Moyenne	4,0146
	Ecart type	,75718

Table de fréquences

تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	38	27,7	27,7	31,4
	موافق	82	59,9	59,9	91,2
	موافق بشدة	12	8,8	8,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تفصح القوائم المالية الرئيسية عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,7	,7	,7
	غير موافق	6	4,4	4,4	5,1
	موافق	36	26,3	26,3	31,4
	موافق بشدة	94	68,6	68,6	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تفصح التقارير المالية عن المعلومات الإضافية الضرورية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	4	2,9	2,9	5,8
	محايد	7	5,1	5,1	10,9
	موافق	104	75,9	75,9	86,9
	موافق بشدة	18	13,1	13,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تصدر المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تقارير مالية مرحلية (ربع أو نصف سنوية)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,7	,7	,7
	غير موافق	48	35,0	35,0	35,8
	محايد	29	21,2	21,2	56,9
	موافق	54	39,4	39,4	96,4
	موافق بشدة	5	3,6	3,6	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإفصاح عن كافة بنود نتائجها ضمن الفترة المحددة لها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	23	16,8	16,8	19,0
	محايد	9	6,6	6,6	25,5
	موافق	76	55,5	55,5	81,0
	موافق بشدة	26	19,0	19,0	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

توفر القوائم المالية معلومات كاملة غير منقوصة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	26	19,0	19,0	19,0
	محايد	4	2,9	2,9	21,9
	موافق	90	65,7	65,7	87,6
	موافق بشدة	17	12,4	12,4	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تفصح الإيضاحات المرفقة عن معظم التفسيرات المتعلقة ببنود القوائم المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	16	11,7	11,7	13,1
	محايد	2	1,5	1,5	14,6
	موافق	83	60,6	60,6	75,2

	موافق بشدة	34	24,8	24,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تفصح المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر عن سياساتها المحاسبية المتبعة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,7	,7	,7
	غير موافق	3	2,2	2,2	2,9
	موافق	111	81,0	81,0	83,9
	موافق بشدة	22	16,1	16,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

توفر القوائم المالية الحد الأدنى من الإفصاح الذي يحقق الاحتياجات الرئيسية لمستخدميها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	8	5,8	5,8	7,3
	محايد	2	1,5	1,5	8,8
	موافق	99	72,3	72,3	81,0
	موافق بشدة	26	19,0	19,0	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

Statistiques

		تحتوي التقارير المالية على معلومات مهمة لاتخاذ القرارات	تحتوي التقارير المالية على معلومات مفصلة	تعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة لمستخدميها	استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية فقط لغرض اتخاذ القرارات
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	4,5547	3,2774	3,0803	2,5620
	Ecart type	,71661	1,06915	1,10519	1,13021

Statistiques

		استخدام معلومات من مصادر أخرى غير التقارير المالية	تتمتع المصادر الأخرى للمعلومات بأهمية مماثلة للتقارير المالية	توفر التقارير المالية معلومات تنبؤية عن الأرباح والخسائر
N	Valide	137	137	137
	Manquant	0	0	0
	Moyenne	4,0876	1,6277	3,6277
	Ecart type	,93521	,48518	,92361

Table de fréquences

تحتوي التقارير المالية على معلومات مهمة لاتخاذ القرارات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	4,4	4,4	4,4
	موافق	43	31,4	31,4	35,8
	موافق بشدة	88	64,2	64,2	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تحتوي التقارير المالية على معلومات مفصلة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	38	27,7	27,7	30,7
	محايد	25	18,2	18,2	48,9
	موافق	56	40,9	40,9	89,8
	موافق بشدة	14	10,2	10,2	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة لمستخدميها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	6,6	6,6	6,6
	غير موافق	44	32,1	32,1	38,7
	محايد	18	13,1	13,1	51,8
	موافق	59	43,1	43,1	94,9
	موافق بشدة	7	5,1	5,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية فقط لغرض اتخاذ القرارات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	17	12,4	12,4	12,4
	غير موافق	75	54,7	54,7	67,2
	موافق	41	29,9	29,9	97,1

	موافق بشدة	4	2,9	2,9	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

استخدام معلومات من مصادر أخرى غير التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	18	13,1	13,1	13,1
	موافق	71	51,8	51,8	65,0
	موافق بشدة	48	35,0	35,0	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تتمتع المصادر الأخرى للمعلومات بأهمية مماثلة للتقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	51	37,2	37,2	37,2
	غير موافق	86	62,8	62,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

توفر التقارير المالية معلومات تنبؤية عن الأرباح والخسائر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	25	18,2	18,2	18,2
	محايد	18	13,1	13,1	31,4
	موافق	77	56,2	56,2	87,6
	موافق بشدة	17	12,4	12,4	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

Statistiques

		القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية	القدرة على التغذية العكسية (تقييم التوقعات السابقة)	الإفصاح عن المعلومات فى الوقت المناسب	الصدق فى التعبير عن الأحداث
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	3,8832	3,6788	3,7737	4,1752
	Ecart type	,83195	,83079	,91549	,56747

Statistiques

		إمكانية التحقق من تطابق النتائج	حيادية المعلومات	قابلية مقارنة النتائج بين السنوات	قابلية مقارنة النتائج بين المؤسسات المماثلة	الثبات في استخدام السياسات المحاسبية
N	Valide	137	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,9270	3,9562	4,7518	3,9489	4,2336
	Ecart type	,58955	,60474	,43354	,75070	,86825

Table de fréquences

القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	16	11,7	11,7	11,7
	محايد	8	5,8	5,8	17,5
	موافق	89	65,0	65,0	82,5
	موافق بشدة	24	17,5	17,5	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

القدرة على التغذية العكسية (تقييم التوقعات السابقة)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	16	11,7	11,7	13,1
	محايد	16	11,7	11,7	24,8
	موافق	93	67,9	67,9	92,7
	موافق بشدة	10	7,3	7,3	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	23	16,8	16,8	16,8
	محايد	7	5,1	5,1	21,9
	موافق	85	62,0	62,0	83,9
	موافق بشدة	22	16,1	16,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

الصدق في التعبير عن الأحداث

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	2,9	2,9	2,9
	موافق	101	73,7	73,7	76,6
	موافق بشدة	32	23,4	23,4	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

إمكانية التحقق من تطابق النتائج

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,7	,7	,7
	غير موافق	4	2,9	2,9	3,6
	محايد	11	8,0	8,0	11,7
	موافق	109	79,6	79,6	91,2
	موافق بشدة	12	8,8	8,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

حيادية المعلومات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	2,9	2,9	2,9
	محايد	16	11,7	11,7	14,6
	موافق	99	72,3	72,3	86,9
	موافق بشدة	18	13,1	13,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

قابلية مقارنة النتائج بين السنوات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	24,8	24,8	24,8
	موافق بشدة	103	75,2	75,2	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

قابلية مقارنة النتائج بين المؤسسات المماثلة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	6,6	6,6	6,6
	محايد	15	10,9	10,9	17,5
	موافق	87	63,5	63,5	81,0
	موافق بشدة	26	19,0	19,0	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

الثبات في استخدام السياسات المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	7	5,1	5,1	7,3
	موافق	72	52,6	52,6	59,9
	موافق بشدة	55	40,1	40,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

Statistiques

		تدني مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين بالمؤسسات	تدني مستوى التأهيل المهني للمحاسبين بالمؤسسات	عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المفصح عنها	نقص التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	1,9343	2,2847	4,2482	4,0073
	Ecart type	,60881	,72709	1,02743	,70185

Statistiques

		ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات التى تتضمنها التقارير المالية	تحفظ المؤسسات فى الإفصاح عن المعلومات	نقص فى إدراك المؤسسات لأهمية التقارير المالية	نقص الثقة في المعلومات المفصح عنها فى التقارير المالية
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	2,9416	4,1898	2,1314	3,1971
	Ecart type	1,19906	,74294	,85593	1,03497

Statistiques

		توافر مصادر أخرى للمعلومات أفضل من التقارير المالية	عدم عرض التقارير المالية بشكل منتظم
N	Valide	137	137
	Manquant	0	0
	Moyenne	2,0657	3,8394
	Ecart type	,74955	1,06573

Table de fréquences

تدني مستوى التأهيل العلمي للمحاسبين بالمؤسسات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	24	17,5	17,5	17,5
	غير موافق	104	75,9	75,9	93,4
	محايد	3	2,2	2,2	95,6
	موافق	6	4,4	4,4	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تدني مستوى التأهيل المهني للمحاسبين بالمؤسسات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	5,1	5,1	5,1
	غير موافق	98	71,5	71,5	76,6
	محايد	19	13,9	13,9	90,5
	موافق	12	8,8	8,8	99,3
	موافق بشدة	1	,7	,7	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

عدم قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المفصح عنها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	11	8,0	8,0	10,2
	محايد	8	5,8	5,8	16,1
	موافق	42	30,7	30,7	46,7
	موافق بشدة	73	53,3	53,3	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

نقص التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	4	2,9	2,9	4,4
	محايد	9	6,6	6,6	10,9

	موافق	98	71,5	71,5	82,5
	موافق بشدة	24	17,5	17,5	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	10,2	10,2	10,2
	غير موافق	47	34,3	34,3	44,5
	محايد	22	16,1	16,1	60,6
	موافق	41	29,9	29,9	90,5
	موافق بشدة	13	9,5	9,5	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

تحفظ المؤسسات في الإفصاح عن المعلومات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	6,6	6,6	6,6
	موافق	84	61,3	61,3	67,9
	موافق بشدة	44	32,1	32,1	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

نقص في إدراك المؤسسات لأهمية التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	30	21,9	21,9	21,9
	غير موافق	71	51,8	51,8	73,7

	محايد	24	17,5	17,5	91,2
	موافق	12	8,8	8,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

نقص الثقة في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	46	33,6	33,6	35,0
	محايد	22	16,1	16,1	51,1
	موافق	57	41,6	41,6	92,7
	موافق بشدة	10	7,3	7,3	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

توافر مصادر أخرى للمعلومات أفضل من التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	22	16,1	16,1	16,1
	غير موافق	96	70,1	70,1	86,1
	محايد	7	5,1	5,1	91,2
	موافق	12	8,8	8,8	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

عدم عرض التقارير المالية بشكل منتظم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,5	1,5	1,5

	غير موافق	25	18,2	18,2	19,7
	محايد	3	2,2	2,2	21,9
	موافق	70	51,1	51,1	73,0
	موافق بشدة	37	27,0	27,0	100,0
	Total	137	100,0	100,0	

Statistiques

		المحور1	المحور2	المحور3	المحور4
N	Valide	137	137	137	137
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	3,8378	3,2596	4,0365	3,0839
	Ecart type	,75888	,82161	,63972	,76842

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور1	137	3,8378	,75888	,06484

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور1	59,193	136	,000	3,83779	3,7096	3,9660

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور2	137	3,2596	,82161	,07019

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور2	46,437	136	,000	3,25965	3,1208	3,3985

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور3	137	4,0365	,63972	,05466

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور3	73,854	136	,000	4,03650	3,9284	4,1446

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور4	137	3,0839	,76842	,06565

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور4	46,975	136	,000	3,08394	2,9541	3,2138